ومن يتوكل على الله فهو حسبه

شمس البازغة

بتحشية حبر المعقول والمنقول حاوي الفروع والأصول

للحاج الحافظ محمد عبد الحي اللكنوي قدس سره

مع حواشي العلام البدلوي كانپوري

مكتبة حقانية
كانسي روڈ كوئٹه

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الملك المبين القوي المتين في اسعد الايام واحسنها الرسالة المسماة

ابن العالم المعظم والبحر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله جنة النعيم

مكتبہ حقانیہ

کانسی روڈ ○ کوئٹہ

فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین

صفحہ	مقاصد
۴	المقصد الاول فی برہان التطبیق
۱۷	المقصد الثانی فی برہان العروۃ الوثقی
〃	المقصد الثالث فی برہان المنعف
۱۸	المقصد الرابع فی برہان التضعیف
۱۹	المقصد الخامس فی البرہان العرشی
〃	المقصد السادس فی برہان الزوج والفرد
〃	المقصد السابع فی برہان الزیادۃ
۲۰	المقصد الثامن فی برہان النسبۃ
〃	المقصد التاسع فی برہان اختلاف النصفین
۲۱	المقصد العاشر فی برہان التحریک
〃	المقصد الحادی عشر فی برہان المساواۃ
〃	المقصد الثانی عشر فی برہان الاعظمیۃ
〃	المقصد الثالث عشر فی البرہان الحدسی
〃	المقصد الرابع عشر فی برہان الاشتمال
۲۲	المقصد الخامس عشر فی برہان المسامتۃ
۲۴	المقصد السادس عشر فی برہان الموازاۃ
〃	المقصد السابع عشر فی برہان المسامتۃ بعد المقاطعۃ
۲۵	المقصد الثامن عشر فی برہان التخلص
〃	المقصد التاسع عشر فی برہان التلاقی
〃	المقصد العشرون فی برہان المقاطعۃ بعد المسامتۃ
〃	المقصد الحادی والعشرون فی برہان المسامتین
〃	المقصد الثانی والعشرون فی برہان التخلصین
〃	المقصد الثالث والعشرون فی برہان کثرۃ الانصاف
۲۶	المقصد الرابع والعشرون فی برہان تحرک الکرتین
〃	المقصد الخامس والعشرون فی برہان خلو الحیز
〃	المقصد السادس والعشرون فی برہان طرح الوسط

صفحہ	مقاصد
۲۶	المقصد السابع والعشرون فی برہان زیادۃ مسافۃ الابطار
〃	المقصد الثامن والعشرون فی برہان المیتۃ
〃	المقصد التاسع والعشرون فی برہان الطفرۃ
۲۷	المقصد الثلثون فی برہان تلاقی المتوازیین
〃	المقصد الحادی والثلثون فی برہان حصر الانحصار
〃	المقصد الثانی والثلثون فی برہان الوصل وہو مما استخرجتہ
〃	المقصد الثالث والثلثون فی برہان حرکۃ القطرین وہو من مستخرجاتی ایضا
۲۹	المقصد الرابع والثلثون فی برہان التنصیف وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد الخامس والثلثون فی برہان الانقسام وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السادس والثلثون فی برہان عروض العدد وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السابع والثلثون فی البرہان السلمی
۳۸	المقصد الثامن والثلثون فی برہان الاربعۃ المتناسبۃ
〃	المقصد التاسع والثلثون فی البرہان الترسی
۳۹	المقصد الاربعون فی برہان تحرک الخط
〃	المقصد الحادی والاربعون فی الاسد الاخصر
〃	المقصد الثانی والاربعون فی برہان الوساطۃ المحضۃ
۴۰	المقصد الثالث والاربعون فی برہان الوسط والطرف
〃	المقصد الرابع والاربعون فی برہان التضایف
۴۲	المقصد الخامس والاربعون فی برہان العلیۃ
۴۴	المقصد السادس والاربعون فی برہان انقطاع السلسلۃ
〃	المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب
〃	المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر
۴۵	المقصد التاسع والاربعون فی برہان التوقف من الطرفین
〃	المقصد الخمسون فی برہان الحدوث
〃	المقصد الحادی والخمسون فی برہان الحصول العرضی
۴۶	المقصد الثانی والخمسون فی برہان التناسب

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شئ ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه مبتدئ كل شئ و يرجع اليه اشهد انك لا اله الا انت الذي معلوماته غير
متناهية ومقدوراته غير واقفة ليس لها حد نقف لديه واصلي واسلم على حبيبك محمد المصطفى احمد المجتبى الذي بعثته الينا السعلم كلا ما نا له وما عليه وعلى آله و
صحبه الذين برهنوا على المقدمات وقوموا بانواع التقويات وكلهم يرجع اليه وبعد فيقول الغارق في بحر الخطيئات المكنى بابي الحسنات محمد المدعو
بعبد الحي اللكنوي الانصاري اداه ربه بتجاوزاته من ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن المشتهر في المشارق والمغارب ذي الفضل
والمواهب مولانا الحاج محمد عبد الحليم جعل الله سره ورثة جنة النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين وهدية لطيفة الى الماهرين سميتها بالكلام المتين في
تحرير البراهين ولقبته بإمام البراهين مشتملة على براهين ابطال اللاتناهي والقول به قول واهي التي اوردوها في كتبهم متفرقة واوردوها في
زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجهها كشفا حثيثا واوردت فيها ما لها وما عليها واوردت فيها ما ينفعها و يضرها
وجوهما فيها مستفدة من كتب الفضلاء الحديثة والقديمة ضاما اليه تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصد هي للمهمات مراصد مفصلا على فصول هي
لمآرب اصول وسيقول الناظر فيها بلا ثنية هذه كنز لا بل سحر لا بل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الاول للآخر ولقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتاليف
المعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير انه اصر على هذا الجمع بعض اصحابي وخلص احبابي اصرارا بليغا ولم يترك لي
عذرا اعتذر به ولو عذرا خفيفا فاوقفت عنان القلم من تاليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والله المسئول ان يسلكني
طريق السداد ويجنبني من مكائد اهل الجدل والعناد ولما اختتمته بتوفيق الله تعالى اتممته خدمت به حضرة من تخلق باخلاق الكمال وتحلى بحلى الاقبال
فضائله لا تعد وشمائله لا تنتهي الى امد ذو المناقب العلية والمناصب البهية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية النواب
مختار الملك تراب عليخان سالار جنگ بهادر لا زالت منته فائضة على ارباب الفضل والكمال ونعمه سائلة الى اصحاب
العز والجلال وها انا اشرع في المقصود والله ولي المنة والجود اعلم ان الشئ كما كان او متكمما مقداريا كان او جسمانيا ماديا كان او مجردا ان
كان له حد ينتهي اليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم الى قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو
ان يتصف الشئ بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو ان يكون الشئ وان كان له حد بالفعل لكن
لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها

ليس لها حد لاتتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بباطل بل هو من الموجودات
النفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول فلا يمكن ان يوجد شئ لايكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تخص الكميات
وبعضها تخص بالمتكمات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تخص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

المقصد الاول في برهان التطبيق وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور

وما يرد عليه وما يجاب عنه **اعلم** انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فانفرض سلسلة مبتدأة من مبدء معين
كا مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدءها
ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد
من آحاد الاولى من المبدء الى مالا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين
الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي
متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات
وح يمكن للمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض
المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع
والمطلوب هذا اذ ذاك فلا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لامجال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت
الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو
لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فانه كلما وجد شئ في عالم الواقع عرض له عدد ما
قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة
والتطبيق بينهما لايزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لايكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من
التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي او الوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ
من حدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس
البازغة ورد عليه انه لايتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذا تأتي التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس
فليس على انه لايتصور الا بتحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لايجوز ان يكون جرم لانهاية
متحركا وذلك الحركة لايعقل الا على وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لايكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال
مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لايخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة
دون جهة فربما امكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لايخلي فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة
الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد به ان يجعل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما
يميل اليه بعض عبارات المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية ورد عليه ان الذهن لايقدر على التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالي لايكفي لفقدان
التعدد **واجاب عنه** العلامة الجونفوري بعد ما اختار الشق الاول بانه لاخفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين
كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدء
بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي

ـــــــ

هذا الايراد وجوابه من سوانح الوقت ١٢ منه رح
ای مولانا محمود الجونفوری ١٢ منه رح
ای الشیخ ابو علی بن سینا ١٢ منه رحمه الله
ای مولانا جلال الدین الدوانی ١٢ منه رح
ای ملا محمود ١٢ منه رح

من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية
المقادير لكونها غير متناهية انتهى **وفيه نظر اما اولا** فلان التطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يخلو اما ان يكون بنمو الناقص في جانب
واما ان يكون بذبول الزائد في جانب المبدء واما ان يكون بتخلخل الناقص في جانب المبدء واما ان يكون بتكاثف الزائد واما ان يكون بجذب
الناقص من طرف عدم التناهي حتى يخلي مكانه واما ان يكون بدفع الزائد الى طرف عدم النهاية بسبب خلو مكانه والكل باطل فانه على الصور
الاربع الاول لا يكون ضير في مساواة الجملتين وعلى الاخيرين يلزم التناهي لان غير المتناهي لا يخلي مكانه فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق
الكذائي في الخارج لا يفيد شيئا **فان قلت** آخذا من كلام الفاضل القراباغي في حواشي شرح العقايد الجلالي انا نفرض المحاذاة في الخارج
بين الجملتين بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع في غير المتناهي **لا يقال** استحالته انما هي بسبب خارج
وهو عدم التناهي والمتجانسان المرتبتان الموجودان في الخارج بما هما كذلك لا يقتضيان عن التطبيق الجذبي والدفعي **لانا نقول** الكلام
انما هو في تطبيق الغير المتناهيين من حيث هما كذلك لا تطبيق مطلق المتجانسين **واما ثانيا** فلان ما ذكره بقوله فان امتنع ذلك لامر
خارج لم يقدح غير صحيح فان الكلام ههنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث انه غير متناه لا في تطبيق المتجانسين مطلقا فجعل اللاتناهي
خارجا وقطع النظر عنه قادح في المقصود **واما ثالثا** فلان قوله ويكفي الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان في الاشياء
الغير المرتبة ايضا وهو خلاف مقصودهم فانهم اشترطوا لجريانه شروطا منها الترتب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما سيجيء تحقيقه **قال المحقق**
الدواني في رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلك غير مقدور في صورة
الترتيب ايضا وان كفى الملاحظة الاجمالية فهي جارية في غير المرتبة ايضا والقول بان الاجمالية كافية في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق
بين المبدئين يستلزم انطباق الفراضه في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق
المبدء على المبدء فلما ذا تكفي الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدء على المبدء ولا تكفي الملاحظة الاجمالية ابتداء من غير استعانة
به انتهى **وقال الفاضل** الشيرازي في حواشيه على القديمة الحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يتحقق التطبيق لان المراد بالتطبيق
ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازاء كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف الغير المتناهي وتعين الاجزاء
وامتياز بعضها من بعض انما يتحقق في صورة ترتبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على امرين امتياز الاجزاء بعضها من بعض وجعل
العقل كل معين من احدهما بازاء معين ونحن نسلم ان الجعل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية بل تكفي فيه الملاحظة الاجمالية
ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتب وعدم الترتب لكن تحقق الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان في صورة الترتب تحقق الامتياز
بين الاجزاء فلا حاجة الى تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم يكن الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون
الامتياز بالعقل ولا شك ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن اشترط
الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتب اشترط لاجل تحقق الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الجعل المذكور
يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف فلا فرق هكذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذي
ذكره ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز في نفس الامر في الغير
المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد
لا يظهر ففي صورة عدم الترتيب وان لم يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في
نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احدهما بآحاد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاخرى كل معين بمعين بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب
يتعين عند العقل اجمالا فاذا طبقنا هما تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في البين للاتساق والانتظام
نهاية مفروضة يكون في جانب اللاتناهي انتهى **ورده** سراج المحققين هادي الدين واستاذي نور الله مرقده في حل المعاقد في شرح العقائد
بقوله الحري بان التطبيق لو كان في الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء
آحاد الاخرى فلا ينفع الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل المعاقد
وغيره ان يقال اذا فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عدم النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس هو موقوفا على جعلنا وفرضنا
سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين ازيد
على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري انتقلت الزيادة والنقصان الى جانب اللاتناهي بالضرورة
لانتظام الاوساط وتكثيرها واذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرضنا اول الجملة الصغرى مقابل ثاني الكبرى فالزيادة
في بادي الرأي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا
طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت
الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجئ لهذا زيادة توضيح ان شاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع
وجود الاجزاء مفصلا وظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع استحضار الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في
كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **والجواب** عنه من وجوه احدها ان التطبيق على ما حققنا معناه سهل فانه ليس
المراد منه التطبيق الخارجي او العقلي الاجمالي او التفصيلي بل معناه اظهار الانطباق النفس الامري وهو متحقق وان لم يوجد في زمان الا بعض متناه
وثانيها ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود كل جزء في
زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين تماما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان غاية الامر ان التطبيق يكون
على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى **وثالثها** ما اقول نعم قد صرحوا بان الله تعالى
يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بانطوائه في علمه بذاته وايضا صرحوا بان تخصص بعض الزمانيات ببعض
الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر
حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يمكن بالنسبة الينا
وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف في هذا المقام **ومنها** ما اورده محقق الصناعة في القبس السادس من كتاب القبسات بقوله اما السبيل
التطبيقي فلا ثقة بجدواه ولا التعويل على برهانيته بل ان فيه تدليسا مغالطيا فاللامتناهيات في جهة واحدة ربما تطرقت اليها المفاوتة من
الجهة الاخرى التي هي جهة التناهي لا من جهة اللاتناهي كما في سلسلة المآت بغير نهاية وسلسلة الالوف لا الى نهاية وليس يصح تحريك اللامتناهي
من جهة اللانهاية واخراجه بكليته عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التي لآحاده فاذن اذا طبق طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين
المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز الطرف ودرجته الى
حيز الوسط ومرتبته ولا يزال ينتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم مستمرا للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد بعينه ودرجة بعينها ابدا وان تنتهي
اقصى الحد ودرجة آخر الدرجات هو عين فاذا ما انصرم عمل التطبيق انتفت التفاوت والمفاضلة على ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واختص تعدد

فی مقر تلک المرتبة وبالجملة لا مصیر للمفاوتة الی جنبة اللانهایة ابدا بل انما ابدا فی جنبة التناهی اما فی حد الطرف واما فی شئ من حدود الاوساط انتهی **وفیه** ما اورده کل من نظر فیه ان هذا انما یتم فی صورة ملاحظة العقل الامور الغیر المتناهیة تفصیلا وتطبیق کل من آحاد احدی الجملتین بکل واحد من آحاد الاخری تعیینا فان العقل غیر قادر علی ذلک فلا محالة یقف علی حد واما اذا کان ملاحظة الامور الغیر المتناهیة اجمالا فلا یلزم الانتهاء الی حد اصلا لان العقل له ان یلاحظ الغیر المتناهیة کلها علی سبیل الاجمال والملاحظة الاجمالیة کافیة فی ذلک فیه کما یظهر بالتامل **وایضا** قد حققنا ان التطبیق معناه الظهار الانطباق النفس الامری والتطابق الواقعی فاین احتمال الوهم والعقل حتی یقال بانصرام التطبیق بوقف الاعتمال **واقول** الحق عندی ایضا ان هذا البرهان فیه مغالطة لکن لا لما ذکره صاحب القبسات فانه بارد غایة البرودة بل لان التطبیق بالمعنے المحقق لا یثبت التناهی فان غایة ما یلزم منه ان بازاء کل اول من الجملة الکبری اول من الصغری وکل ثان ثان وهکذا لکن لا یلزم منه التناهی فان الجملتین موجودتان وفی کل منها اول وثان وثالث الی غیر ذلک ولکل منها موضع لیس للاخرے فکل منها فی موضعه ومتصف بکون مثله من الاخری ولا یلزم التناهی الا اذا ترک الثانی مکانه وانطبق علی الاول وهکذا واذ لیس فلیس نعم لو طبق احدی السلسلتین علے الاخری فی الخارج بالجر للزم التناهی فی جانب اللاتناهی بالضرورة وبالجملة اجراء هذا البرهان فی صورة التطبیق الخارجی صحیح واما مطلقا فکلا فاحفظ هذا فانه فیه وان کان افساد الکثیر من کلماتهم لاجرائهم هذا البرهان فی کل موضع لکن فیه اصلاحها ایضا اذ یندفع به النقض بالاعداد وغیره **ومنها** ان بطلان کون الکل مساویا للجزء غیر ظاهر بل قد یکون الجزء اعظم من الکل کذنب الطاؤس فانه اعظم من الطاؤس فما ظنک بالتساوی **وجوابه** ان هذا قول من لا یعرف الفرق بین البدیهیات والنظریات ویتشکک فی الاولیات ولا یفهم ان الطاؤس اسم للمجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذی له ادنی تامل یعرف قطعا ان الکل اعظم من الجزء ولا یمکن ان یکون جزء مساویا للکل فما ظنک بالاعظمیة وهذا من البدیهیات الاولیة **فان قلت** المدرک بالحس لیس الا ذات الکل والجزء واما وصف الاعظمیة فغیر مدرک بالحس سلمنا انه مدرک بالحس ایضا لکن المدرک هو ان هذا الکل اعظم من الجزء فاما ان کل کل اعظم من الجزء فغیر مدرک بالحس قطعا واذا کان کذلک لم یکن الحکم بان الکل اعظم من الجزء من الاولیات **قلت** لیس الشرط فی الاولیات ان تدرک بالحس بل هی عبارة عن قضایا یکون تصور طرفیها کافیا فی الجزم بالحکم وههنا کذلک **وقد ینبه** علیه بوجوه احدها ما ذکره الامام الرازی فی المحصل من انه لو لم یکن الکل زائدا علی الجزء لکان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة فلم یجتمع فی ذلک الجزء الآخر کونه موجودا ومعدوما **وخدشه** المحقق الطوسی فی نقد المحصل بان هذا البیان مبنی علی کون الکل هو الجزء مع زیادة ولا نعنی بکون الکل اعظم من الجزء الا هذا فهو لو کان حجة علی ثبوت هذا الحکم لکان مصادرة علی المطلوب **وثانیها** انه لو لم یکن الکل اعظم من الجزء لم یکن للجزء الآخر اثر البتة فلا یکون الجزء جزء هذا خلف **وثالثها** ان الجزء یعرضه من الاعداد الواحد والکل یعرضه الکثرة کالاثنین مثلا ولا شک ان ما فوق الواحد اعظم منه فالکل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الکل عبارة عن الجزء والشئ الآخر ففی الکل مرتبة لا تکون بحذائها مرتبة فی الجزء وهذا هو معنی الاعظمیة **ومنها** ما ذکره القاضی الکوفاموی فی منهیات شرحه للسلم بقوله الحق ان الامور الغیر المتناهیة لا تتصف بالزیادة والنقصان بالقیاس الی نظائرها لانهما من عوارض الکم من حیث التناهی وبعد تناهی المحدود نعم یمکن الحکم علیها بالتساوی مطلقا من حیث عدم انقطاع التطابق بین آحادها وبه قولهم الکل اعظم من الجزء فی المتناهی مسلم لا فی غیر المتناهی فلا یتم اکثر البراهین کالتطبیق والتضایف والتضعیف وغیرها انتہے **ورده** احسن المحققین فی شرح السلم بان قولنا الکل اعظم من الجزء بدیهی مطلقا سواء کانا فی المتناهی او غیر المتناهی **واقول** هذا القدر من الرد غیر مفید فان القاضی مانع فجوابه لا یکون الا باثبات المقدمة الممنوعة واذ لیس فلیس **والاولی** ان یقال الکل اذا تصور بصفة اللاتناهی وکذا الجزء ینقبض العقل عن تجویز الاعظمیة والاصغریة بلا ریب لکن لا لکونهما کلا وجزء بل لکونهما غیر متناهیین والکل والجزء الواقعان

فائدة

فی القضیۃ المعروفۃ لیسا مقیدین بتصورہما بصفۃ اللاتناہی ولا بصفۃ التناہی بل ہما متصوران من حیث نفس مفہومہما ولا شک ان من تصور مفہوم الکل والجزء علم قطعا ان الکل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورہما الاعظمیۃ لایکون بد من صدقہ فی جمیع افرادہ کما ہو شان الکلیات ومن افرادہ الغیر المتناہی ایضا فیحکم فیہ بالاعظمیۃ ایضا ومنہا انہ قد تقرر فی مدارکہم ان الاستلزام بین المحالین انما یکون اذا کان بینہما علاقۃ وقالوا لا فرق بین المحال والممکن فی الاستلزام لعلاقۃ طبعیۃ او عقلیۃ وعدمہ لعدمہا فاذا صح عند العقل ان یکون بین محالین علاقۃ اللزوم بعد فرض وجودہما جاز ان یحکم بکونہما متلازمین والا فلا وفرعوا علیہ ان المقدم المحال یجب ان لایکون منافیا للتالی حتی لو کان منافیا لم یکن بینہما ملازمۃ فان المنافاۃ تصحح الانفکاک والملازمۃ تمنعہ فلو کان المقدم المحال مع کونہ منافیا للتالی مستلزما لہ فی نفس الامر لزم صحۃ الانفکاک ومنعہ وہو اجتماع للمتنافیین اذا عرفت ہذا فنقول تقریر برہان التطبیق المذکور لیس حاصلہ الا انہ لو کانت الامور الغیر المتناہیۃ موجودۃ لزم اما التساوی بین الکل والجزء واما التناہی فان کان الثانی منہما والاول محال وما یستلزم المحال محال فعدم التناہی محال فالتناہی ثابت ومن المعلوم ان فیہ استلزام عدم التناہی للتناہی وبینہما منافاۃ واضحۃ فکیف الاستلزام وہذا الایراد لا یختص بہذا الموضع بل یجری فی القیاسات الخلفیۃ وامثالہا مما یثبت فیہ الشیٔ علی تقدیر فرض عدمہ کقولہم عدم الزمان یستلزم وجودہ واجتماع النقیضین موجب لارتفاعہما ونحو ذلک **وجوابہ من وجہین احدہما** ما اختارہ محقق الصناعۃ فی الافق المبین حیث قال ذا البطلان یستلزم مفہوم ممکن او محال ما ینافیہ فما شان الاقیسۃ الخلفیۃ التی یثبت بہا الشیٔ علی تقدیر فرض عدمہ یلزم فیہا الشیٔ من فرض نقیضہ الیس یقال عدم الزمان قبل وجودہ قبلیۃ زمانیۃ وبعد زمانہ بعدیۃ زمانیۃ مستلزم لوجودہ ولاتناہی الابعاد یوجب التناہی فیقال لک ان عنیت ان یبین ہناک ان المستحیل المفروض الوقوع لو کان حاصلا فی نفس الامر کان عدمہ واقعا فیہا ولو کان المتحقق فی نفس الامر ہو نقیض الشیٔ کان الشیٔ بہ متحققا فی نفس الامر فذلک من الاکاذیب الفاسدۃ الباطلۃ وان عنیت ان یبین البیانات انہ لو فرض شیٔ من تلک الامور کان ہناک ما یسوق الی ان ہذا الفرض غیر مطابق للواقع من حیث انہ فرض للنقیضین وفرض لعدم الشیٔ ووجودہ معا فذلک ما یرومہ الراسخون فی تلک المواضع ولیس فیہ استیجاب استلزام الشیٔ ما ینافیہ بل انما استیجاب امتناع الشیٔ لکونہ مساوق اجتماع النقیضین وبالجملۃ الفرض الذی فی البیانات الخلفیۃ ہو تقدیر الشیٔ علی انہ فرض محال لا انہ فرض محقق فیقال انا لو فرضنا ہذا الشیٔ تصورناہ لعلمنا تحقق عدمہ لانہ لو تحقق ہذا الشیٔ فی الواقع لکان عدمہ متحققا فی الواقع وہذا اصل معتبر فی تعرف الحقائق واسع النفع فی المواضع العلمیۃ والمواقع البرہانیۃ فاذن المستحیل المفروض بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل یحکم علیہ باستلزامہ لاجتماع المتنافیین بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل وہما بما ہما متمثلان فی لحاظ العقل لیسا من المستحیلات بل من الممکنات انتہی کلامہ ملخصا من عباراتہ المطنبۃ وتبعہ القاضی الکہ فاموی فی شرح سلم العلوم کما ہو دابہ فی جمیع تصانیفہ **وردہ** العلامۃ السندیلی فی شرح السلم بقولہ لا نعلم ما ذا اراد وان اراد انہ فی القیاسات الخلفیۃ لیس یحکم بلزوم الشیٔ لنقیضہ بلا وسائط بل یحکم بواسطۃ البیانات فلا یضر فان لازم اللازم لازم البتۃ فیثبت الاستلزام مع المنافاۃ غایۃ الامر انہ قد یکون خفیا بسبب کونہ لوسائط محتاجا الی البیانات کما فی استلزام عدم الزمان لوجودہ واستلزام عدم التناہی لہ والتلازم بواسطۃ لاینکر وان اراد انہ لایحکم فیہما باللزوم بین الشیٔ ونقیضہ بحسب تحققہما فی الواقع بل یحکم بان فرض احدہما فی الذہن وتمثلہ فی لحاظ العقل یستلزم فرض العقل وتمثلہ معہ ثم یحکم بان ما فرضہ وتمثلہ مستلزم لفرض نقیضہ من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر کما یفہم من آخر کلامہ فی الکتاب فان ما لم یوجب تحققہ فی نفس الامر تحقق نقیضہ معہ فیہا وان فرض ایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض معہ لایکون من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر انتہی **ودفع ہذا الرد بشطرین الاول** ما ذکرہ الفاضل الرامفوری فی حواشی شرح السلم بقولہ یجوز ان یقال ان السید الباقر اراد الشق الثانی ولا یتوجہ علیہ ما اوردہ بقولہ فان ما لم یوجب الخ لانہ اذا اعترف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض فلا یصح لنفی الاستلزام

مطلقا الذي هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطلة **علي** انا نقول اذ اتحقق الاستلزام في الوجود الذهني وظاهر انه ليس لخصوصية الوجود الذهني دخل في الاستلزام فليس الا لماهية الملزوم واللازم غير منفك عنها في اي وجود كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى **اقول** لا يجوز ان يقال ما قال فان مناط كونه من الحقائق الباطلة ليس الا الاستلزام الخارجي واذ لم يعترف به السيد الباقر لزم عليه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراف بايجاب تمثله في الذهن تمثل نقيضه لا يوجب ذلك **علي** انا نقول اذا لم يكن لخصوصية الوجود الذهني دخل ثبت اللزوم في نفس الامر وهذا خلاف ما ادعاه السيد الباقر فلا يجوز ان يكون هذا توجيها لكلامه **الثاني** ما ذكره الفاضل اللبكنوي في حواشيه بقوله اراد السيد الباقر شقا ثالثا وهو انه يحكم في القياسات الخلفية بان الخصم ان زعم ان امرا مستحيلا كعدم الزمان ولا تناهي الابعاد مثلا تحقق في الواقع سنح لنا مقدمات صادقة تدل على ان التحقق في الواقع ليس الا النقيض ما زعمه الخصم لقصور فهمه وهذا معنى معقول كاف لدفع ما زعمه القائل ان في القياسات الخلفية يحكم باستلزام الشيء لنقيضه انتهى **اقول** هذا معنى غير معقول فان المقدمات الدالة على ان التحقق في الواقع ليس الا النقيض ما زعمه الخصم ان دلت على تحققه على تقدير تحقق ما زعمه الخصم على ما يظهر من تقرير البراهين فذلك هو الاستلزام ويجري فيه الشقان اللذان اوردهما المورد وان دلت على غير ذلك فالكلام فيه خارج عما نحن فيه كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **وثانيهما** وهو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا يحتاج الا الى علاقة ذاتية بين ذاتي الملزوم واللازم هي علاقة استحالة الانفكاك بالنظر الى ذات الملزوم ولا استبعاد في ان يكون الشيء المحال كعدم التناهي بالنظر الى نفس ذاته مستلزما لنقيضه او ضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة استلزامه لامر يستدعي تحققه على تقدير هذا المحال نقيضه او ضده كما في ما نحن فيه فان وجود المقدار الغير المتناهي ملزوم لامكان التطبيق وهو ملزوم للتناهي او مساواة الكل للجزء وح يكون الاستلزام نظريا يكتسب بالاستدلال وبالجملة مبنى الاستلزام ليس الا ان يوجد بين امرين علاقة ذاتية يحيل انفكاك احدهما عن الآخر سواء كانا محالين او ممكنين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتاخرين من ان المحال لا يستلزم ضده لكنه هو التحقيق ويستقيم عليه جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكروه من التكلفات المشتملة على التعسفات

الفصل الثاني

في ذكر ما اشترطوا لاجراء هذا البرهان مع ما فرعوا عليها القادحون قدحا موكدا بالبرهان **اعلم** ان الفلاسفة ذكروا لاجراء هذا البرهان شروطا ثلثة وفرعوا عليها فروعا متعددة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل في الذهن او في الخارج **والثاني** وجودها مجتمعة في زمان واحد وفي آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اي ترتيب وضعيا كان او طبعيا او غير ذلك **اما الشرط الاول** فقد اجمع على الاشتراط به الفلاسفة والمتكلمون وقالوا باسرهم لا بد لجريان هذا البرهان من ان ينضبط الامور الغير المتناهية وجود فلا يجري في المعدومات التي لا ينضبطها وجود بالفعل ووجهوه بان الامور التي لا يضبطها وجود ليس فيها جملتان في نفس الامر تطبقان ليلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ماله وجود في نفس الامر فانه اذا اجرا التطبيق فيه يلزم اما انقطاعه في نفس الامر فيكون ما لا يتناهى في الواقع متناهيا او عدمه في نفس الامر فيلزم تساوي الزائدة والناقصة وكل منهما محال فعدم التناهي في نفس الامر محال والسر فيه ان الغرض من اجراء هذا البرهان وامثاله انما هو اثبات التناهي في نفس الامر وابطال اللاتناهي فيه وهو انما يبطل بهذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر ليلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات الصرفة ليس فيها جملة فلا تطبيق فلا ثبوت للتناهي في نفس الامر لا يقال المعدومات حاضرة عنده تعالى في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حضورها الدهري لانا نقول الحاضرة في الدهر انما هي المعدومات التي ضبطها وجود او يضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها في نفس الامر اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجري هذا البرهان فيها كما لا يخفى على من تامل **واما الثاني** فقد ذكره الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه في الاشياء المتعاقبة الوجود كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث اليومية ووجهوه بانه اذا كانت الآحاد موجودة معا بالفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم لان وقوع آحاد احدى الجملتين ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع بعضها بازاء بعضها الا اذا كانت موجودة

تفصيلا اما في الخارج او في الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اربعين سنة في ان برهان التطبيق
هل هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد مضيها انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشي القديمة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة
قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها انتهى **وقال الفاضل** الخوانساري في تعليقاته واقول ما يقتضيه النظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان
على تقدير تمامه جار في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه لاشك في جريان
البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه في غير المرتبة فلما تستطلع عنقريب عليه من ان في صورة عدم
الترتب لا تتعين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتب لا يجدي **واما** جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور
ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فيظهر التخلف وهو كما يجري في الامور المجتمعة كذلك يجري في
الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد في زمان متناه في الخارج او الذهن كما مر تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد
مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهي الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة
التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجري فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة
الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما في الاول
فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الآحاد لا سيما اذا اريد من التطبيق اظهار الانطباق النفس الامري واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على
نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا للجزء وهو
محال بالبداهة فان طبيعة العدد سواء كانت آحادها مجتمعة او متعاقبة تابى عن قبول المساواة للجزء **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان
مستحيلا لم يوجد في الخارج فان وجود الآحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج والاشتباه انما وقع من حيث ان الوهم يذهب
الى ان تلك الامور المتعاقبة يجتمع في محل واحد على قياس الامور التي تمر علينا واحدا بعد واحد وتجتمع في مكان واحد وليس كذلك **قلت**
الموجود في كل قطعة من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان كان متناهيا لكن جميع الآحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد
موجود في نفس الامر **على** ان للوجود عندهم نحو آخر يعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود في الزمان
لكنها مجتمعة الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادي العالية بانطوائها في
علمها بذاتها او بحصول صورها فيها على اختلاف الرائين فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدواني في انموذج العلوم **ودفع**
العلامة الجونفوري في العلاوة وما بعده بقوله في الشمس البازغة لو كفى الاجتماع الدهري او في الحضور عند الباري انتقض البرهان على ما بيدها في
جانب الابد ايضا وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة انتهى **وفيه** نظر ظاهر فان المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهري فلا الزام
عليهم بهذا الطريق **فظهر** ان قيد الاجتماع لغو في اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا** ذكر المتكلمون وقالوا هذا البرهان يجري في كل ما ضبطه وجود
بصفة اللاتناهي سواء كانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد** اورد عليهم ايضا بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فيها بان نفرض
جملتين احدهما جزء للاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد الى ما لا يتناهى وجملة اخرى من اثنين الى ما لا يتناهى ونطبق آحاد احدهما بآحاد الاخرى
فان ذهبتا الى غير النهاية يلزم مساواة الكل للجزء والا فالصغرى متناهية والكبرى ليست بزائدة عليها الا بقدر متناه فتكون متناهية ايضا
فيلزم تناهي الاعداد وهو خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققين في المواقف واقتفى آثاره العلامة
الجرجاني في شرحه بان جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا يكون امرا وهميا حتى يكون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف
مراتب الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فينقطع بانقطاع الوهم

فلا يلزم محذور **اقول** فيه بحث فانه ان اراد بكون الاعداد وهمية محضة انها اختراعية لا وجود لها فى نفس الامر لا بذاتها ولا بمناشيها فهو ممنوع بل باطل كما صرحوا به وان اراد به انها غير موجودة فى نفس الامر بذاتها بل بمناشي انتزاعها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه ينقطع ههنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة عن اظهار الانطباق النفس الامرى وحكم العقل به حكما كليا وهو يمكن فى زمان متناه سواء كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لتخصيصها بالموجودات الخارجية **وقال** الفاضل الخوانسارى فى حواشى القديمة تبعا لما ذكره الامام الرازى فى شرح عيون الحكمة فى دفع النقض عنهم المتكلمون انما احالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان بينها ترتب ولا لكن اذا لم يوجد فى وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجب متناهيا فلم يقولوا باستحالته كما هو منقول عنهم انتهى **ويرد عليه** ان غرض الناقض ليس الا ان الدليل يجرى فى مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذكره لا يفى لدفعه وعدم وجود جميع الاعداد فى وقت متناه مسلم واما عدم وجودها مطلقا فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فى امتداد استقبالى غير متناه ضرورة كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لا يكون الا فى ما وجد فى نفس الامر بصفة اللاتناهى كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود فى نفس الامر منها فى اى زمان فرض ليس الا القدر المتناهى وما سواه معدوم عن نفس الامر فى ذلك الزمان وما ذكره المورد من انها موجودة بصفة اللاتناهى فى زمان غير متناه فغير وارد على المتكلمين فانه مبنى اما على وجودها فى الدهر واما على ان الاعدام الزمانية ليست باعدام حقيقة انما هى غيبوبات زمانية كما حققه المحققون من الفلاسفة وكلا الامرين غير مبرهنين عند المتكلمين فهم ليسوا بقائلين بالوجود الدهرى ولا بالغيبوبة الزمانية بل هم يقولون كل ما وجد فى الزمان الحاضر فهو موجود وما مضى وما سيجىء معدوم فى نفس الامر ولا يلتفتون الى الدقائق الفلسفية فالايراد عليهم بالبناء عليها لا يليق **نعم** يرد عليهم انهم قائلون باحاطة علم الواجب تعالى بكل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فيلزم جريان البرهان فى الاعداد بالنسبة الى علمه تعالى فانه اما ان لا يعلم بجميع مراتب الاعداد او يعلم فان كان لا يعلم يلزم جهله ببعض الاشياء الآتية تعالى عن ذلك وان كان يعلم يلزم وجود الاعداد الغير المتناهية فى ذاته تعالى بالفعل فيجرى البرهان فيلزم تناهيها فالنقض بها باق الى الآن كما كان **فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لا يلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان يكون معلوما والامور الغير المتناهية بصفة اللاتناهى تابى بذاتها عن ان نعلم لان كل ما يعلم لا بد ان يكون محدودا وهذا كما قالوا فى القدرة انها لا تتعلق بالممتنعات ولا يلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان يكون مقدورا والممتنعات تابى بذاتها عن ان تكون مقدورة **قلت** ان اريد بكون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان يكون داخلا فى عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان اريد ان المعلوم لا بد ان يكون له نهاية وحد فمسلم لكنه لا يقدح فى علم الغير المتناهية فان كل معلوم منها وكل علم من علومها امر محدود وله نهاية الا انه لا ينحصر فى عدد لا يتجاوز عنه كيف لا يكون لله تعالى علم بالاعداد الغير المتناهية فانه اما ان يعلم بجميع الجزئيات المستقبلة والماضية تفصيلا او لا يعلم فان كان لا يعلم يلزم الجهل ببعض الاشياء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان كان يعلم فيعلم الاعداد العارضة لها ايضا وهى غير متناهية من جانب المبدء والمنتهى كليهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهى فقط عند المتكلمين فيلزم علم الاعداد الغير المتناهية تفصيلا وذلك ما اردناه **فان قلت** انا نختار الشق الثانى ونقول علم الله تعالى بالغير المتناهية انما هى بالاجمال فلا يلزم وجود الامور الغير المتناهية تفصيلا الذى هو مناط جريان البراهين **قلت** هذا لا يخلو عن شائبة نسبة الجهل اليه تعالى فان علم الجزئى من حيث هو جزئى انما هو كان تفصيلا وهل هذا الا كما يقوله الحكماء من انه تعالى لا يعلم الجزئيات من حيث هى كذلك وانما علمه بها على الوجه الكلى تعالى الله عما ينسبونه اليه **وثانيها** النقض بعلوم الله تعالى فانها غير متناهية والبرهان يجرى فيها فيلزم ان تكون متناهية **والجواب** عنه ان هذا لا يرد على المتكلمين

فان العلم عندهم صفة بسيطة ذات تعلقات ازلية الى المعلومات فلا تكثر فى ذاته تعالى حتى يجرى البرهان **نعم** هذا وارد على من قال بان علمه تعالى بحصول صور الاشياء فيها كما هو مذهب رئيس الصناعة وتابعيه وهو قول باطل بوجوه كثيرة قد بسطت بنيانها فى مصباح الدجى فى لواء الهدى **وثالثها** النقض بمعلومات الله تعالى فانها غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فيجرى البرهان فيها ويثبت تناهيها **والجواب** عنه على ما ذكره المحقق الدوانى فى شرح العقائد العضدية وغيره ان الممكنات المتصفة بالوجود الخارجى على تقدير حدوث العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ اللاتناهى فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها فى علم الله تعالى فهى هناك متحدة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها فى الخارج فهى متناهية **واقول** فيه وكذا فى الذى قبله نظر لما قيل ان علمه تعالى ليست بزمانى كعلمنا فانا نعلم زيدا انه سيوجد او وجد الآن او وجد فى ماضى بل الكل عنده تعالى سواسية فنختار الشق الثانى وعدم الوقوف غير متصور انتهى لان هذا مبتنى على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة فى الدهر والواقع والمتكلمون لا يقولون به فالايراد عليهم بهذا البناء غير صحيح بل انا سلمنا ان المعلومات متناهية فى الوجود الخارجى وانه لا تكثر فى علم الواجب تعالى لكن لا ريب فى انه له تعالى تعلقات ازلية بجميع الحوادث وهى غير متناهية كالحوادث وموجودة من الازل الى الابد فى كل وقت فنجرى البرهان فيها ونبطل لاتناهيها فيبطل به لاتناهى المعلومات **لا يقال** هذه التعلقات امور وهمية لا وجود لها فى الخارج فيفوت مناط جريان البرهان **لانا نقول** قد تقرر فى مقره ان الانتزاعيات بعد العلم بها تصير انضمامية ومن المعلوم ان الله تعالى لا بد ان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظا للقاعدة احاطة علمه فتكون فى حكم الموجودات فافهم **وبعد اللتيا والتى** اقول الذى ينجى الحكماء والمتكلمين كلهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء القابلة للتطبيق الجرى والتطبيق العقلى غير كاف وان شئت زيادة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق فى هذا البرهان اما ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد به العقلى الاجمالى او التفصيلى لا سبيل الى ان يكون المراد به التطبيق العقلى التفصيلى لكون تصور الامور الغير المتناهية فى زمان متناه على سبيل التفصيل محالا واما تصورها فى ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه ح لا يظهر الخلف فى زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد به العقلى الاجمالى سواء كان المراد به حكم العقل كليا بان كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامرى وذلك لانه لما وجدت الجملتان فى الواقع اتصفت احديهما بالكلية واخريهما بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثان من الكبرى فالعقل وان كان يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو فى الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق فى نفس الامر حتى يثبت التناهى الا ترى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى ما لا يتناهى واخرى من العشرة الى ما لا يتناهى فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد من الثانية الى ما لا يتناهى والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما فى نفس الامر وتناهيهما فالكبرى متصفة فى نفس الامر بانها اعظم من الصغرى وحكم العقل بما ذكر لا ينافيه فتعين ان يكون المراد به التطبيق الجرى بالجذب او الدفع فان اذا جرت الثانية الى الاولى فى الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر الخلف قطعا ويثبت التناهى فى نفس الامر فهذا البرهان لا يجرى الا فى الامور الغير المتناهية التى تكون موجودة فى الخارج ويطبق بينهما فى الخارج فافهم فان هذا وان كان مخالفا لما سوده المتاخرون به اوراقهم الا ان العارف بالحق الخارج عن حضيض التقليد البحت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة ايضا وفرعوا عليه عدم جريانه فى النفوس الناطقة فانها غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن لها ترتب لم يجر البرهان فيه ووجهه بانه لما كانت الآحاد غير مترتبة لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء ووقوع الثانى بازاء الثانى وهكذا فيحتاج فى التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد

بازاء کل واحد واحد والعقل لا یقدر علی استحضار ما لا نہایۃ لہ مفصلا لا دفعۃ ولا فی زمان متناہ فلا یتصور التطبیق بین السلسلتین بل ہما ینقطع بانقطاع الملاحظۃ واستوضحوا ذلک بتوہم التطبیق بین جبلین ممدودین علی الاستواء وبین اعداد الحصے فانہ یکفی فی التطبیق فی الاولین تطبیق طرفیہما اذ یلزم من ذلک وقوع کل جزء بازاء کل جزء ولا یکفی فی اعداد الحصے ذلک بل لا بد فیہما من تعقل کل واحد واحد علحدۃ والایراد علیہ من جانب المتکلمین التارکین لہذا الشرط من وجوہ **منہا** انہ لا یخلو اما ان یتوقف التطبیق علی ملاحظۃ الآحاد مفصلا او یکفی ملاحظتہا مجملا علی الاول لا یمکن التطبیق فی المترتبۃ ایضا وعلی الثانی یجری فی غیر المترتبۃ ایضا فانا نعلم انہ لا یخلو اما ان یکون فی الجملۃ الزائدۃ ما لا یکون بازاء شئ من الناقصۃ او لا علی الاول یلزم الانقطاع وعلی الثانی یلزم التساوی **واجاب** عنہ المحقق الدوانی﷫ فی رسالۃ اثبات الواجب بقولہ وجہ التفصی عنہ علی ما سنح بالخاطر انہ یمکن فی غیر المترتبۃ ان نختار الشق الثانی ونمنع لزوم التساوی لان الزیادۃ ربما تطرقت فی الاوساط واما فی المترتبۃ اذا طبق الطرف علی الطرف فلا زیادۃ فی جانب التناہی للانطباق ولا فی الاوساط للاتساق فلو لم یکن فی الجانب الآخر لزم التساوی قطعا انتہی **وقال** ہو ایضا فی حواشی شرح التجرید لا یخفی ان التطبیق لا یتوقف علی ملاحظۃ الآحاد مفصلا بل یکفی ملاحظتہا علی الاجمال بان یفرض کل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف علی ملاحظۃ الآحاد بالتفصیل لم یتم التطبیق علی تقدیر الترتیب ایضا لا یقال علی تقدیر الترتب والوجود یکون الآحاد واقعۃ بعضہا بازاء بعض فی الخارج مع قطع النظر عن تطبیق العقل انما لا نا نقول ما معنی وقوع بعضہا بازاء بعض فی الخارج ان کان المراد ان لبعضہا نسبۃ الی بعض بحسب الترتب فی الخارج فبذلک لا یتحقق الفرق اذ الکلام فی ان بدون ذلک الترتب یتحقق التطبیق العقلی وان کان المراد ان بعضہا منطبق علی بعضہا فی الخارج فلیس کذلک کیف لا والانطباق امر یفرضہ العقل بین کل منہما والحق ان یقال علی تقدیر عدم الترتب لا یلزم انقطاع السلسلتین لجواز ان تکون زیادۃ الزائد فی الاوساط انتہی **وتعقبہ** الصدر الشیرازی فی حواشی شرح التجرید الجدیدۃ بقولہ فیہ بحث اذ لو کان التطبیق بفرض کل جزء بازاء جزء آخر کما حسبہ بل ہو وقوع کل منہما بازاء آخر فی نفس الامر والتطبیق التفصیلی ممتنع فیکون اجمالیا واذا کان اجمالیا لم یتم اذ افراز بعضہا عن بعض فلم یتعین بحسب فرضہ ان ای جزء من ہذہ السلسلۃ منطبق علی ای جزء من الاخری فمن این علم ان الزیادۃ فی الآخر لا فی الاوساط سلمنا انہ یجوز فی التطبیق الاجمالی تعین المنطبقین فی کل جزء بحسب الفرض لکن غایۃ ما لزم منہ ان یکون السلسلۃ متناہیۃ بحسب الفرض الغیر المطابق لما فی نفس الامر من ذلک الجانب والدعوی انہا متناہیۃ فی نفس الامر من ذلک الجانب وذلک غیر لازم وعندی ان انطباق اجزاء السلسلتین واقع فی نفس الامر فان المعنی بالمنطبقین ہہنا ان یکون کل منہما معروضا لمرتبۃ من مراتب العدد فیکون الجزء الاول من احدی السلسلتین منطبقا علی الجزء الاول من الاخری والثانی بالثانی والثالث بالثالث وہکذا ومعنی التطبیق ہو النسبۃ الی الانطباق انتہی ملخصا **اقول** فیہ بحث **اما اولا** فلانہ لیس مراد من قال بالتطبیق العقلی تطبیق الآحاد بالآحاد من غیر تعیین المنطبقین وکونہ اجمالیا لا ینافی التعیین فان للعقل ان یلاحظ اجمالا ان کل معروض لمرتبۃ العدد من احدہما بازاء مثلہ من الاخری **واما ثانیا** فلان فرض التعیین لیس من الفرض المحال ولا غیر مطابق للواقع فان کل واحد واحد من الآحاد متصف فی نفس الامر بمرتبۃ من مراتب الاعداد والتطبیق عبارۃ عن حکم العقل بکون کل من آحاد احدہما بازاء مثلہ من الاخری فلا یصح ان یقال یجوز ان یکون لزوم التناہی بحسب ہذا الفرض لا فی نفس الامر **واما ثالثا** فلان ما ذکرہ من معنی التطبیق ای اظہار الانطباق النفس الامری لا یثبت التناہی فی نفس الامر بالفعل کما حققنا سابقا **ومنہا** ان الآحاد وان لم تکن مترتبۃ بحسب نفس الامر لکن للعقل ان یفرض الترتب بینہا فتوجد السلسلتان المترتبتان ویجری البرہان **ودفعہ** الصدر الشیرازی﷫ فی حواشی شرح التجرید الجدیدۃ بانہ انما یلزم التناہی لو کانت الآحاد ممکنۃ الترتب فی نفس الامر او مترتبۃ فیہا ومن الجائز ان یکون ترتبہا محالا مستلزما للمحال وہو التناہی علی تقدیر عدم التناہی **وخدشہ** المحقق الدوانی﷫ فی انموذج العلوم بان فرض الترتب لا یستلزم فرض زیادۃ ولا نقصان فی آحاد احدی السلسلتین بل ذلک الفرض مظہر لحالہما فلیس منشأ المحال ہو الترتب وہذا کما یفرض فی الریاضیات امور غیر واقعیۃ لیظہر

فافہم

رہ ای مولانا جلال الدین الدوانی رحمہ ۱۲ منہ

رہ ای مولانا صدر الدین الشیرازی رحمہ ۱۲ منہ

قدہ ای صدر الدین الشیرازی ۱۲ منہ رحمہ

رہ ای مولانا جلال الدین الدوانی رحمہ ۱۲ منہ

فافہم

حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس فی كثير من المسائل الطبعية المبنية علی مثل ذلک بانه من قبيل الفروض المستحالية فی الرياضيات **اقول**
فيه بحث لان الامور الغير المترتبة ليس فيها ترتب فی نفس الامر ولا يعرضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها منظورا الی السابل
يكون ابداع امر غير مطابق لما فی نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهی علی هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت منه التناهی النفس
الامری فيها كما لا يخفی **ومنها** ان الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع يتوقف علی المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه
اذا اسقط عنه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهی فی المجموعات والمجموع الذی تنتهی اليه سلسلة المجموعات
يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلک هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناک تنتهی بعدة متناهية الی الاثنين فيكون المجموع
الاول متناهيا كذا ذكره المحقق الدوانی فی شرح العقائد العضدية واتخذ به **وفيه** بحث من وجوه **احدها** ان هذا موقوف علی كون الاعداد
مركبة من الاعداد التی تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعيد كلامه السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التی تحته وهو ممنوع
كما اشتهر عن ارسطاطاليس من ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الكلام انما يمشی اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحدات
واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلک انتهی ملخصا فان هذا الكلام منه دال صريحا علی انه اراد بالتوقف المذكور فی كلامه السابق توقف
الكل علی الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الهيئة او الوحدات المحضة كما حققه السيد الهروی فی
تصانيفه وزيادة توضيحه فی حواشی الجديدة علی لواء الهدی المسماة بمصباح الدجی نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثانی وذلک
المجموع للمجموع الثالث وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا تتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد
واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانيها** ان العدد الاقل والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضها فلا تجتمع المجموعات حتی يجری البرهان الا تری ان
تسع آحاد اذا انضم اليها واحد ما بقی تسعة بل صار عشرة وكذا معروض التسعة **ودفعه** الفاضل الاله آبادی فی حواشی شرح العقائد الجلالی بانه بعد
انضمام واحد صار المجموع عشرة او معروضا للعشرة وليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة
بل معروض التسعة معروض لها كما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع فی هذه الصورة لا فی مجموع الزمان ولا فی جزء منه اما عدم وجوده فی مجموع
الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انتفی بعض ذلک المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء مستلزم
لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع فی مجموع الزمان واما عدم وجوده فی جزء من الزمان فظاهر كذا اورده الفاضل الجالسی **وخدشه**
استاذ اساتذة الهند بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا علی الخصم فعدم وروده ما اورده المورد ظاهر فان الزمان والحركة
موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقيا فكذلک لان ابعاض المجموع المتعاقبة موجودة فی ابعاض الزمان وهذا هو المراد بوجود
المجموع فی مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر فی مجموع الزمان او ان الكل موجود فی قدر الزمان **ورابعها**
وهو اقواها ما ذكره احسن المحققين فی حواشيه المتعلقة بحواشی الرسالة القطبية بقوله فيه نظر دقيق وهو ان المجموعات فی صورة وجود الامور الغير المتناهية
الغير المترتبة يجوز ان تكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف علی اعتبار المعتبر وقد لا يخرج الاعتبار من القوة
الی الفعل فعلی تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبرنا وجود المجموع فلا يلزم لنا اعتبار مجموع آخر فضلا عن مجموعات غير متناهية
فان العقل لا يقدر علی اعتبار الغير المتناهی علی التفصيل انتهی **اقول** هذا لا يفيد اصل المقصود فان للمحقق ان يقول يجری البرهان
فی هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادی الفياضة وهی قادرة علی اعتبار الغير المتناهی تفصيلا كما تقرر فی موضعه **وخامسها**
ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهی المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهی آحاد المجموع الاول كيف
وكل من تلک المجموعات مشتمل علی آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب **ودفعه** المحقق بنفسه فی رسالة اثبات الواجب بانه علی تقدير

فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقل منه وذلك
هو الاثنان فهو لايزيد على ذلك المجموع المتناهي الابقدر متناه وهو عدة المجموعات **ومنها** انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا
الشرط لكن لانسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه لاشك في ان نفس الاب جزء للعلة
المعدة وليست علة معدة والا لم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم على المعلول فيكون بينهما ترتب
فنفرض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه لايلزم
من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان بالكلية في الطوفانات
الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع** ايضا بان النفوس وان كانت
مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده** المحقق الدواني في انموذج العلوم
بقوله لايعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن ليظهر الترتب بين النفوس
غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان نفس كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية
مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ونتمسك
بترتب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى **ثم قال** والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لايقولون بترتب النفوس المتولدة الى غير النهاية
فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم
يحدث الانسان بالتوالد ويكون ذلك الانسان مؤيدا الحاصية يقدر بها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين
الشهرزوري في كتابه المسمى بثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي تنسب اليه ليس حدوثه بالتولد بل التوالد وان
التولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لايتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون
سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى **وقد يقرر**
الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول** انه يجوز ان تحدث
جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب
بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه
البرهان ولايضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا
الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق اذ يكفي
في التطبيق كونها ذوات اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا **الفصل الثالث** في ذكر التقريرات
الاخر للبرهان المذكور **قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية
وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فنقول كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم
ان لاتشمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد
الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق **تقرير آخر** كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل
مرتبة كانت او غير مرتبة لابد ان يعرضها اعداد فنفرض الجملتين من الاعداد وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب
آخر ناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب **آخر**

نافذ مجموعات مؤلفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احدهما ناقصا
بواحد من مبدء الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخر نرسم بضم بعض تلك الآحاد الغير المتناهية الى بعضها ولم تكن من قبيل المقادير
خطا اوسطحا ثم نرسم خطا اوسطحا آخر بترك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخر نركب من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي فى المنتهى
ثم تركب جسما آخر بترك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق بينهما فيحصل المراد آخر نفرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى
ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما فى المقدارية ثم نطبق بين هذين المقدارين ونظهر الخلف فيظهر المقصود بانضمام ان تناهى شئ
يستلزم تناهى ما يساويه آخر لو كانت الغير المتناهية موجودة لكانت فى امكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين فى مكان
واحد فنفرض الجملتين من تلك الامكنة فيظهر تناهيهما ويلزم منه تناهى المتمكنات **وهذه** التقارير السبعة من نتائج قريحتى القريحة
الفصل الرابع فى مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهى كثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها
كما مر تفصيله **واختار** العلامة الجونفورى عدم جريانه فيها وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر فى الامور الغير الطبيعية
وانها هل تكون غير متناهية فى العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شئ من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ
فى الشفاء انتهى **ثم قال** بعد ما حل التطبيق على ما يعهد فى العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان
انما يجرى فى الماديات والتمسك به فى ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك
التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه
لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من
ابطال عدم تناهى النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى **ولا تخفى** عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على
ما ذكره لكن عباراته الاخرى فى كتبه دالة على الشمول كقوله فى الشفاء حين تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدارا وعدد فى معدودات
لها ترتب فى الطبع او فى الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذى نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله فى النجاة لا يتاتى ان يكون كم متصل موجود
بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرهن ان يوجد مقدار ذو وضع غير متناه
لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاتى البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل متناه الخ **فالحق**
ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية **ومنها** الحوادث الماضية اجرى المتكلمون
البرهان فيه لاثبات الحضرة المتعالية **قال** المحقق الطوسى فى نقد المحصل بقى علينا ان نذكر ما هو الصحيح فيما قالوا فى مسئلة الحدوث
فنقول الدليل الذى اعتمد عليه جمهور المتكلمين فى هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوى الاربعة المذكورة
وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها فى جانب الماضى فنورد اولا ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندى فاقول الاوائل قالوا فى وجوب
تناهى الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل ربما يخالف الحكم على الآحاد ثم قالوا الزيادة
والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع كونهما
غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدية من الآن مثلا ذاهبة فى الماضى وتارة مبتدية من مثل هذا
الوقت من السنة الماضية ذاهبة فى الماضى واطبقت احدهما على الاخرى فى التوهم بان نجعل المبدئين متطابقين استحال تساويهما
استحالة كون المبتدية من السنة الماضية زائدة على المبتدية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون زائدا فاذن يجب ان تكون
المبتدية من السنة الماضية فى جانب الماضى انقص من المبتدية من الآن فى ذلك الجانب ولا يمكن ذلك الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدية

الفصل الرابع فى مواضع اجروا فيها البرهان

ملا محمود ١٢ منه

ومنها

مولانا نصير الدين الطوسى ١٢ منه

من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لم يحصل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير مؤثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده وبكونه لاحقا عما قبله والاعتبار ان مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث ان كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه ويتم ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه ومنها الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو مذهب رئيس الصناعة واتباعه والحق في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة بها تعلق بالكل وعلى طريق الفلاسفة انه علمه بما سواه عين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في انوار الهدى فليستفد منه الهدى ويدفع الدجى ومنها اجزاء الاجسام الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية ومنها الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله ومنها حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون البرهان واثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره المقصد الثاني في ذكر برهان سنح للسيد الهروي في حواشي شرح المواقف وسماه بالعروة الوثقى وتقريره ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلا بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء من الكل باي نحو كان ممكن فاما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله اولا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه اقول فيه مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى المقصد الثالث في برهان المنصف وهو من مخترعات تركية الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم وتقريره ما ذكره في رسالة مفرداة مبتدءة بقوله برهان سنح لي في ابطال لاتناهي الابعاد وسميته برهان المنصف ونمهد اولا مقدمة وهي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه وليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف ليكن في خط آب نقطتا ج د منتصفان بهذه الصورة آ ———— ب فخطا آج وجب متساويان وكذلك خطا آد ودب بالفرض فكلما كان خط آب مساويا لخط آآ وخط آد اعظم من خط آج فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط دب اعظم من خط آج فان احد المتساويين اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا آج جب متساويين لزم ان يكون دب اعظم من جب فان ما يكون اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول جب اعظم من دب فان جب ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط دب اعظم من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب خطا غير متناه يلزم ان تكون نقطة ج منتصفه لتساوي طرفيها ويظهر ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر وبمثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة د ايضا منتصفه فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضمه معه وتلزم الاستحالة المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه ممنوع في الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل ولبطلان هذا الشق وجه آخر ايضا لا يخلو عن اطناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي نعمائه لا تتناهى انتهى كلامه وقال الفاضل الجونفوري في معراج الفهوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضايف

المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى

المقصد الثالث في برهان المنصف

اذ استحالة كون الكل اعظم من الجزء فى الغير المتناهى ممنوع لابد له من دليل ودعوى البداهة لاتكفى لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لايخفى عدم وثاقة هذا البرهان لكن الايراد والمنع المذكور فانه مكابرة واضحة لاتسمع كما حققنا من قبل بل لانه ان اراد من قوله كل ممتد ليس له الا منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد فى نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهى ايضا ليس الا منتصف واحد فى نفس الامر الا انه لا تعيين له لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهى واذ ليس فى غير المتناهى فليس وان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد فى الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لابد من دليل نعم هو صحيح فى التناهى وقياس غير المتناهى عليه مع الفارق فلا يلزم فى غير المتناهى منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** فى برهان التضعيف وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضى تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشئ يكون ازيد منه عددا كان او معدودا فان الضعف عبارة عن شئ ومثل معه فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزائد لا يكون الا بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدء وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعى وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لامحالة والا لبطلت اللاتقفية هذا خلف **الرابعة** ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه **اذا** تمهدت هذه المقدمات وكل هذا من البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهى ما فرض عدم تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تفطن من ههنا ان هذا البرهان يجرى فى كل ما وجد بصفة اللاتناهى بالفعل سواء كان على التعاقب وعلى الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل فى الوجود فلا يجرى فى الامور المستقبلة على راى المتكلمين القائلين بحدوث العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجرى فيها على طريق الحكماء للمعية الدهرية ويجرى فى الحركات الفلكية والنفوس المجردة والمبادى العلية وغير ذلك فان القدر الضرورى ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لابد ان يكون معروضا للعدد وسواء كان التميز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما فى المتنفات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجرى فى ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لاتتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هى الطبيعة المشتركة بين الهويات العددية وانما هى طبيعة مادية كما تقرر فى موضعه **وتعقبه** القاضى الكوفاموى[رح] فى حواشى شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون مجموع امور لاتتعقل بينها ذاتى مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهى فى الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها لاتكون الا متناهية فى اى زمان وجدت **وثانيها** المنع على المقدمة الثالثة كما قال الفاضل البهارى[رح] فى حواشى السلم لم لايجوز ان يكون التضعيف خاصة المتناهى دون غيره انتهى **ورده** احسن[رح] المحققين فى شرحه بان هذا المنع لايسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضى الكوفاموى[رح] بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لاتتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهى وبعد تعين المحدود ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوى مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهى لامجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو اقواها ما اورده احسن[رح] المحققين فى شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق فى الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لانسلم كونها معروضة للعدد اى لايصح منها انتزاع عدد غير متناه مشتمل على الواحدات الغير المتناهية الانتزاعية المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتقفيات سواء كان عددا او معدودا لاتبلغ الى حد اللاتناهى والا صارت تقفية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها فى عالم الفعل الى اللاتناهى فتفكر فانه دقيق انتهى **وقد يقرر**[رح] البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد فى الوجود الى غير النهاية ففيه جملة اثنينيات غير متناهية

مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين اضعف من الاخرى فجملة الوحدات ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد من الاصل وزيادة الزايد بعد انضرام آحاد المزيد عليه فتلزم الزيادة فی جانب عدم التناهی وہی باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهی فيلزم تناهی العدد وتناهيه يستلزم تناهی المعدود **ويرد عليه** ان زيادة جملة الوحدات مندرجة فی الاثنينيات اذ ہذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة على سلسلة الوحدات الزايدة من المبدء الى مالايتناہی **واجاب** عنه المقرر فی حواشيه بان العدد والوحدة ممايتكرر نوعه فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين واحد ولاريب فی ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انضرام آحاد المزيد عليه اذ المبدء لايقبلها والاوساط منتظمة متوالية انتہی **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد جملة الوحدات لاتزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انضرامه بل ہو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد العارض لهما يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لايخفى **المقصد الخامس** فی البرہان العرشی والمشہور تسميته ببرہان الحيثيات لاعتبارہم الحيثيات فی تقريره **وتقريره** على مافی حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناہية لكان مابين مبدءہا وبين كل واحد من الآحاد التی قبلها اما قدرا غير متناه او متناہيا والاول يستلزم كون غير المتناہی محصورا بين حاصرين وہو محال والثانی يستلزم تناہی الكل لان الكل لايزيد على مابين الطرفين الابقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد عليه** بوجہين **الاول** ما اورده فخر الافاضل فی حواشيه على شرح الہداية الجديد بقوله لايخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء بالشق الاول انتہی **اقول** تعيين الطريق ليس من داب المحصلين ومثل ہذا التشقيق ذايع شايع عندہم فی كثير من المواضع فلا قباحة **والثانی** انه لايلزم من تناہی البعد بين المبدء وكل نقطة فرضت تناہی الكل اذ حكم الكل المجموعی قد يخالف حكم كل واحد لهذا الحكم من قبيل ان يقال مابين آ و بّ اقل من ذراع ومابين بّ و جّ اقل منه فيلزم ان يكون مابين آ و جّ اقل من ذراع وہو فاسد **ودفعه** قطب المحققين فی شرح حكمة الاشراق بان ہذا ليس ہو الحكم على الكل المجموعی بما حكم به على كل واحد فيكذب بل ہو الحكم على انه اذا كان مابين كل واحد واحد دون الذراع فالكل ح دون الذراع وہو حق فہو من قبيل ان يقال مابين آ و بّ اقل من ذراع وكذا مابين آ و جّ فانه يلزم منه انه اذا انضم مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل من ذراع وہو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدوانی فی رسالة اثبات الواجب بان الحكم فی ہذه الصورة بخلاف الحكم فی الصورة المبحوث عنها اذ لايلزم من تناہی كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناہی الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضہم ہذا البرہان حدسی وصاحب القوة القدسية يعلم ان ہناك واحدة من العلل ہی مع الطرف يحيطان بما عداہما وان لم تتعين تلك الواحدة عندنا ولم تكن الاشارة على التعيين **وفيه** وہن ظاہر فان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين واحد ليس من اجلى البديہيات حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** فی برہان اورده العلامة الشيرازی فی الاسفار وغيره **واری** تسميته ببرہان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناہية لايخلو اما ان تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا اولا فيكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فہو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فہو اقل بواحد من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناہيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لانسلم ان كل ما لاينقسم بمتساويين فہو فرد وانما يلزم لو كان متناہيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناہی كذا فی الاسفار **وايضا** لانسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناہية من حيث ہی حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** فی برہان جعله فی الاسفار من تقريرات السابق **واری** جعله على حدة وتسميته ببرہان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فہو قابل للزيادة فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناہية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناہيا **وفيه** انا لانسلم الكلية بل ہو فی المتناہی وقياس غير المتناہی عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناہی كما

المقصد الثامن في برهان اري تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها فهي لا محالة تشتمل على الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل ويح يشتمل الآحاد على جملتين احدهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزايد عليها فالاولى اعني الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي السلسلة هذا خلف وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتي الترديد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزايد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه** على ما في الاسفار وغيره منع المنفصلة القايلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد بالتساوي مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته في ما بين العدتين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كمال المحققين ولم يسمه باسم واري تسميته ببرهان اختلاف النصفين **وتقريره** على ما ذكره هو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة امر معين مشخص سواء كان وجود آحادها معا او لا معا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين بحسب نفسه واجزائه يستحيل ان يكون معروضا للعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر بأحد انحاء الوجود التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا او فردا بالثالثة فان كان فردا فبانتقاص واحد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انقسامه بمتساويين بالضرورة والقسمة يجب ان يكون واحدا من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانا حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نحو نفس البرهان الا في ما يكون كذلك فلا تغير

اقول للمانع ان يمنع المقدمة الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف ههنا لانتفاء اللازم لا سيما اذا كان لازم الماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معروضا للعدد كان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد فمع الجزم بهذا العكس كيف يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس فقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه واما الكبرى فلما مر فيحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض للعدد **وايضا** للمانع ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون اما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا يكون منقسما بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمتساويين لا يكون زوجا ونضم صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج ثبت انه ليس بفرد ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عن ما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين ولا يكون منقسما بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجا فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا فغير المتناهي

لایمکن ان یکون فردا ومع الجزم بهذه المقدمات کیف یصح العقل قولہ کل عددا ما زوج او فرد **المقصد العاشر** فی برہان استخرجہ فخر الافاضل وسماہ برہان التحریک **وتقریرہ** علی ما اوردہ ہو فی حواشی شرح ہدایۃ الحکمۃ للمیبذی انہ لو کان البعد غیر متناہ لامکن اخراج خط من مبدء معین کنقطۃ آ الا الی النہایۃ ولنسمیہ خط آ ج ولنخرج من نقطۃ

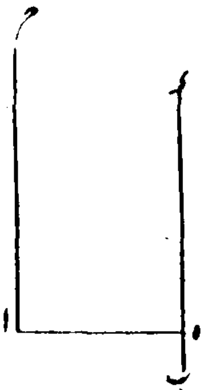

آ ج وہو خط ب د ولو لم یکن مساویا خط ب د بالتمام الی خلاف جہتہ عدم د علی موضع ملاقاۃ الخط مع راس فیلزم تناہیہ فیلزم تناہی خط آ ج من خصائص المتناہی وغیر المتناہی آ عمودا قصیرا وہو خط آ ب ونخرج من ب خطا غیر متناہ مساو لخط یلزم انقطاعہ او انقطاع آ ج مع انہ فرض غیر متناہ فنقول اذا فرض حرکۃ التناہی بمقدار شبر مثلا حتی یکون قطعۃ منہ مقدار الشبر تحت العمود ولنعین نقطۃ العمود فینتقص خط د عن خط آ ج الغیر المتناہی بالمقدار المذکور بلا شبہۃ ایضا وہذا یبطل عدم التناہی فی جہۃ **اقول** فیہ علی نحو مامر ان المساواۃ لا تتصف بالمساواۃ بمثلہ الا بمعنی عدم الانقطاع وہو لا یفید المدعی کما لا یخفی **المقصد الحادی عشر** فی ما استخرجہ ذلک الفخر ایضا وسماہ برہان المساواۃ **وتقریرہ** انہ لو کان البعد غیر متناہ لزم مساواۃ الکل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وہکذا واستحالتہ بینۃ وبیان الملازمۃ انہ لو وجد بعد غیر متناہ لامکن فیہ تعیین اجزاء غیر متناہیۃ کل منہا غیر متناہ بان یفصل من الکل مقدار شبر مثلا والباقی یکون غیر متناہ لا محالۃ ثم نفصل من الباقی مقدار شبر آخر وہکذا الا الی النہایۃ فنقول کل من تلک الاجزاء الغیر المتناہیۃ مساو للآخر وللکل والا لزم التناہی عند فرض التطبیق **اقول** فیہ ایضا علی نحو مامر ان المساواۃ فی الاشیاء الغیر المتناہیۃ والکان بعض منہا جزء من البعض لیس الا بمعنی عدم الانقطاع فی جہۃ وہو لا ینافی الزیادۃ والنقصان **المقصد الثانی عشر** فی ما استخرجہ ذلک الفخر ایضا وسماہ برہان الاعظمیۃ **وتقریرہ** انہ لو کان بعد غیر متناہ لکان الشیء اعظم من نفسہ بمراتب لا تقف عند حد وہو محال بیان الملازمۃ ان الکل اعظم من جزئہ وعلی تقدیر وقوع بعد غیر متناہ یکون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وہکذا مساویا للکل کما مر والاعظم من احد المتساویین اعظم من الآخر فالکل اعظم من نفسہ بمراتب **اقول** فیہ ایضا ما فی الاولین فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** فی برہان سنح لبعض الاعلام فی شرحہ لہدایۃ الحکمۃ حیث قال وقد ظہر لی برہان سمیتہ بالبرہان الحدسی وہو انہ لو امکن وجود بعد غیر متناہ للزم انحصار الغیر المتناہی بین الحدین وذلک لان لذلک البعد الغیر المتناہی اجزاء غیر متناہیۃ بحسب العدد بحیث یکون کل منہا غیر متناہ واذا تحقق ذلک البعد الغیر المتناہی ممتدا من مبدء معین فما دام لم یتحقق بجزئہ ای جزء کان مبتدیا من المبدء الذی ہو مبدء الکل لم یتحقق البعد الذی ہو الکل فلزم تحقق جزء غیر متناہ بین ذلک البعد وبین الحد الآخر لا محالۃ ولا خفاء فی ہذا البرہان عند تحقق الحدس انتہی **واقول** بل فیہ خفاء عند صاحب الحدس الصحیح فان توقف تحقق الکل علی تحقق جزء بمبدءہ ومنتہاہ من خواص التناہی واما فی غیر المتناہی فممنوع **علی** ان اجزاء البعد والکان غیر متناہ لیست الا تحلیلیۃ فلا توقف **المقصد الرابع عشر** فی برہان کرہ ذلک الشارح ایضا **واری** تسمیتہ ببرہان الاشتمال **وتقریرہ** ما ذکرہ بقولہ قد ظہر لی برہان آخر لطیف ہو انہ لو امکن وجود خط غیر متناہ لامکن ان توجد فیہ نقط غیر متناہیۃ العدد

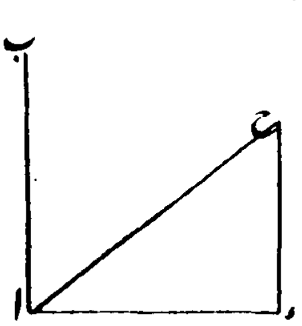

من نقطۃ آ وہی طرفہ عمودا علیہ غیر متصل بہ وہو خط آ ب ونصل بین خطین بخط آ ج فنقول علی تقدیر کون غیر متناہیۃ بین آ وبین النقط المفروضۃ فی آ ب ولکل خط خط آ ج علی نقاط غیر متناہیۃ بالفعل مع کونہ محصورا فلنفرض خط آ ب غیر متناہ ولنخرج آ ثم نخرج من خط آ خط آ ج موازیا آ ب غیر متناہ لزم امکان تحقق خطوط مقطع فی آ ج فیلزم امکان اشتمال بین حاصرین انتہی **وخدشہ** نحریر فاضل بان ہذا الدلیل منقوض بالخط المتناہی اذ لنا ان نقول لو امکن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامکن ان یوجد فیہ نقط غیر متناہیۃ ونسوق البرہان **اقول** بہ الخدشۃ مخدوشۃ بان فی الخط المتناہی لا یفرض العقل فی ای زمان کان الانقطا متناہیۃ وان کان فرضہ لا یقف

عند مد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره
لو كان ج د بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض كرة خرج من مركزها ولنسميه ه خط متناه هو خط آ ب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض
خارج الدائرة ولنسميه ج د فاذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لج د فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا الا بحيث يقاطعه ولو

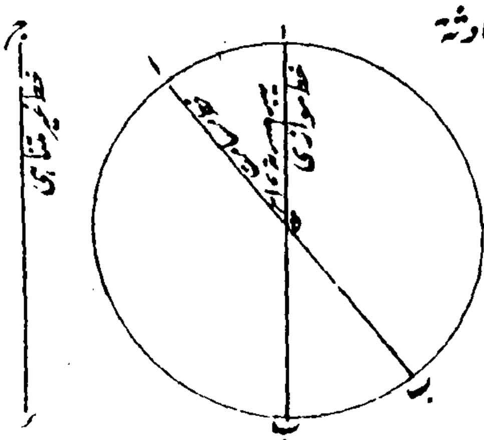

بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة
لا يكون قبله فلا بد ان يكون
المسامتة فيها مسبوقة
بل ما يفرض اولا لا يكون اولا
ففوق كل نقطة فرضت فيها
فرضنا فيه وحكمنا بانها اول
اخرى وكانت المسامتة الحاصلة

وكل حادث لا بد له من اول
لهذه المسامتة اول آن لا تكون
بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا
لان ذلك الخط غير متناه بالفرض
نقطة الى ما لا يتناهى فكل نقطة
نقطة المسامتة فان فوقها نقطة
مع تلك النقطة قبل هذه المسامتة

فاذن فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان تحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامتة وان لا تحصل وهذا جمع بين النقيضين وهو محال فكون ذلك
الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا **وان شئت** زيادة التوضيح فمهد مقدمتين احدهما انه اذا كان الخط المتناهي الخارج عن مركز الكرة موازيا
لذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكرة انتقل ذلك الخط من الموازاة الى المسامتة ثم لا تزال تستدير وتنتقل المسامتة الى نقطة اخرى
الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي وآخرهما ان اقليدس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط
مستقيم واذا كان كذلك فلا نقطة في الخط الغير المتناهي الا ويمكننا ان نصل بينها وبين مركز الكرة بخط مستقيم اذا عرفت هذا فنقول ذلك الخط المتناهي
اذا زال عن الموازاة الى المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الواصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة يكون انطباقه على الخط الواصل
بين النقطة الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل

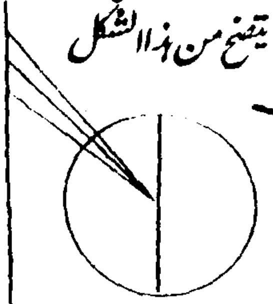

وكل مسامتة لا بد ان تكون على زاوية حادثة عند المركز بين خط ثابت
موازٍ وبين المتحرك والزاوية المذكورة قابلة للقسمة الى غير النهاية ففي جزء منها تكون
المسامتة مع نقطة اخرى سابقة على الاول لا محالة **وقد** يعتبر كون الخط الموازي نصف
قطر كرة كما في الشمس البازغة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط
الموازي سواء كان نصف قطر الكرة او اقل او اكثر اذا تحرك لا بد ان يصير الى المسامتة **وقد يقرر** يفرض خط موازٍ خارج عن نقطة لا غير المتناهي
ثم تحرك الى جهة المسامتة من دون فرض كرة وتحريكها كما في المحصل والطوالع والمقصود حاصل على كل تقدير **واورد** على هذا البرهان بوجوه
احدها ما اورده المحقق الطوسي في نقد المحصل من ان الامور الواقعة في زمان انما يكون اولها آن هو مبدأ ذلك الزمان كالحركة فان مبدأها هو الآن
الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد فكل آن بعد ذلك الآن فان الحركة قد عبر منها جزء حتى وصل وذلك الجزء يقبل القسمة الى ما لا نهاية له وكذلك مسامتة
الخط للخط بعد الموازاة فانها تقع في زمان بخلاف مسامتة الخط الواقعة في آن فمبدأ المسامتة يكون آن الموازاة وكل آن بعد ذلك الآن يكون الخط مسامتا
بعد ان عبر من المسامتة شيء منقسم الى ما لا نهاية له وبان من ذلك ان المحال ليس بلازم **وتوضيحه** على ما ذكره العلامة الجرجاني في حواشي المحاكمات
وغيره من انه ان اريد بقوله لا بد للمسامتة الحادثة من اول انه لا بد لها من زمان هو اول زمان وجوده فمسلم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هناك
نقطة هي اول ما يمكن ان يفرض المسامتة معها اذ الزمان قابل للقسمة لا الى النهاية كالحركة ففي بعض هذا الزمان تنقضي هذه الحركة

المقصد الخامس عشر في برهان المسامتة

وان اريد انه لابد من آن هو اول آنات وجودها فهو ممنوع كيف والمساحة فی هذا الزمان اينية فهی حاصلة فی جميع الاجزاء المفروضة فی زمان
الحركة وثانيها ما اورده الامام الرازی فی شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا الدليل بعينه يدل علی ان لانهاية للابعاد وبيانه ان اعظم الخطوط
المستقيمة هو محور العالم فليفرض الكرة التی ذكرتموها وهی غير كرة العالم خرج من مركزها خط موازی لذلك المحور فاذا دارت الكرة حتی صار طرف هذا
الخط المتناهی مسامتا لطرف هذا المحور فقد حدثت زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة الی هذه المسامتة ولا شك ان تلك الزاوية قابلة
للقسمة فالخط الخارج يمكن عند زاوية اضيق منها ويكون طرفه لا محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وذلك ما اردناه وقال عبد المحققين
فی المواقف هذا البحث مما اورده ولا كيف فان المسامتة مع نقطة لا وجود لها لا يعقل والوهم البحت لا عبرة به انتهی وشيده العلامة الجرجانی
فی شرحه بقوله تحقيقه ان اللازم مما ذكره نقطة موهومة غير متناهية فی خط موهوم غير متناه والكلام فی تناهی الابعاد الموجودة فی الخارج دون الموهومة
الصرفة انتهی اقول هذا الدفع مع تحقيقه خارج عن دايرة التحقيق فان غرض الناقض ليس الا الالزام بان دليلكم يوجد فی الصورة المذكورة
وهو يقتضی ان يوجد فوق محور العالم شئ مع انكم لا تقولون به وهذا الالزام لا يدفع بما ذكره كما لا يخفی وثالثها انا لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه
لامكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول اولا ومسامتا له ثانيا اذ يجوز ان يكون بعض هذه الامور محالا فی نفسه او يكون
كل منها ممكنا فی نفسه واجتماعها محالا كاجتماع قيام زيد مع عدمه وجوابه انا نعلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض ومجموعها ممكن علی
كل تقدير كيف ومن الفروض ما يحكم العقل بداهة بجوازها كالفروض الهندسية وهی ايضا منها ومنعه ليس الا مكابرة ورابعها انا لا نسلم ان المسامتة
بعض الزاوية او الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها وانما يلزم اذا كان بعضها موجودا بالفعل حتی يمكن ان توجد به مسامتة لكنها ينقسمان بالقوة
لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة قطر الدائرة علی قوس منها بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه
بعضهم بان ما ذكرناه احكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كساير الهندسيات فليس المدعی الا انه لابد للمسامتة الحادثة من اول نقطة فی الوهم لكن الخط
الغير المتناهی لا تتعين فيه نقطة للاولية وفيه بحث لانه لا يلزم من حدوث المسامتة الا ان يكون لها زمان هو اول زمنة حدوثها وهو لا يستلزم ان
يوجد هناك نقطة هی اول نقط المسامتة وذلك لانه لابد لحدوث المسامتة من حركة واقعة فی زمان فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة فی كل آن
يفرض فی ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه لا تقف عند حد فكذا المسامتات الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولی يقف الوهم عندها
فان قلت المسامتة آنية فلابد لها من نقطة غير مسبوقة باخری قلت مسامتة الخط للنقطة آنية واما المسامتة المذكورة اعنی مسامتة
الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة فی زمان فليس هناك مسامتة الا وهی مسبوقة فی الوهم باخری الی غير النهاية وقد يدفع هذا البحث
بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض فی الخارج فلابد ان يتعين فيه نقطة هی اولی نقط المسامتة اذ لابد هناك من مسامتة غير مسبوقة باخری
والا لزم وجود مسامتات غير متناهية العدد بالفعل فی زمان متناه وهو محال كذا فی شرح المواقف وخامسها انا لا نسلم وجود اول نقطة
المسامتة بعين ما ذكرتم بان نقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد فی الخط الذی لا يتناهی نقطة هی اول نقط المسامتة
لان المسامتة انما تكون بزاوية وحركة منقسمتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخری وجوابه من وجهين الاول
انا بينا لزوم ذلك بان المسامتة لها اول لكونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل علی عدم ملازمته والاجاز مثله
فی كل قياس استثنائی يستثنی فيه نقيض التالی والثانی انا نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط من الموازاة الی المسامتة فاما
ان يوجد اول نقط المسامتة او لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا فلا مساغ للايراد كما لا يخفی كذا فی المحاكمات وههنا تقرير آخر للبرهان المذكور
ذكره شمس البازغة بقوله وقد لاح لی بهداية ربی المحجة فی تقويم البرهان واقامة الحجة وهی انه اذا تحرك الخط الموازی للخط الغير المتناهی
مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الغير المتناهی محال اذ لو حدثت لكانت فی آن

آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعنى بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتاتي ذلك في زمان متناه نعم لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المضي فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الى الفعل انتهى وقال احسن المحققين في حواشي الشمس البازغة هذا البرهان وان ذكر بعض المحققين سابقا ولم يتفق الرجوع للمصنف اليه وتوارد على قلبه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوانساري وغيره من المحققين ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين وهي ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيارا للمسامتة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدؤه مبدأ الخط ومنتهى لحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهي منه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يصله فوقه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا ليقطع الاجزاء المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية والحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان هندسي ايضا مخافة التطويل لا يرخص ذكره وآقا دهمدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء الواصلين نظام الملة والدين قدس سره في ازاحتها بان مسامتة الخط المتناهي بغيره حركة قطع له ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طويلا نظرا الى كرمه الظاهر والخفي وعرضت بالفرق بين الحركة على الخط الغير المتناهي وبين الحركة مع المسامتة معه فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة واما المسامتة فالظاهر وجه الاستحالة في الحركة المتفاوتة بالنظر الى ما يسامتها فبعد المباحثة لم يستقر الآراء على تمامية الحجة واستقر رأيه على عدم تماميتها — انتهى كلامه

المقصد السادس عشر في برهان الموازاة وهو عكس لما قبله استخرجه العلامة الرازي حيث قال في المباحث بعد ذكر برهان المسامتة ونحن نقول ازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الكرة مسامتا لخط غير متناه ثم تحرك القطر الى الموازاة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي آخر نقط المسامتة وهو باطل بيان الملازمة ان المسامتة كانت وما بقيت فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللازم فلان كل نقطة فرضت في الخط الغير المتناهي انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التي فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة المفروضة يكون على سمت من سموت المسامتة وكل سمت مسامتة فبينه وبين سمت الموازاة زاوية وحركة للقطر قطعا والمسامتة ببعض تلك الزاوية او ببعض تلك الحركة تكون بعد المسامتة بها فما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا يكون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذا كان ذلك البرهان برهان المسامتة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهى **وفيه** مثل ما في اصله نقضا وابراما فلا نغفل **المقصد السابع عشر** في برهان اورده صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان المسامتة على تقدير حمله على ما هو المتداول منهم احق بان يسمى ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **وتقريره** على ما في التلويحات وغيره انه ان صحت اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دائرة تخرج عن مركزها خط غير متناه وهو خط آب يقاطعها خط آخر غير متناه وهو خط جـ د والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدائرة تحرك الخارج عنها الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الملازم الى مقاطعة فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة ما سيقاطعه لا بد من اول نقطة للمسامتة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغير المتناهي له قبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة دورية فبطلت اللانهاية

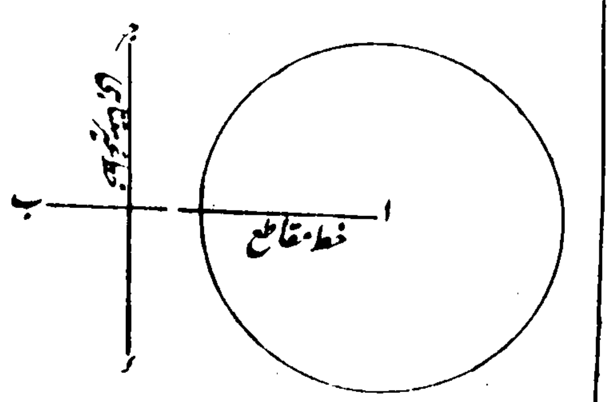

المقصد السادس عشر في برهان الموازاة

المقصد السابع عشر في برهان المسامتة بعد المقاطعة

قال ابن كمونة فی شرح التلويحات اختار فرض العود لا فرض تتميم الدورة مع ان الغرض يحصل على التقديرين بدليل ان تمام الدورة يقتضي المسامتة من جانب جَ اولا ثم المقاطعة بعد ذلک ثانيا لان بفرض العود يتم البرهان على تقديري كون خط جَ لايتناهی من جهتين وكونه لايتناهی من جهة واحدة واما بفرض تتميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خط جَ دَ غير متناه من الجانبين انتهی وقال فی شرح قوله فاذا تحركت الدائرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آبَ ملازما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آبَ مقاطعا مسامتا بهذه الصورة انتهی وقال ايضا

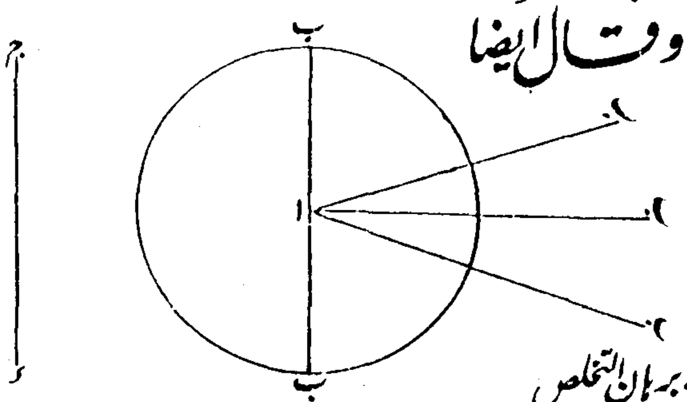

يمكن اختصار هذا البرهان بان يقال لو جاز لاتناهی الابعاد مع تمام هذه الحركة المستديرة لتخلص خط آبَ عن خط جَ دَ وهو محال فكذا المقدم انتهی وفيه اشارة الى تسمية هذا البرهان ببرهان التخلص وهو فی الحقيقة تقرير

المقصد الثامن عشر فی برهان التخلص

من تقارير برهان الموازاة وذكر صاحب المواقف اولا برهان المسامتة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثانی وهو عكس الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريره ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم ينفرجان كانهما مايلان الى الموازاة فلا بد فی الموازاة من ان تخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلک الا بنقطة هی نهايتهما ويلزم الخلف وقال شارحه قد ذكره صاحب التلويحات واشتهر ببرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من مركزها خط غير متناه مقاطع لآخر غير متناه ايضا فاذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهين المسامتة والموازاة والتخلص راجعة الى اصل واحد انتهی اقول فی كلام كل من الماتن والشارح خطاء من وجه اما فی كلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المسامتة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلک فی برهان المسامتة واما فی كلام الشارح فهو انه احال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور فيه ليس الا الذی سميناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة

المقصد التاسع عشر فی برهان التلاقی

وهو عكس التخلص وذلک بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا تحرک احدهما الى الآخر وتلاقيا فلا بد ان تتحقق نقطة هی اول نقط الملاقاة لما مر فيلزم تناهی الخطين كذا فی الحواشی الفخرية

المقصد العشرون فی برهان المقاطعة بعد المسامتة

وهو عكس لما ذكر فی التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق وهذا وان لم يكن مفردا عندهم لكن لما افردوا برهان التلاقی وجب عليهم افراده

المقصد الحادی والعشرون فی برهان المسامتتين

وتقريره انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهية لامكن ان يفرض خط سواء كان متناهيا او لا موازيا للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينتقل ذلک الخط من التوازی الى المسامتة مع الخطين الذين احدهما اقرب من المتحرک مسافتين غير متناهيتين فی زمان واحد مع كون حركة احدهما التی هی اقرب من طرف الخط المتحرک المنتقل من التوازی الى المسامتة بطيئا لكون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا كان ذلک الخط متناهيا وعلى تقدير عدم تناهيه يلزم قطع نقطتی التقاطع المسافتين الغير المتناهيتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب والاقرب ابطأ وفيه ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل

المقصد الثانی والعشرون

فی برهان التخلصين وهو عكس برهان المسامتتين قال فخر الافاضل[1] فی حواشی شرح الهداية انت خبير بان جعل برهان التلاقی برهانا آخر سوى برهان التخلصين وكذا التخلصين سوى المسامتتين لا يخلو عن شیء والظاهر ان التفاوت بينهما انما هو بالتقرير انتهى

المقصد الثالث والعشرون

فی برهان نقله فی الحواشی الفخرية عن بعض الشروح واری تسميته ببرهان كثرة الاضعاف

[1] له ای لهم فخر الدين ... منه

وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والالزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم اعظمية الجزء من الكل بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيه ما مر في برهان المنصف فتذكر **المقصد الرابع والعشرون في برهان ارى** تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول نفسهما نصف الدور يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزء وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** فخر الافاضل لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول** رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزء والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون في برهان** ذكره صاحب الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح **وارى** تسميته ببرهان خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين لامكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه** ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي فتذكر **المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلا عنه **وارى** تسميته ببرهان طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه **وفيه ايضا** مثل ما في سابقه فلا تغفل **المقصد السابع والعشرون في برهان ارى** تسميته ببرهان ازدياد مسافة الابطاء **وتقريره** انه لو امكن عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه موازلهما فاذا ميل الخط المتناهي من الموازاة الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد كون الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا **المقصد الثامن والعشرون في** ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم لظهور ان الخط المتحرك كان موازيا لهما وبمجرد التحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كل منهما معا **وارى** تسمية هذا البرهان ببرهان المعية **وخدشه** فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي والقول بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط مع تحرك دايرته مكابرة **المقصد التاسع والعشرون في برهان** جعله صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال على السابق **وارى** جعله على حدة وتسميته ببرهان الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

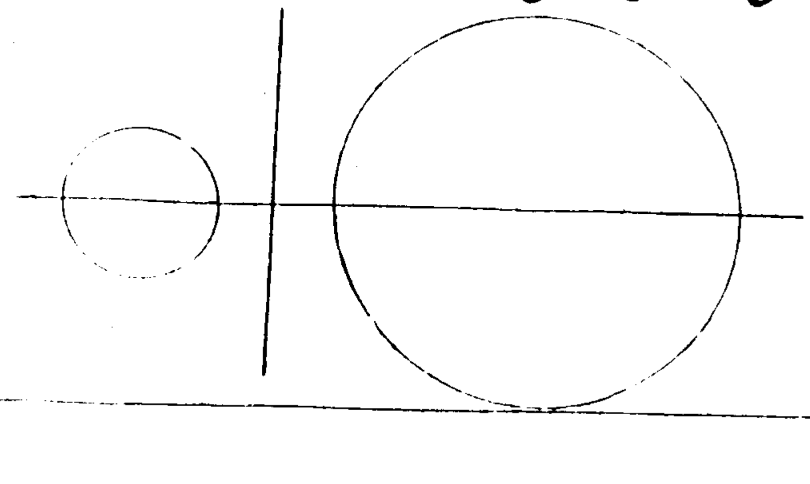

غير متناه مستقيما وعن جنبيه كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الآخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين لاالى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين قدرا مع اختلاف الجهة وتحركهما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين فى زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان دائما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطين انما تتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية فى زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور محسوس لايمكن ان ينكره الاسوفسطائى وذلك موقوف على قطع المسافة الغير المتناهية وفيه المطلوب **المقصد الثلثون** فى برهان ذكره شارح الهياكل **واحرى** ان يسمى برهان تلاقى المتوازيين **وتقريره** انا اذا فرضنا خطا غير متناه وفرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوائم ثم حركنا الدائرة ربع الدور فلابد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازى فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن الخط الغير المتناهى او لاينفصل فعلى الاول يلزم تلاقى المتوازيين وتوازى المتقاطعين وعلى الثانى يلزم التناهى لانه لايقطع المسافة الغير المتناهية فى زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثانى ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهى مسافة غير متناهية فى زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهى كذلك **و قد مر** ما له وما عليه فتذكر

المقصد الحادى والثلثون فى برهان اورده السيد السمرقندى حواشى شرح الهياكل **واحرى** تسميته ببرهان حصر الانحصار **وتقريره** انه لو امكن وجود اللاتناهى لامكن ان يخرج من مبدء واحد كنقطة آ خط غير متناه وهو خط آ ز الغير المتناهى من جهة آ ز لينفصل من طرف المبدء من الخط المذكور آ ب ونرسم عليه مثلثا متساوى الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آ ب ج ونفصل بين نقطة ج ز كل نقطة من النقاط المفروضة فى خط آ ب بخطوط يكون كل منها وتر الزاوية ج ب ز المنفرجة فيكون ج ز اعظم من ب ز وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه اعظم من ب ه لكون الاول موترة للزاوية المنفرجة والثوانى للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان ب ز غير متناه كان الانفراج بين ج ز والخط الغير المتناهى غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهى مع كونه محصورا بين حاصرين **وفيه** ما سيجئ فى البرهان السلمى منعا فانتظره مفتشا **وقال** فخر الافاضل يكفى اخراج عمود على نقطة آ وهو عمود آ ج فنقول يمكن وصل خطوط بين اس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وترا للقائمة ونسوق البرهان نحو ما انتهى

المقصد الثانى والثلثون فى برهان استخرجته وسميته ببرهان الوصل وهو قريب من برهان الاشتمال **وتقريره** انه لو امكن لاتناهى الابعاد لامكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آ ب مثلا فى جهتيه او فى احدهما ونفرض بعدا آخر متناهيا كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة فى خط آ ب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية بالفعل فى المتناهى هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان حركة القطرين وهو انا فرضنا كرتين قطر احدهما المسمى بآ ب غير متناه فى جهتيه وقطر الاخرى المسمى ب ب ز متناه الى المحيط غير متجاوز عنه وفرضنا ان حركتهما مساوية جهة وقدرا سرعة وبطوءا وزمانا وحركناهما كالساعة مثلا وفى ذلك الزمان يقطع آ ب بمثل تلك الحركة فيلزم ان يقطع ب ز مسافة متناهية فى زمان متناه

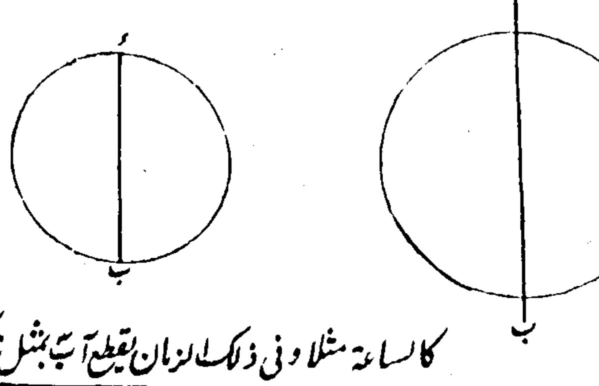

مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته برهان التنصيف وهو انه لو كان بعد ما او عددا غير متناه بالفعل لقبل التنصيف لا محالة لان كل كم فهو يقبل القسمة لذاته كما تقرر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته برهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه لقبل الانقسام الى الكسور والاجزاء كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته برهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا يخلو اما ان يعرضها من حيث هى هى عدد او لم يعرض لا سبيل الى الثانى لما تقرر عندهم من ان كل ما وجد فى الخارج ينتزع عنه العدد ولا سبيل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يبق لا يتقفيا فلا سبيل الى وجود الغير المتناهى **فان قلت** لعل عروض العدد يكون من خواص المتناهى **قلت** هب انه كذلك لكن الجمهور اطبقوا على عروض العدد لكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كلماتهم **المقصد السابع والثلثون** فى البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذى يسمونه بالسلمى وفيه فصلان **الاول** فى تقريره المشهور المنقول عن قدماء الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه لامكن وجود غير المتناهى محصورا بين الحاصرين وصحة

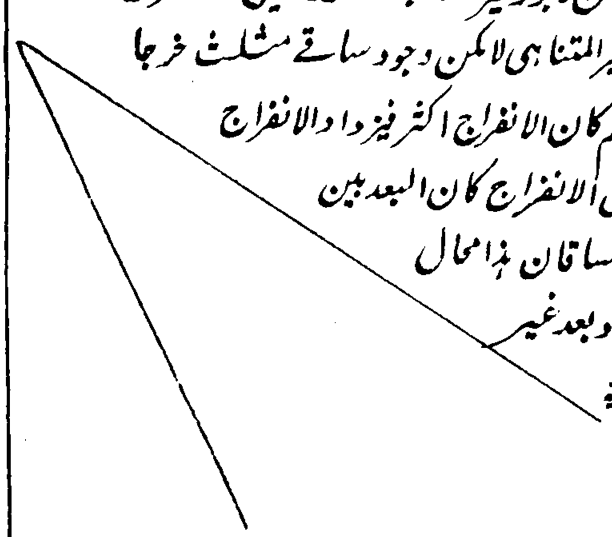

نقيض التالى تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهى لامكن وجود ساقى مثلث خرجا
من مبدء ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد الانفراج
بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين
الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهى من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا محال
واعترض عليه رئيس الصناعة فى الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير
متناه بين الخطين غاية ما فى الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية
لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر
متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه متناه وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان اشتهى احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليفرض على الخطين الذاهبين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين وتيصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين فى زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما

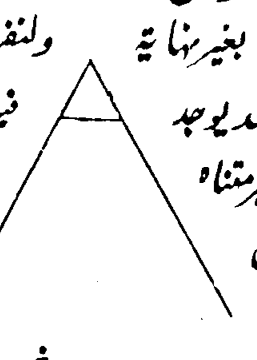

كان كل زيادة توجد فى بعد فهى موجودة فيما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية
فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاصل بالانهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف انتهى **وخدشه**
العلامة الرازى فى المحاكمات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس الا وجود الزيادات
الغير المتناهية متساوية لا وجود بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد
على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فاما ان يثبت بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلا فائدة فى فرض تساوى الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية

التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر یزید علیه بقدر ثم ابعادا آخر متزایدة بذلك القدر فکلما امتد الخطان یزید البعد لکن امتد الخطان الی غیر النهایة
فیکون البعد یزداد الی غیر النهایة لان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد علی البعد الاصل نسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات ضرورة ان عدد
الزیادات کلما یزید یزید البعد بتلك النسبة حیث فرضت الزیادات متساویة لکن عدد الزیادات غیر متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل علی الزیادات
الغیر المتناهیة علی البعد الاصل و ایضا کلما یزید عدد الابعاد یزید البعد و اما کان تزاید الابعاد بقدر واحد یکون زیادة البعد علی نسبة عدد الابعاد
فیکون نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الابعاد الی عدد الابعاد لکنها نسبة غیر المتناهی الی المتناهی ثم اذا کانت الزیادات متساویة اما
اذا کانت متناقصة لم یلزم الخلف لان الستیح لا یکون محفوظة انتهی کلامه و یرد علیه من وجوه **احدها ما اقول** ان سقوط المنع المذکور علی
التقریر المذکور ظاهر فانه اخذ فیه مقدمة وهی ان کل زیادة توجد فی بعد فهی موجودة فی ما فوقه ومن المعلوم ان مجموع الزیادات الغیر المتناهیة ایضا
من افراد موضوع هذه القضیة فیلزم وجوده فی بعد متناه وذلك ما اراده نعم للمناقش ان یناقش فی هذه المقدمة لکنه امر آخر غیر ورود المنع
السابق فالقول بانه غیر ساقط ساقط **وثانیها ما اقول** ایضا ان الزیادات المقداریة اذا کانت متناقصة لا یکون مجموعها مقدارا غیر متناه
وانما یکون کذلك اذا کانت الزیادات متساویة او متناقصة کما صرح به الامام الرازی فی شرح الاشارات **وقال المحقق الدوانی** فی بحث اقسام
الجسم من حواشی شرح التجرید القدیمة المقادیر الغیر المتناهیة اذا کانت متساویة او متزایدة کان مجموعها غیر متناه ایضا اما اذا کانت متناقصة فلا الا تری
ان انصاف الذراع المتداخلة الغیر المتناهیة بمعنی نصفه ونصف نصفه وهکذا لو فرضت موجودة لم یحصل منها الا الذراع انتهی **ورده** الصدر العام
له فی حواشیه الجدیدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادیر الغیر المتناهیة بالعدد سواء کانت متناقصة او متزایدة مقدار جمیعها غیر متناه
ومن ثم صرح العلامة الجرجانی فی حواشیه علی هذا الکتاب بان الجسم وان کان قابلا للقسمة الی غیر النهایة لکن یمتنع ان تخرج الاقسام الغیر المتناهیة الی
الفعل والا لزم ان یکون مقداره غیر متناه وسیصرح الشارح بذلك ایضا وکیف یتصور ان یکون المقادیر الغیر المتناهیة مقدار جمیعها غیر متناه
والمتناقصة لا یکون مقدارها غیر متناه والتنویر الذی ذکره فی بیان ذلك سهو نشأ من اشتراك اللفظ فان غیر المتناهی یطلق علی معنیین
احدهما ما لا ینتهی الی حد یقف عنده وان امتنع خروج جمیع ذلك الی الفعل کما حقق فی موضعه والثانی ما یکون بحیث ای جملة اخذت وجدت فاضلا
علیها والکلام ههنا فی الغیر المتناهی بالمعنی الثانی وانصاف الذراع غیر متناهیة بهذا المعنی بل هی غیر متناهیة بالمعنی الاول وبین المعنیین بون
بعید انتهی کلامه **وتبعه** فی هذا الرد شمیة فی شرح هدایة الحکمة **وفیه** وهن ظاهر علی ما افاده المحقق فی جدیدة وتبعه بحر العلوم رح فی حواشی شرح هدایة
الحکمة فان الضرورة قاضیة بان الاجزاء التحلیلیة شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الجسم حتی لو قال احد ان الذراع بعد الکسر صار ازید
او انقص مما کان اولا ینسب الی السفه کیف لا والاجزاء المتساویة وان کانت بالقوة یزید بها الحجم کما اذا کانت بالفعل فکذا الاجزاء المتناقصة
لا یزید بها الحجم بالقوة کانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحلیلیة والترکیبیة سواسیة فی افادة الحجم وان شئت زیادة التوضیح فاستمع انا
اذا جزئنا المقدار الی اقسام غیر متناهیة متساویة کل منها ذراع مثلا فاذا جمعناها یزید المقدار علی ما کان لان جمعها لا یکون الا الضم بعضها الی بعض
فاذا ضم الذراع الی ذراع حصل ذراعان واذا ضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهکذا فیحصل بضمها مقدار غیر متناه وکذا اذا کانت متزایدة بالطریق
الاولی واما اذا کانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الی غیر النهایة فجمعه لیس بان یجمع نصف نصف النصف
الی نصف النصف ویجمع نصف النصف الی النصف حتی یزید المقدار بل طریق جمعه ان یجمع نصف نصف النصف مثلا الی مثیله ثم یجمع نصف
النصف مع عدیله ثم یجمع النصف مع قرینه فلا یحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول الحاکم لانها زیادات مقداریة کلما تزداد یزداد المقدار الخ غیر
صحیح **وثالثها** ان ما ذکره من توجیه کلام الشیخ غیر مفید فان غایة ما لزم من ذلك زیادة البعد بغیر نهایة لا وجود البعد الزاید بغیر نهایة بین الخطین
وذلك هو المستحیل والعجب انه بعد ما اورد مثل هذا الایراد علی الشیخ کیف غفل عن انه یتوجه علی ما حققه مع انه فی غایة الظهور کذا ذکره فخر الافاضل

ورابعها ان النظام من المعتزلة ذهب الى ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل فى كل جسم فاستدلوا على ابطاله ببرهان التناسب
وهو انا نأخذ اجزاء متناهية من جسم مجموعها يكون جسما مع كونه مركبا من اجزاء متناهية ثم نقول ازدياد الحجم وانتقاصه ليس الا بازدياد الاجزاء و
انتقاصها فيجب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احجام الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كان نسبة حجمه الى احجامها نسبة التناهى الى المتناهى
وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك واورد عليه بان كون نسبة ازدياد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية
فيجوز ان يكون لها نسبة صمية والثانية من العددية فلا يتماثلان اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الايراد الوارد على برهان التناسب يرد ههنا ايضا
بان يقال لا نسلم كون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد مثل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية والثانى من
النسب العددية ويجوز ان يكون لعدد الى عدد نسبة لا توجد بين المقادير كما برهن عليه فى الهندسة **ودفعه** فخر الافاضل بان هذا لا يتوجه على الحاكم
لان كل عدد فى الصورة المذكورة له مقدار وقد فرض الزيادات متساوية كما ذكره فتكون النسبة المقدارية ههنا كالنسبة العددية بالضرورة
وخامسها ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هداية الحكمة بقوله بقى فى كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعى على الكل الافرادى غير صحيح
فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة فى ذلك الآخر تحقق
بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان
لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وانما كان بازاء كل عدد زيادة بعد انتهى **ودفعه** احسن المحققين فى حواشيه بقوله لم يبق فى كلامه نظر لوضوح
كلامه حسب ما صورناه سابقا من ان الزيادات الغير المتناهية بالفعل فى خطوط عرضية غير متناهية كذلك لا تتصور الا لوقوعها فى خط غير متناه بالفعل
فان الخطوط الغير المتناهية لا يتصور خروجها من مرتبة متناهية من الخطين اى مرتبة كانت من التناهى فلا بد من خروج جميعها من مرتبة غير متناهية
فيها فيكون بعض الخطوط غير متناه بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناه فيها انتهى **اقول** بل النظر فى كلامه باق والتصوير المذكور غير صحيح فان
وجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضى غير متناه بالفعل كما حسبه فى التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناه
لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى **وسادسها** ما **اقول** انا سلمنا ان نسبة
زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات لكنه لا يلزم منه وجود ما رامه فان الزيادات الغير المتناهية من حيث هى غير
متناهية لا يعرضها عدد من الاعداد كما مر تحقيقه فلا يلزم تحافظ النسبة هناك **الفصل الثانى** فى تقريرات البرهان السلمى على الوجه الآخر اعلم
انه لما كان يرد على التقرير المشهور المنع المذكور وردا بينا عدلوا عنه وقرروه بوجه آخر فمنهم من لخصه تلخيصا شافيا ومنهم من طوله تطويلا كافيا
فقرره رئيس الصناعة بتمهيد مقدمات حيث قال فى الاشارات يجب ان يكون محققا عندك انه لا يمتد بعد فى ملاء او خلاء ان جاز وجوده
الى غير النهاية والا فمن الجائز ان يفرض امتدادان غير متناهيين عن مبدء واحد ولا يزال البعد بينهما يتزايد ومن الجائز ان يفرض فى ما بينهما ابعاد
تتزايد بقدر واحد من الزيادات ومن الجائز ان يفرض هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير
نهاية ولان كل زيادة يوخذ فانها مع المزيد عليه قد يوجد فى بعد واحد وان ية زيادات اخذت فيمكن ان يكون هناك بعد مشتمل على جميع ذلك الممكن والا فيكون
امكان وقوع الابعاد الى حد ليس للزايد عليه امكان فيكون انما يمكن وجود المشتمل على محدود ومن جملة غير المحدود **قال** الامام الرازى فى شرح
هذه المسئلة اى مسئلة تناهى الابعاد مبنية على اربع مقدمات الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممتنعة يصح ان يخرج من نقطة واحدة
امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد كساقى مثلث يمتدان الى غير النهاية الثانية انه يجوز ان يوخذ بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد
من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثانى زائدا عليه بنصف ذراع والثالث زائدا عليه ايضا بنصف ذراع وهلم جرا وينبغى
ان يكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه فى الطول لا ترى انا اذا نصفنا خطا

وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقی وهلم جرا الی غیر النهایة وهذا غیر ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال
کل مقدار للانقسامات الغیر المتناهیة فکانت الزیادات التی یمکن ضمها الی الاصل غیر متناهیة والاصل یتزاید لا الی نهایة مع انه لا ینتهی
الی مساواة الخط الاول المنصف فعلم ان هذه الزیادات اذا کانت متناقص لا یلزم کونها غیر متناهیة ان یصیر المزید علیه غیر متناه واما اذا
کانت بقدر واحد او کانت متزایدة فالمطلوب حاصل ولما کان المثل موجودا فی الزاید اختار الشیخ المثل الذی لا ینافی حصول
الزاید الثالثة انه یجوز ان یفرض بین الامتدادین هذه الابعاد المتزایدة بقدر واحد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی
اول تفاوت یفرض بغیر نهایة الرابعة ان کل زیادة یوجد فانها مع المزید علیه قد توجد فی بعد واحد وکل بعد اخذته وجدت جمیع
الزیادات التی دونه موجودة فیه ولنرجع الی المتن فنقول انما قید الخلاء فی صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع
الوجود ولا یصح الوصف بکونه متناهیا بل یصح ان یقال لو ثبت وجوده لکان متناهیا وقوله والا فمن الجایز الخ بیان للمقدمة الاولی
وقوله ومن الجایز ان یفرض فی ما بینها الخ اشارة الی المقدمة الثانیة وقوله ومن الجایز ان یفرض الخ اشارة الی المقدمة الثالثة
وقوله ولان کل زیادة الخ اشارة الی المقدمة الرابعة وقوله وایة زیادات امکنت الخ شروع فی الحجة ومعناه کل واحد من الزیادات
ممکن وجودها فانما یمکن ان یشتمل علیها بعد ویتبین هذه القضیة بقوله والا فیکون امکان الخ انتهی کلامه **وفیه** کلام من وجوه احدها ما اورده
العلامة الرازی فی المحاکمات بقوله فیه نظر لان الخط وان کان قابلا للقسمة لا الی نهایة لکن خروج جمیع هذه الانقسام الی الفعل محال ولو
فرض خروج جمیع هذه الانقسام الی الفعل کان البعد المشتمل علی تلک الزیادات الغیر المتناهیة غیر متناه فی الطول ضرورة ان المقدار
یزداد بحسب ازدیاد الاجزاء فاذا کانت الاجزاء غیر متناهیة یکون البعد غیر متناه فیکون ما لا یتناهی محصورا بین الحاصرین انتهی **اقول**
فیه خطاء ظاهر لما مر من ان جمع الزیادات المتناقصة لا یجعل المقدار غیر متناه **وثانیها ما اقول** ان الزیادات المتناقصة وان لم تفد
اللاتناهی کما مر تحقیقه لکنها ههنا تفیده بالضرورة وذلک لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثانی زایدا
علیه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة یشتمل هذا البعد علی البعد الاصل ایضا کما هو المفروض فیکون البعد الثانی ثلثة ارباع ثم اذا جعلنا
البعد الثالث زایدا علیه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل علی ما تحته ایضا فیکون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا فکل بعد مشتمل
علی ما تحته مع شیٔ زاید ولو کانت الزیادة علی سبیل التناقص فاذا ذهبت الزیادات المتناقصة الی غیر النهایة لزم بالمقدمات الممهدة
ما لزم علی تقدیر التساوی **والسر فیه** ان الاجزاء المتناقصة المقداریة اذا جمعتها لا یکون جمعها الا بتداخل بعضها فی بعض
فلا یحصل منه الا المقدار المتناهی کما مر وههنا زیادات علی سبیل التناقص وکل بعد زاید علی ما تحته فلیس هو مجرد الزیادة المتناقصة
بل مع ما تحته فالجمع ههنا یفید اللاتناهی فافهم فانه دقیق وبالتامل حقیق **وثالثها** اورده المحقق الطوسی فی شرحه بقوله یحتمل
ان یکون قوله وایة زیادات امکنت متعلقا بمقدمة رابعة ای وایة زیادات امکنت اذا اخذت معها فانها ایضا تکون موجودة مع
المزید علیه وقوله فیمکن ان یکون هناک بعد الخ قضیة معللة بقوله ولان کل زیادة الخ فیکون هذا الفاء جوابا لذلک اللام ویکون تقدیر
الکلام ولان کل واحد من الزیادات وکل مجموع منها موجود فی بعد فاذن یمکن ان یوجد بعد یشتمل علی جمیع الزیادات الممکنة الغیر
المتناهیة وعلی الوجه الذی فسره الشارح لا یکون للام التعلیل فی قوله ولان محل ولا لایراد لفظان وجه انتهی کلامه **ثم قال الامام**
وترکیب البرهان ان یقال اما ان یکون هناک بعد واحد یشتمل علی زیادات غیر متناهیة او لا یکون والثانی باطل لانه لا یخلو اما ان یوجد
بین الامتدادین بعد لا یوجد فوقه آخر او لا یوجد والاول یوجب انقطاعهما مع فرض اللاتناهی والثانی یقتضی ان لا یکون هناک زیادة
الا وهی حاصلة فی بعد آخر فاذن صدق علی کل زیادة انها حاصلة فی بعد ومتی صدق علی کل واحدة انها حاصلة فی بعد صدق

ع
اے مولانا قطب الدین
س
اے مولانا نصیر الدین

على المجموع اذ حصل فى بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين
هذا خلف فثبت ان القول بلا تناهى الابعاد يودى الى اقسام كلها باطلة وجميع هذه المقدمات بينة الا مقدمة واحدة وهى قولنا لما كان
كل واحد من تلك الزيادات حاصلة فى بعد وجب ان يكون الكل حاصلا فى بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة
ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والا سقط انتهى وخدشه المحقق الطوسى بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا فى بعد معللا بكون
كل واحد حاصلا فى بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا فى بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله
وايّة زيادات امكنت غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسيره المذكور مقدمة غير جلية واما على الوجه الذى فسرناه فليس كذلك
لانه اذا ثبت حصول كل مجموع فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد انتهى **وفيه**
ما اورده العلامة الرازى فى المحاكمات من انه ان اراد بالمجموع المتناهى فمسلم ان كل مجموع متناه فى بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع
الزيادات الغير المتناهية فى بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع فى بعد والفرض لا يقتضيه
وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت فى اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض
بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الا مع فرض تناهى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبنى
على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون
مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يودى الى القول بكونهما متناهيين فيكون
خلفا وذلك لانا نقول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
مشتملا على زيادة البعد الذى هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد مشتمل على الجميع كان فى تلك الزيادات بعد
غير مشتمل عليه والذى هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور مويد لهذه الحجة انتهى كلامه **تقريبه** آخر قال العلامة الرازى
فى المحاكمات الحق فى هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء ويكذا لو لم يكن الابعاد متناهية جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان
من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة
بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى غير النهاية ولان كل زيادة فى بعد فلا بد ان يوجد بعد مشتمل على
الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشتمل على تلك الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن زيادات
الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهى الى المتناهى لكن نسبة
كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهى الى المتناهى فيكون
عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان زيادة البعد الى نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير
متناهية بالضرورة وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن فى زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن
الزيادات زيادة لا يكون فى بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود
بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وانه محال انتهى **وفيه** خدشة من وجوه **الاول**
انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون فى مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية الا انه لا يقف
عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه وكل زيادة فى بعد متناه
كذا اورده فخر الافاضل **والثانى** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد الا انه

له اى مولانا نصير الدين ١٢ منه رح

عه اى مولانا قطب الدين ١٢ منه رح

عه اى العلامة قطب الدين ١٢ منه رح

غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بحسبه عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم من ذلك وجود بعد هو اسم الابعاد
والثالث ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية باجمعها غير موجه اذ لو كان في تلك الابعاد
بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه
والناقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي **ورده** فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير
متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول وما دونه غير متناه ايضا وهذا ما نشاء الا من فرض اللاتناهي فهو مؤيد
لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه في سلسلة الابعاد الذي عليه مدار تقرير الحاكم
بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على كون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف
عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه **ثم اقول** العقل يجزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم في عكس نقيضه وهو كلما
كان محصورا بين الحاصرين لم يكن غير متناه ومن المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين لا الى نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه
فانعكس الدليل وانقلب المدعى **تقرير آخر** قال ملا زاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه المنع الا
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان تفرض فيه ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين
متساويتي البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج
حتى يكون آ ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ ويكون كل من ضلعي آد آه ذراعين

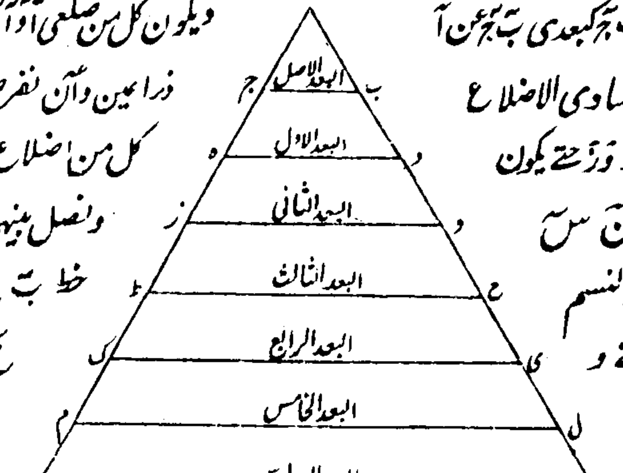

حتى لو وصلنا بينهما بخط ده كان كل من اضلاع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع مثلث
آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط
ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد
الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط
البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه
مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل
الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد المشتملة على تلك الزيادات والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان
في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما
بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان
امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات
غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية

غیر متناه وذلک ما اردناه **وفیه** ایضا نظر من وجهین **الاول** فی قوله فی المقدمة الثالثة والا لم یوجد فوق تلک الابعاد بعد الخ فان عدم
وجود بعد فوق تلک الابعاد لا یلزم منه تناهی الابعاد لجواز ان یکون ذلک لعدم التناهی بمعنی اللایقفی فلا فوق هناک لا لانتهائها بحسب
العدد ولا بد لنفی ذلک من دلیل **والثانی** انه ماذا اراد بقوله کل جملة فی المقدمة الثالثة ان اراد به ان کل جملة متناهیة من تلک الزیادات
موجودة فی بعد فمسلم لکن لا یلزم منه وجود بعد مشتمل علی الجملة الغیر المتناهیة وان اراد کل جملة متناهیة کانت او غیر متناهیة فممنوع بل هو عین
النزاع ولو ثبت هذا لکفی مؤنة تمهید المقدمات **فان قلت** اذا ثبت ان کل واحد من تلک الزیادات فی بعد ثبت ان مجموعها ایضا فی بعد
قلت کلا فان حکم الکل الافرادی لا یلزم ان یجری علی الکل المجموعی الا تری الی انه یجوز ان یقال هذا الرغیف یشبع کل انسان
ولا یصح ان یقال هذا الرغیف یشبع جمیع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجیلانی فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی لدفع هذا الایراد اعلم ان
ضابطة معرفة کون حکم الکل مخالفا لحکم الکل الافرادی فی بعض المواضع ومتحدا فی بعض المواضع هی انه لو حکم علی الفرد علی جمیع تقادیر وجوده
ای سواء کان معه فرد آخر اولا فح لا تفاوت فی الحکم بین الکل الافرادی والکل المجموعی مثلا اذا قلنا هذا الفرد من الممکن محتاج الی العلة
ففی هذه الصورة لا یختلف الحکم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممکن اولا فحکم الکل الافرادی والمجموع واحد ولو حکم علی الفرد علی بعض تقادیر
وجوده دون بعض یختلف حکم الکل المجموعی والافرادی کقولنا کل انسان یشبعه هذا الرغیف ویسعه هذا الدار فان حکم الکل المجموعی یخالف الکل
الافرادی اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة وهی ان کل جملة من الزیادات سواء کانت معها جملة اخری من الزیادات اولا یکون فی بعد
البتة والا یلزم التناهی ولا دخل فی هذا الحکم لخصوصیة جملة دون جملة لان الحکم بکون جملة معینة مثلا فی بعد یکون علی جمیع تقادیر وجودها سواء
کانت معها جملة اخری ام لا ولما کان الحکم علی جمیع تقادیر وجود تلک الجملة فلا تفاوت بین حکم الکل الافرادی والکل المجموعی فلا بد ان یکون
الکل المجموعی ایضا فی بعد انتهی ملخصا **اقول** هذا مع کونه مذکورا فی قبسات الباقر سخیف جدا لان الحکم علی جمیع تقادیر شیٔ امر والحکم علی المجموع امر آخر
فلا یلزم من الحکم علی جمیع تقادیر الشیٔ الحکم علی المجموع کما لا یخفی علی من له ادنی مسکة **تقریر آخر** اورده محقق الصناعة فی کتاب الایماضات
وجعله اوفی وهو ان یفرض ساقا مثلث ذاهبا لا الی نهایة ویفرض فی الانفراج بینهما ابعاد غیر متناهیة فوق البعد الاصل زیادة علیه متزایدة فیکون
هناک زیادات علی البعد الاصل غیر متناهیة متساویة والابعاد غیر متناهیة متفاضلة بقدر واحد فاذن کل زیادة وکل مجموع فهو واقع فی بعد
ما من تلک الابعاد اذ لو لم یکن کذلک لزم ان یوجد بعد یشتمل علی جملة ما دونه من الزیادات ولا یشتمل علیه ولا علی المزید علیه بعد آخر فوقه فلا جرم یکون هو آخر الابعاد
الانفراجیة هذا خلف فاذن کل زیادة وکل مجموع زیادات ای مجموع کان فهو فی بعد فوقها فمجموع الزیادات الغیر المتناهیة فی بعد واحد فوقها فقد صار
غیر المتناهی بالفعل محصورا بین الحاصرین **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة علی تقریر المحاکم وتقریر ملا زاده واردة علی هذا التقریر
ایضا فلا تغفل **تقریر آخر** قال الشیخ المقتول فی التلویحات ان صح البعد الغیر المتناهی لامکن ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الی
غیر النهایة ومعلوم ان الساقین کلما کانا اکبر کان امکان الانفراج اکثر فیزداد امکان الانفراج بزیادة الساقین ومعلوم ان الساقین اذا
کانا غیر متناهیین ذاهبین علی نسق الانفراج کان البعد بین الساقین غیر متناه لعدم نهایة الانفراج فینحصر البعد الغیر المتناهی بین حاصرین
وهما الساقان وهو محال **قال** ابن کمونة فی شرحه بعد ما قرره علی الوجه التفصیلی المشهور عندهم وعندی ان الوجه الذی ذکره صاحب الکتاب
مع کونه اجمالیا اوضح واظهر من هذا التفصیلی انتهی **اقول** لا یخفی انه مجرد ادعاء فان الوضاحة انما هو فی التفصیلی والاجمال مخل فی المرام
وان کان المراد انه لا یرد علیه الایرادات الواردة علی التفصیلی فهو غیر صحیح فان الایرادات الواردة علی التقاریر التفصیلیة کلها واردة
علیه فای ظهور فیه **بل** کل من تقاریر هذا البرهان لا یخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان اطالوا الاذیال لاثباته لکنه
لم یثبت ولن یصلح العطار ما افسده الدهر ولذا سمیته ببرهان نسج العنکبوت بل هو اوهن من نسج العنکبوت **تقریر آخر**

افاده استاذ اساتذة الهند فی حواشیه علی شرح الهدایة الصدری وهو ان الخطین اذا امتدا فلا شبهة فی انبساط العرض فی کل موضع فرض ولا شبهة ایضا فی ان الانبساط بحسب ازدیاد الامتدادین وازدهما امتدا الی عدیم النهایة فانبساط السطح کذلک مع انه سطح محصور بین حاصرین فیلزم الخلف **وانت تعلم** ان ما یرد علی التقاریر السابقة وارد علیه ایضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطین مسلم لکن وجود عرض غیر متناه بالفعل غیر مسلم کما مر **تقریر آخر** قال العلامة الجرجانی فی حواشی شرح حکمة العین بعد ما ذکر التقریر التفصیلی والذی یختلج فی خاطری الفاتر وذهنی الکلیل انه لا حاجة الی هذا التکلف والتطویل بل یکفی ان یقال عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد مساو لعدد الزیادات والابعاد المشتملة علیها فاذا کانا غیر متناهیین کان عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد کذلک بالضرورة فلا حاجة الی التساوی ایضا لا یقال لیست الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذکرتم لانا نقول امثال الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی کل مرتبة قطعا وحکم الامثال فی المقدار حکمها البتة انتهی کلامه **اقول** هذا التقریر ایضا کاخواته فاتر وعن افادة اصل المرام قاصر فانه لا یلزم من مساواة عدد الزیادات لعدد الابعاد وجود بعد معین مشتمل علی جمیع تلک الزیادة بل غایة ما یلزم منه ان کل مرتبة من مراتب الزیادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد کما لا یخفی **علی** ان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعرضها عدد کما مر غیر مرة فمساواة النسبة لا تجدی هناک شیئا **تقریر آخر** قال الفاضل اللاری فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی یمکن ان یجری الدلیل علی وجه لا یکون علیه غبار فاقول لو امکنت الابعاد الغیر المتناهیة لجاز خروج خطین علی هیئة ساقی المثلث کما مر ویمکن ان یفرض بینهما ابعاد متزائدة بالفعل لا کالعدد کما ظن الشیخ فان العدد غیر متناه بمعنی انه لا یقف فی مرتبة واللاتناهی ههنا بالفعل ولا شک ان کل بعد من تلک الابعاد الغیر المتناهیة زاید علی البعد الذی تحته فنفرض ذهاب ذلک الخط من مبدء فرضناه الی غیر النهایة من مسافة بین الخطین ونفرض انه فی کل مرتبة متصل به زیادة حتی ینطبق مع بعد کان فی تلک المرتبة فلو ذهب الی غیر النهایة لانضم الیه زیادات غیر متناهیة لکل منها مقدار فانضم الیها مقادیر غیر متناهیة فیصیر ذلک الخط مشتملا علی مقادیر غیر متناهیة بالفعل المشتمل علی ابعاد غیر متناهیة بالفعل غیر متناه بالفعل مع کونه محصورا بین الحاصرین انتهی **وانت تعلم** انه ایضا لا یخلو عن غبار فان انضمام المقادیر والزیادات الغیر المتناهیة لا یستلزم وجود بعد مشخص مشتمل علیها وعلیه مدار التقاریر واذ لیس فلیس **تقریر آخر** ذکره بعض الاعلام وهو ان تفرض من مقطع کل خط عرضی مع احد الضلعین خطا موازیا للضلع الآخر فتحدث متوازیات غیر متناهیة تفرز سطوحا غیر متناهیة العدد فی العرض واذا انضم الی مقدار سطحی معین سطوح متناهیة العرض غیر متناهیة العدد فی العرض وجب عدم تناهی عرض الجملة لکن العرض محصور بین الحاصرین ثم **قال** ولا یخفی ان هذا الوجه انما یتم لو جعلت زاویة الخطین المارین الی غیر النهایة حادة حتی یکون کل عمود یقوم علی الموازیات منقطعا بالضلع الآخر فیلزم انحصار ما لا یتناهی بین الحاصرین واما اذا کانت قائمة فتکون الاعمدة العرضیة المذکورة موازیة للضلع الآخر فلا یلزم الانحصار ولا یتم الدلیل وفی المنفرجة اظهر انتهی **وفیه** نظر من وجهین

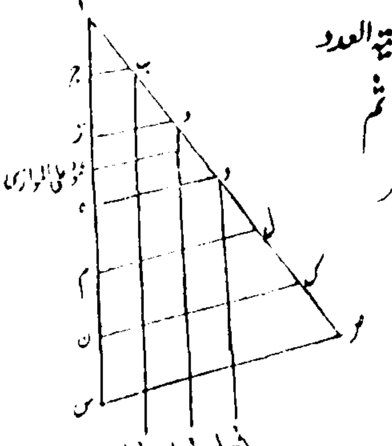

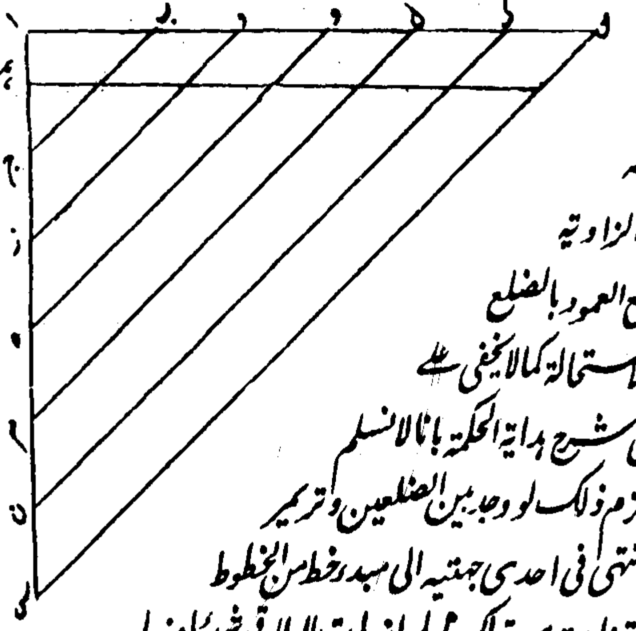

الاول ماذكره الفاضل اللبكنے وغيره من محشے شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة عدم التناهى بين ساقى مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق فى صورة الحادة ولا غرض به تيعلق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وترمير على جميع تلك السطوح د هو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى فى احدى جهتيه الى مبدء خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** احسن المحققين فى حواشيه اقول هذا التقرير للسلمى ايضا موضح للمرام وان كان اصل التقرير هو الذى ذكرناه سابقا وفى هذا غاية الايضاح والانضار الى المطلوب اعنى وجود السطح الغير المتناهى بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفعل اذا كان موجودا فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك وكذلك الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية فى العدد وكذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطحى بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهى الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو اصلحه مصلح فان وجود عدم تناهى الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من دقق النظر وتامل بامعان الفكر **تقرير آخر** ذكره احسن المحققين وافتخر عليه وهو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان نفرض خطوطا عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان المرتبة المتناهية من الخطين اى مرتبة كانت من التناهى لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم التناهى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناهى غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسے عندى صافيان عن كدورات المنوع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب فى ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى الذى سياتى ذكره والبرهان التطبيقى الذى مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفے ولا تغنى عن جوع **تقرير آخر** قد تفرض زاوية الانفراج ثلثى قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقى مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثے قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان لما تقرر ذلك فى الشكل المامونى من اولى الاصول وقد ثبت فى الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثى قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وح تتساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوى الاضلاع لما ثبت فى الاصول

ايضا ففرض زاوية الانفراج ثلثى قائمة يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير ازدياد الساقين الى
غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح فى لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما **وفيه** انه على هذا ايضا لا يندفع به المنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا
للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوى الاضلاع وبمجرد هذا لا
يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج غير متناه كذا ذكره العلامة السنديلى فى حواشى الشمس البازغة **وقال** العلامة الجونفورى
فى الشمس البازغة العقل يحكم قطعا باللزوم قطعا بين لاتناهى الامتداد بالفعل وبين لاتناهى الانفراج المتزايد معه كذلك اذ خروج
الامتداد الى اللاتناهى بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهى غير متصور ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا يرتاب فى ان
خروج خطين محيطين بزاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه فى الجهتين فلولا استلزام اللاتناهى فى الانفراج لم يحتج الى
لاتناهى السطح فى الجهتين انتهى **وفيه** ما فيه **اما اولا** فلانه ان اراد بلاتناهى الانفراج لاتناهى جملة الانفراجات فالملازمة مسلمة لكنه
لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكم من فرق بينهما وان اراد لاتناهى كل انفراج من مراتب الانفراج فلزومه للاتناهى الابعاد غير مسلم
بل هو عين النزاع ودعوى الضرورة غير مسموعة فى ما يحتاج الى الدليل لا سيما فى هذا المبحث الوسيع الطويل **واما ثانيا** فبانه اذا كان
السطح غير متناه بالفعل فى جهة مثلا وفى جهة اخرى متناهيا لكن لا بتناه معين بل ان يكون فى جانب المبدء مثلا ذراع ثم يزداد فى هذه
الجهة كلما ازدادت فى الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحا للتنبيه على المطلوب ليس بصالح لكما
لا يخفى على من له ادنى مسكة **ومنهم** من فرض تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفراج الى غير
النهاية فقد انحصر غير المتناهى بين حاصرين انحصارا ظاهرا **ثم** سأل نفسلين المحال انما يلزم من فرض لاتناهى الابعاد مع فرض الساقين
على ذلك الوجه ولا يلزم منه استحالة اللاتناهى فمن الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه **واجاب** بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية
فى جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهر فانا اذا قسمنا جسما مستديرا كالترس ستة اقسام متساوية ويخرج الخطوط الى غير
النهاية ينقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منهما هما الساقان على الوجه المذكور لان زاويتهما ثلثا قائمة فاذا فرضنا بعدا بينهما فى اى
موضع كان حدث زاويتان متساويتان من مثلث متساوى الساقين فيكون كل من الزاويتين ثلثى قائمة فيكون مثلثا متساوى
الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادهما فاما ان يكون متناهيا فالمجموع ستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصار
اللاتناهى بين حاصرين **وقال** العلامة الرازى فى المحاكمات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج
منها ستة خطوط بحيث يكون زواياها متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية وانقسم سعة العالم الى
ستة اقسام ويلزم الخلف انتهى **وقال** فخر الافاضل انا اقول على هذا الجواب يؤول البرهان السلمى الى الترس مع ان كلا منهما برهان
على حدة كما هو المسطور فى شرح المواقف والتجريد والاوجه فى الجواب ان يقال ان البرهان السلمى انما يجرى فى غير المتناهى فى الجهات
او الجهتين انتهى **واقول** توقف هذا البرهان على عدم تناهى البعد فى ما فوق جهة واحدة وان كان مشهورا فى ما بينهم حتى قال صاحب
المواقف اعلم ان هذا الوجه يدل على بطلان عدم تناهى الابعاد من جميع الجهات ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية لم يتم ذلك انتهى
ومثله فى الشمس البازغة وغيره لكنه غير مرضى عندى فان اصل التقريب ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية ومن المعلوم ان الانفراج
يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه ولزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين فلزوم المحال انما
مداره على امتداد الخطين لا الى نهاية وامتدادهما كذلك يكفى له عدم التناهى فى جهة **فان قلت** لما كانت جهة الطول فقط غير
متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تناهى الانفراج لان الانفراج لا يكون الا فى جهة العرض **قلت** مدار لزوم عدم

له اى المولوى عبد الله السنديلى ١٢ منه
مع اى الملا محمود الجونفورى ١٢ منه

سه اى مولانا قطب الدين الرازى ١٢ منه دام ظله
مع اى المولوى فضل الدين ١٢ منه دام ظله

تناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يكون لزوم المحال على هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد** اطنبنا الكلام في هذا البرهان وفي برهان التطبيق المنا باشا فيا العلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالحمد لله على انعامه حمدا وافيا **المقصد الثامن والثلاثون** في برهان سماه صاحب المواقف سلميا **واري** تسميته ببرهان الاربعة المتناسبة وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض ساقي مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا انعكس فللانفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فلو امتدا عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتد ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه فقس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي هو الامتداد الذاهب الى غير النهاية نسبة المتناهي وهو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها فيما بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس نسبة الانفراج الى الانفراج المعين في تمام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما لزم بل هو كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابه الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق **المقصد التاسع والثلاثون** في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انه يمكن ان يقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام

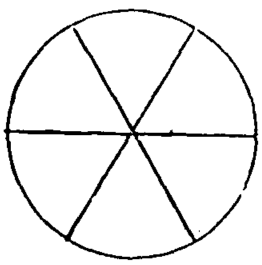

وتخرج الخطوط على التساوي الى عدم النهاية وكل زاوية منها ثلثا قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي الساقات يدل فان كان الثاني السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذه الانفراجات الواقعة في هذه الخطوط متناهية او غير متناهية الى المتناهي يلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي ولو مرات لا يفيد اللاتناهي ولما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف والدليل على ان كلا من الزوايا ثلثا قائمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحادثتان عن الجنبين قائمتان او معادلتان لهما ويعلم منه ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب قوائم او مساوية لها وظاهر ان الاربع اذا قسمت على الست فكل قسم منها ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت السطوح فلانه قد ثبت في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين اللتين على قاعدة المثلث المتساوي الساقين متساويتان ولما كان الزاوية الحادثة عند المقطع ثلثا قائمة يكون كل من الباقيتين الحادثتين عند الوتر ايضا ثلثا قائمة لما ثبت في الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين لا ازيد ولا انقص ولما ثبت تساوي الزوايا الثلث ثبت تساوي المثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها انه اذا ساوى زاويتان وضلع من مثلث زاويتين وضلعا من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث فيثبت تساوي المثلثات الستة بعضها لبعض والمثلث ليس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثة فثبت تساوي السطوح الستة وذلك ما اردناه **وقد** يثبت تساوي زاويتي الوتر لزاوية المقطع بانه لو لم يكن كل منها ثلثا قائمة لكان كل منهما زائدا عنه او ناقصا عنه او احدهما ناقصا عنه والثاني زائدا عنه والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم على هذا ان يكون الزوايا الثلث للمثلث اكثر من قائمتين او اقل وهو خلاف ما تقرر في الثاني والعشرين واما الثالث فلانه قد ثبت في الشكل التاسع عشر من اولى الاصول ان الزاوية العظمى من المثلث يوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا خلف **ويمكن** اثبات المطلوب بوجه اخصر وهو انه ثبت في الرابع من اولى الاصول انه اذا ساوى ضلعان زاوية

من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات متساوية
بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها مثلثي قائمة لزم تساوى المثلثات باسرها وذلك ما اردناه **ويمكن** اثبات المطلوب بناء
على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العديم النهاية من الجانبين وكذا خط آخر مقاطع له وكذا خط ثالث مقاطع
لهما ومساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض **وقد** لقرر[1] من غير احتياج الى الستة وتحصيل الزوايا الست وابانة تساويها وغير ذلك
من التطويلات التى فى التقرير المشهور بان يقال لو تحقق البعد الغير المتناهى لامكن لنا اخراج متقاطعين على نقطة فى ذلك البعد
لا الى نهاية بالفعل فى الجانبين فتحصل اربع زوايا قوائم بالبداهة فنقول ما بين كل خطين من السطح اما ان يكون متناهيا او غير متناه
على الثانى يلزم حصر ما لا يتناهى بين الحاصرين وعلى الاول يثبت المطلوب **ولا تخفى عليك** ما فى كل من تقاريره على ما اوضحه
بحر العلوم رح وغيره من ان السطح اذا كان غير متناه فى الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغير المتناهى طوله وعرضه والخط المقاطع له على
قائمة الغير المتناهى طوله وعرضه الى سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقف ووفى الاستدلال ان السطوح المخصوصة
بين كل ساقين متناه فمجموعها متناه فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تناهى السطح لا فى الطول ولا فى العرض لانه لم يلزم منه التناهى
فى الجوانب غاية ما لزم ان كل دائرة تفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطاتها متناهية ولا يلزم منه تناهى السطح البتة ولو كفى هذا القدر
فى اثبات التناهى فى جهة من الجهات لما احتيج الى تحمل المسافة الطويلة من اثبات تساوى المثلثات والزوايا وغير ذلك وان كان المقصود
ان الخطوط كلما امتدت حدثت فى كل مرتبة مثلث متساوى الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير النهاية يكون هناك
وتر فى كل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهية للتساوى فالسطوح ايضا متساوية فهذا قريب من البرهان السلمى
بل كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع شئ زائد عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يحدث
مثلث كما لا يخفى **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل[2] الشيرازى فى حواشى شرح حكمة العين **واری** لتسميته ببرهان تحرك الخط
وهو انه لو وجد خط غير متناه فى جانب ولم يكن جوهريا فلا محالة يتحقق السطح غير متناه فى جانب وح نقول نفرض خطا آخر موازيا له فى ذلك
السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا الى جانب المفروض اولا مع فرض بقاء موضعى الخطين فح
يلزم ملاقاة الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا عند المسامتة اذا اخرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين
لان المفروض ان لا نهاية لهما فتعين ان يتلاقيا بوسطهما فيلزم ان يتحرك الخط الثانى فى الزمان المتناهى القصير مسافة غير متناهية
وذلك لان من مبدء الخطين الى موضع الملاقاة كان مقدارا متناهيا واذا فصل من غير المتناهى القدر المتناهى يبقى الغير
المتناهى **اقول** هذا قريب من برهان المسامتة فله ما له وعليه ما عليه فتذكر **المقصد الحادى والاربعون** فى البرهان المنسوب
الى الفارابى المعروف بالاسد الاخضر وهو انه اذا كان من احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الى نهاية الا وهو كالواحد
فى انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه ومن قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها لا تدخل فى الوجود ما لم يكن شئ
من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد فى تلك السلسلة شئ حتى يوجد شئ ما بعد كذا فى الاسفار
اقول سخافته ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد الا ويوجد وراءه آخر لفرض الترتب لكن
لا يلزم منه ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراء له فلا يوجد السلسلة فان من الاحكام ما يجرى على الكل الافرادى
ولا يجرى على الكل المجموعى **المقصد الثانى والاربعون** فى ما ذكره رئيس الصناعة[3] فى الشفا **واری** لتسميته ببرهان
الوساطة المحققة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد

على ہذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لاالى نہاية فيلزم الوسط بدون الطرف وہو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان
متكافيان في الوجود **وفيه** بحث على ما اورده المحقق الدوانى فى انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحركة الفلكية السرمدية اذ الموجود من
الحركة عندہم ليس الا التوسط كما حققه • وليس لهذه الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلک يتحقق فى صورة التسلسل اذ كل واحد له اطراف
اضافية **واما ثانيا** وہو الحل لانه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شىء اصلا فلا نسلم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى
وان اريد بالطرف اعم من ذلک فذلک متحقق ہہنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الى الطرف الذى ليس وسطا لازم للتسلسل بين الامور
المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا يتمشى الاستدلال به اذ ہو ليس اجلى منه **واما رابعا** فلانتقاض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت
وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل فيلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** فى برہان الوسط والطرف
وہو ما قال رئيس الصناعة فى الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا معلولا
وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة لغير نہاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها فى القياس الذى لبعضها
الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا فى ان احدہما معلول بتوسط والآخر
معلول بغير متوسط ولم يكن كذلک لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذى ہو العلة المماسة للمعلول علة لشىء واحد فقط والمعلول ليس علة لشىء ولكل
واحد من الثلثة خاصة فكانت خاصة الطرف المعلول انه ليس علة لشىء وخاصة الطرف الآخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة
لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناہيا او ترتبا غير متناه فانه ان ترتب فى كثرة متناہية
كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة فى خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية و
كذلک ان ترتب فى كثرة غير متناہية فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناہى فى خاصية الواسطة لانک اى جملة اخذت كانت علة لوجود
المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول وكلما زدت فى الحصر
والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناہى
واسطة بلا طرف وہذا محال انتہى كلامه **قال** العلامة الشيرازى فى الاسفار ہذا اسد البراہين فى ہذا الباب انتہى **اقول** كيف يكون
اسد وہو مخدوش بالايراد الواردة على ما قبله **المقصد الرابع والاربعون** فى برہان التضايف **وتقريره** انه لو لم تنته سلسلة
العلل والمعلولات الى علة محضة لا يكون معلولا لشىء لزم عدم تكافؤ المتضايفين واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان المعلول
الاخير يشتمل على معلولية محضة وكل مما فوقه على علية ومعلولية فلو لم ينته الى ما ہو علة محضة غير معلول عما فوقه لزم فى الوجود معلولية بلا علية
وقد يقرر بانه لو كان المتضايفان متكافيين لزم انتهاء السلسلة الى علة محضة لكن المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انما
بحيث متى وجد احدہما فى الخارج او فى الذہن وجد الآخر واذا انتفى انتفى فكذا التالى حق **ولوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير
النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة لان كل علة فى السلسلة فهى معلولة على ما ہو المفروض وليس كل ما ہو معلول منها علة كالمعلول
الاخير وزيادة عدد المعلول على عدد العلة باطل ضرورة تضايف العلية والمعلولية **ولوجه آخر** ناخذ جملة من العليات التى فى ہذه السلسلة
واخرى من المعلوليات ثم نطبق بينهما فان زادت آحاد احدہما على الاخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون بازاء كل معلولية
علية وبازاء كل علية معلولية وان لم يزد لزم فى الجانب الآخر علية بلا معلولية ضرورة ان فى جانب التناہى معلولية بلا علية وہو المعلول الآخر
فيلزم التناہى على تقدير اللاتناہى ہذا خلف **ولوجه آخر** تلک السلسلة ما عدا المعلول الاخير علل غير متناہية باعتبار ومعلولات غير متناہية
باعتبار وسلسلة المعلولية من المعلول الاخير وسلسلة العلية من ما فوقه فاذا فرضنا تطبيق السلسلتين بحيث ينطبق كل معلول على علة وجب ان يزيد

سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل علة لها معلول فلما لم تكن تلك الزيادة في جانب المبدأ والاوساط منتظمة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فيلزم ان يوجد هناك معلول بدون علة وهو محال **ولا يخفى** على الفطن ما في هذا البرهان فان ما يقتضيه طباع التضايف هو ان يكون بازاء كل واحد منهما واحد من الآخر في التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التخلف فان ما يحاذي معلولية المعلول الاخير هو علية علته وما يحاذي معلولية هذه العلة هو علية علتها وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا علية تضايفها الكما يتوهم في بادي اللحاظ من اخذ علية المرتبة الفوقانية المضايفة لمعلولية المعلول الاخير مضايفا مع معلولية تلك المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى لا يتناهى علة ومعلول معا فتلزم زيادة المعلولية **قلت** انما تلزم الزيادة باعتبار اخذ علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي هي غير مضايفة لها بل هي اجنبية بالقياس اليها والمضايف لعلية كل علية انما هو معلولية ما تحته وبهذا الاعتبار لا تلزم الزيادة اصلا ولزومها مع الاجنبي لا ينافي ما تقتضيه التضايف **فان قلت** لا شك ان التضايف يقتضي ان يتساوى المتضايفات في العدد وههنا يلزم زيادة المعلولية في العدد بالضرورة فان في المعلول الاخير معلولية محضة ليست بازائها علية محضة **قلت** التساوي في العدد انما يجب في المتضايفات لا مع الاجنبي وههنا انما تلزم الزيادة اذا اعتبرت علية كل علة مع معلولية فبقيت المعلولية المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علية كل مع معلولية ما تحته التي هي مضايفة لها لا تلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علته ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى ما لا يتناهى فلا زيادة ههنا ولا نقصان كذا حققه القاضي الكوفاموي في شرح السلم وهو تحقيق حسن **وقال المحقق** الدواني في رسالة اثبات الواجب قول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من معلول معين وتصاعدنا في علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة في هذه متكافئة ضرورة ان العلية تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لا يخلو اما ان يعتبر المضايف مع معلولية كل معلول علية او يعتبر علية علية كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولا يحتاج الى وجود علة محضة في جانب عدم التناهي وان كان الاول فمع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير في صورة التسلسل من الجانبين علة ايضا فلمعلوليته مضايفها اي عليتها ايضا موجود في نفس الامر وانما لزمت زيادة المعلولية بسبب عدم اللحاظ الى ما تحت المعلول الاخير **وقد يورد** على البرهان بوجوه آخر ايضا **منها** ما نقله الفاضل الشيرازي في حواشي شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لا تقرر لهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يتصور لا تناهيهما فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالي لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور لا تناهي العليات والمعلوليات حتى يجري البرهان فيها وان اجري في موصوفاتها اي ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لا يجري البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية يعود الكلام بان تينك الذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان ليسا في الخارج ولا في الذهن تفصيلا والوجود الاجمالي لا يكفي **والجواب عنه** من وجهين **الاول** انا نختار الشق الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ونقول هما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون لهما تقرر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لها تقرر خارجي مستقل كما صرح به المحقق الدواني في مواضع من حواشي شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصره ومن تبعه من ناظري انوار الهدى في زماننا لم ينكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكر كما حققناه ذلك في نور الهدى لحماة انوار الهدى فطالعه ان شئت **والثاني** انا نختار الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيثيات مع كونها اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات في الالحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتبارية هو الاخير كما لا يخفى **ومنها** ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب الاستقبال ايضا

مع ان عدم تناهی السلسلة فی الاستقبال عند المتكلمين ايضا **والجواب عنه** ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البراهين
وجود الغير المتناهی بصفة اللاتناهی بالفعل فی نفس الامر فلا يجری واحد منها فی الغير المتناهی اللايقفی وعدم التناهی عند المتكلمين
فی جانب الاستقبال انما هو بالمعنى الثانی فلا يجری عندهم فيه **ومنها ما اقول** ان قاعدة تساوی المتضايفات وجودا وعدما منتقضة
بالابوة والبنوة على رای اهل الشرع فان فی ابی البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم ابوة محضة من غير بنوة وفی اعداه من اولاده
فی بعضها بنوة مع ابوة وفی بعضها بنوة من غير ابوة الا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه ابوة لما ورد انه ينزل من السماء فينكح و
يولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات فی بنی آدم زادت الابوة بواحدة ليست بازائها بنوة فتامل لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا **المقصد الخامس والاربعون** فی برهان ذكروه لاثبات الواجب وتناهی سلسلة الممكنات واری تسميته
ببرهان العلية **وهو** انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غير ان ينتهی الى علة محضة فهناك جملة هی نفس مجموعات الممكنات الموجودة
المعلول كل واحد منها بواحد منها وتلك الجملة موجود وممكن اما انه موجود فلانحصار اجزائها فی الموجودات ومعلوم ان المركب لا يعدم
الا بعدم شیء من اجزائه واما الامكان فلافتقارها الى جزئها الممكن وما يحتاج الى الممكن لابد ان يكون ممكنا واذ ثبت ان الجملة امر ممكن
موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزؤها وهو ايضا محال لاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه ولغيره
اذ لا معنى لايجاد الجملة الا ايجاد جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجد البعض الاجزاء فينقطع اليه سلسلة المعلولات لان
الموجود الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشیء من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتين المستقلتين على
المعلول الواحد فيلزم الخلف من وجهين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها معلول لجزء آخر ولزم
ههنا خلافه **وقد اورد عليه بوجوه منها** ان المجموع والجميع والجملة انما يكون فی المتناهی لا فی غير المتناهی **وجوابه** انه نزاع لفظی فان مرادنا
بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شیء وهذا اعتبار معقول فی المتناهية وغير المتناهية كليهما سواء سمی ذلك مجموعا او لم يسم
ومنها ان الآحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود فی شیء من الازمنة **وجوابه** ان كلامنا
فی العلل المؤثرة والعلة المؤثرة يجب اجتماعها مع معلولها كما تقرر فی مقره **ومنها** ان الآحاد على تقدير اجتماعها فی الوجود يعتبر
تارة مع هيئة اجتماعية يصير بها شيئا واحدا واخرى بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا
ولا ممكنا لان الهيئة الوحدانية المعتبرة معها امر اعتباری يمتنع وجودها فی الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الكل وان
كان المراد هو الثانی فنقول علة الجميع نفسه على معنى انه يكفی فی وجوده نفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثانی علة للاول والثالث
علة للثانی وهكذا فلكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الآحاد لم يحتج الى علة خارجة
ولا امتناع فی تعليل الشیء بنفسه على هذا الوجه **وجوابه** ان المراد هو المعنى الثانی فيكون المجموع ح عين الآحاد ولا شك ان هذه الآحاد ممكنات
موجودة ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن فح كما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجدة كافية كذلك الممكنات المتعددة الموجودة محتاجة
الى علة موجدة كافية وحيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة فی السلسلة كانت الموجدة لجميع الآحاد جميع تلك العلل
فح نقول جميع تلك العلل الموجدة الذی هو علة موجدة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة او داخلة فيها او خارجة عنها والاول باطل
لان العلة الموجدة لشیء يجب ان يتقدم بالوجود على المعلول ومن المستحيل تقدم المجموع على نفسه والثانی بديهی البطلان فتعين الثالث
اقول هذا عجيب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غير اعتبار الهيئة الوحدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مغايرة لمعلولية كل واحد واحد فكيف
يستفسر عن علته انه عينه او داخل او خارج وهذا هو غرض المورد وهو الى الآن باق وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له **واعجب منه** قول المحقق الدوانی

المراد ہو المتعدد بلا ملاحظة الہیئة کما فی الاعداد حیث قیل انہا الوحدات من غیر ان یلاحظ فیہا الہیئة وقد تبین ان الکل بہذا المعنی موجود بوجود
جمیع اجزائہ انتہی وذلک لانہ اذا کان المراد ہو المتعدد المحض بلا ملاحظة الحیثیة فاین الکل عن الجزء حتی یقال انہ موجود بوجود جمیع اجزائہ
ویستغنی عن علة لان الکل والجزء متغایران ولو اعتبارا وہہنا لا تغایر اصلا ونظیرہ بالعدد لا صحة لہ فان من یقول بان العدد عبارة عن
محض الوحدات لا یرید بہ عدم اعتبار الحیثیة مطلقا بل عدم اعتبارہا دخولا کما صرح بہ المحققون وقد حققنا ذلک فی المعارف فی حواشی
شرح المواقف وہذا لیس اول قارورة کسرت منہ ہہنا بل قد صرح بہ فی شرح العقائد العضدیة وحواشی شرح التجرید وغیرہا من تصانیفہ
ایضا **والحق فی الجواب** عن الایراد ان یقال انا نختار الشق الاول لکنا لا نعتبر الہیئة الوحدانیة فی المعنون حتی یکون المجموع
اعتباریا بل فی العنوان فقط ولا شک فی وجود المجموع وامکانہ بہذا المعنی **ومنہا** ان العلة الموجدة للشیء لا یجب ان یکون موجدة
لکل من اجزائہ حتی یلزم من کون الجزء علة کونہ علة لنفسہ الا تری ان الجملة التی ہی عبارة من الواجب والممکنات موجودة و
علتہا لیست الاجزاء منہا وہو الواجب **وجوابہ** علی ما فی شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالایجاد علی معنی ان لا یکون
لہ شریک فی التاثیر فی تلک السلسلة واخذنا الجملة نفس جمیع الممکنات بحیث یکون کل جزء منہا معلولا للکل فلا بد ان تکون علتہا خارجة
عنہا لا جزء منہا وہذا بخلاف المجموع المرکب من الواجب والممکنات فانہ جاز ان یستقل بایجادہ البعض منہ الذی ہو موجود بذاتہ مستغن
من غیرہ وبالجملة فعلة المجموع الذی لا یکون جزء منہ موجودا بذاتہ مستغنیا عن المؤثر لا یکون جزء منہ وہذا ہو المؤید لمطلوبنا **ومنہا**
ما ذکر فی الاسفار ان وجود کل شیء عین وحدتہ ووحدة کل شیء عین وجودہ ووجود المجموع لیس مغایرا لوجود آحادہ الا فی اعتبار العقل
کما تقرر ذلک فی مقرہ فنحن نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الی علة غیر الآحاد وانما یلزم لو کان لہا وجود مغایر لوجودات الآحاد وقولہم انہا
ممکن مجرد عبارة بل ہی ممکنات تحقق کل منہا بعلتہ وہذا کالعشرة لا تفتقر الی علة غیر علل الآحاد وما یقال من ان وجودات الآحاد غیر وجود
کل منہا غیر صحیح اذ کون المجمیع غیر کل واحد منہا لا یستدعی ان یکون لہ وجود مغایر فی نفس الامر والقول بان المتعدد قد یوخذ مجملا
وہو بہذا الاعتبار واحد وقد یوخذ مفصلا وہو بہذا الاعتبار متعدد ووجود کل منہا مغایر لوجود الآخر لا یجدی نفعا لان الاجمال
والتفصیل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذہما العقل مجملا او مفصلا لا یعطی لہ حکم التغایر فی الخارج الا ان اختلاف
الملاحظة لا یوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغایر المجموع لکل واحد واحد انما ہو بحسب لحاظ العقل وہو وان کان من
منشأ الواقع لکنہ لا یوجب ان یکون للمجموع وجود مغایر فی نفسہ لوجودات الآحاد فلا یجب ان یکون للکل علة مغایرة سوی
علل الاجزاء فافہم فانہ دقیق وبالتامل حقیق **ومنہا** انہ یجوز ان یکون الشیء علة لنفسہ وتقدم العلة علی المعلول انما ہو فی غیر العلة
التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم فی المرکبات تقدمہا علی نفسہا کما تبین ان مجموع الاجزاء المادیة والصوریة جزء من العلة
التامة فیکون مقدما علیہا وہی مقدمة علی المعلول الذی ہو عبارة عن عین مجموعہا **والجواب** عنہ علی ما فی شروح حکمة العین
وغیرہا ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل بالتاثیر بمعنی انہ لا یستند المعلول الا الیہ بتوسط او بغیر توسط والفاعل المستقل
بہذا المعنی فی المجموع الذی عبارة عن جمیع الاجزاء یجب ان یکون فاعلا فی کل واحد والا لم یکن فاعلا مستقلا فی المجموع ضرورة
استناد بعض الاجزاء الی غیرہ **واورد علیہ اولا** بانہ لو لزم ان یکون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لکل اجزائہ للزم فی
مرکب اجزائہ مرتبة زمانا کالسریر مثلا اما تخلف المعلول عن علتہ او تقدمہ علیہا اذ لا یخلو من ان فاعل المجموع کان موجودا
عند وجود الجزء الاول من اجزائہ او لم یکن فعلی الاول یلزم تخلف الجزء الثانی عن علتہ المستقلة وعلی الثانی یلزم تقدم
الجزء الاول علی علتہ المستقلة **وثانیا** انا لو فرضنا ثلثة اشیاء کل منہا معلول لعلة اخری مستقلة یکون مجموع العلل الثلثة

۱۲ منہ

۱۲ منہ

۱۲ منہ

علة مستقلة لمجموع المعلولات الثلاثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة استناد كل منهما الى واحدة منها فقط **واجيب** عنها بان التخلف عن العلة المستقلة بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع الابد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة هو القدر الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فاعلا له اولم يكن وهذا القدر يكفينا في غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** في الجواب عن اصل الايراد انا نختار ان المراد هو العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكفى في وجوده فلم يحتج الى غيره فينسد باب اثبات الواجب من جهة الامكان هذا **وقت** بقي بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طويل الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجلالية وغيرها **المقصد السادس والاربعون في برهان اري** لتسميته ببرهان انقطاع السلسلة **وتقريره** على ما في المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بطرق لا تحتاج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهبت السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعدمه سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون في برهان الترتب وتقريره** على ما في القبسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على الترتب يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والا لم تكن المعلولية قد استوعبت آحاد السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لا يكون هناك علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلام بالمتناقضين **المقصد الثامن والاربعون في برهان** ذكره العلامة الشهرستاني في كتابه مصارع الحكماء لابطال عدم تناهي افراد الانواع المولدات على سبيل التعاقب خاصة **واري** لتسميته ببرهان البذر والشجر **وتقريره** على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجار ودجاجات غير متناهية في الماضي بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر موازله وقبل كل دجاجة بيضة مولدة لها فقبل كل شجر بذر ويكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تناهي المولدات من الطرفين وكذا في كل دجاجة وبيضة بل في ساير المولدات فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لا بد ان يكون معروضة لعدد معين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة الى الفعل لا بد ان يكون معينا له التعين الشخصي مشتمل على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء اللاتقفية فانها لا مجموع لها لعدم خروجها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليومي بازائه بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومي لا بد له من الشجر السابق لما مر فكل بذر موقوف على الشجر وبالعكس واذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لافضائه الى الدور **وقال** المحقق الطوسي في مصارع المصارع رادا عليه يا علامة العلماء ليس بدور الا في اللفظ لان الشيء اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون دورا بل ربما يتسلسلان فيه فاشتبه الدور بالتسلسل عند المصارع وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد موصوفة بعدد معين ولو كان ذلك غير متناه ولا سيما كما مر ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد جملة البذر المولدة

المقصد السادس والاربعون في برهان انقطاع السلسلة

المقصد السابع والاربعون في برهان الترتب

المقصد الثامن والاربعون في برهان البذر والشجر

اي العلامة الشهرستاني

اي المحقق الطوسي

لها وبحكم التضايف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكسر وكما فرضت في جملة الاشجار
شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذور بذر وهو مولد بالكسر صرف ليحصل التكافؤ بينهما والا لكان كل بذر مولِد ومولَدا فمن حيث التوليد
يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها سوى بالشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذور
تكون تارة مساوية لجملة الاشجار بما فيها وتارة لبعضها ثم ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار بتمامها وان
كان بلا تناه لما فرض مولدا ويكون ايضا علة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار بتمامها بحيث لا يشذ عنه
شئ على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور هو بعينه مقدمات برهان التضايف ثبت
التناهي فلا حاجة الى البيان الزائد قلت هب لكن لتعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية من البذر الذي
يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذور ويكون
الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث
لا يشذ عنه شئ موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل
فيه الشجر المفروض فقد دار احتياج البذر المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس ولعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد**
التاسع والاربعون في برهان ذكره بعض المحققين **واري** لتسميته ببرهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود
واجب بل ممكنات غير متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو
يوجب الدور **قال** كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحيل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والا
فظاهر انه انما يلزم التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان
البطلوا به التسلسل في النظريات لاثبات بداية لبعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شئ
من التصورات والتصديقات بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا
محتاجا الى ارتسام مباديه الغير المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث
النفوس كما هو الحق عند المشائية فالملزوم مثله **وقد يتمم** الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن ان ادراك
النفس للاشياء الغائبة عنها متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهي في هذه المرتبة
خالية عن جميع الادراكات الحصولية **واري** لتسميته ببرهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من
مختصات حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة
مدركة بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدها **وقد يرد** على وجوده مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير باستلزامه المحال
كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نعيده مهنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون** في ما ذكره
السيد الهروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لزم
تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان في التعريفات ليس الا تصور واحد متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف
بالفتح بالعرض فاذا كان حصول كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **واري** لتسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم
على مذهبه من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف
لم يقم الى الآن دليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان يحصل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه يحصل المعرف بالفتح فحصول

كل منها على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** الموف يمين المعرف ومساوي له
لاسيما اذا كان جميع اجزائه حدّا تاما له فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون الشئ واحد حصولان **قلت** العينية الذاتية
لاتنافي المغايرة الاعتبارية فبينهما تغاير بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان نافهم **المقصد الثاني**
والخمسون في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام وسموه برهان التناسب **وتقريره**
انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل ناخذ منها جملة متناهية ونركب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة
حجم هذا الجسم الى احجام ساير الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازدياد الحجم وانتقاصه انما هو بحسب ازدياد الاجزاء
وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية
لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع **واورد** عليه بوجوه **منها** انه
لاحاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم
الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاؤه متناهية نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء
نسبة المتناهي الى غير المتناهي وليس كذلك **واجاب عنه** المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان النسبة
هي اينية احد المقدارين من الآخر واذا قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير ذلك فانما يصح اذا
كان من نوع واحد وكان المنسوب او اضم اليه امثاله يصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب الى الخط ولا الخط
الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه** العلامة
الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متالفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد
يفرض من تلك الاجزاء بل واحد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة فلا احتياج
الى تحصيل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية
التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا بعد التزام
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر فيوجد لهما عاد مشترك هو الجزء
الواحد فيكون النسبة بينهما ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تناظر
اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا
يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت
الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على الا نهاية
من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء تجزية
الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة
السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر**
في الشفاء هذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة قال الفريق الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام
مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي باطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم اقسام
والانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليه اذا بلغت الى نصف نصفها

لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوها واضحة بينة المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاك حكى اني رايت شخصين يتحركان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة في الغاية ولم يلحق السريع البطئ اصلا ومن قائل اني لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها نملة ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى والمثل الاول للقدماء والثاني للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجأوا الى القول بالطفرة وهي ان يتحرك جسم حدا من المسافة ويحصل في حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فاوردوا الاولون لذلك مثلا وهو ان الدائرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير في الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم بعضه ببعض فتبين ان الصغيرة تتحرك وتقل طفراتها والعظيم يتحرك ويكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى يتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال باللاتناهي في الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا يتميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفي المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لا بد وان يكون امرا وجوديا ولا شك في انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج من كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذي يلي القطب الشمالي مثلا غير الذي يلي القطب الجنوبي وانكاره مكابرة **والجواب عنه** ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له الا في الذهن والذي لا وجود له الا في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان ذلك فرضا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في نفس الامر فيعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا تميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التمييز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا في المحصل **ومنها** ان ما وراء العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما يوازي نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما في المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده في ما وراءه فثم فضاء موجود لاستحالة مد اليد في العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما يسعه اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين فثم بعد اما مجرد او مادي **وجوابه** على ما في حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثاني ونقول **ليس** امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرطه **اقول فيه** ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التي اقاموا عليه في كتبهم كلها لا تخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب عنه** في حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضي امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعي عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها بغير نهاية لا ينافي ما ادعيناه **وخدش العلامة** قطب المحققين في حواشي حكمة العين بان الحكيم يدعي لا امتناعها والامكان ينافيه انتهى **وفيه** ما فيه فان الحكيم انما يدعي امتناعه بالغير فالامكان الذاتي لا ينافيه **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشيه اقول لنا ان نستند للمنع المذكور في المتن ثلثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع نفس تصوره من فرض شركة بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الفرضية وثانيها

يجوزان يمنع نفسه من وقوعه فى افراد كثيرة مطلقا وثالثها انه يجوزان يمنع ذاته من وقوعه فى ضمن افراد غير متناهية مطلقاً لكن الاول مندفع بالتخصيص الذى ذكره السيد فى حواشيه حيث قال اى ممكنة والالم يتم المقصود ويبقى الآخران ولم يتوجه فى المتن والشرح اليهما لعدم مطابقتهما الواقع فيصير كلاما جدليا انتهى هذا ولما انجر الكلام الى هذا المقام ختمته بختم الاختتام حامدا للعزيز العلام ومصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس الرابع والعشرين من الربيع الآخر من شهور سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه وعلى آله صلوة رب المشرقين حين اتاتى بالوطن حفظه الله عن شرور الزمن والمرجو من الناظرين فى هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا لى بالخير فى الدنيا والعقبى والنجاة عن كل ضير فى الآخرة والاولى عسى الله ان يرحمنى بدعائهم المستجاب انه خير من اعان وخير من اجاب

خاتمة الطبع

نحمدك يا من قصرت عن اظهار صفاته لسان الحامدين، وعجزت عن ادراك سمات آياته عقول العارفين، ابعث فى الاميين رسوله خاتم النبيين، وسيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى اهل بيته واصحابه شدوا اقواعد الاحكام واسسوا اصول الدين وبعد فهذا هو الكلام المتين، بل هو دستور الحق وقسطاس اليقين، فى تنقيح البراهين، الذى لم يظفر بمثلها احد من الفضلاء السابقين، لانها كانت متشتتة فى زبر المتقدمين، ولم يطلع عليها احد من العالمين، فالتقطها نحرير المحققين المهرة السابقين، راس المحققين، فخر المدققين، اعلم العلماء الماهرين، افضل الفضلاء المتبحرين، جامع بحر المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول، مولانا البحر العلام، والاستاذ السميدع القمقام، المتوقد اليلمعى الحاج الحافظ مولانا محمد عبد الحى رحمه الله القوى المتوفى سلخ ربيع الاول يوم الاثنين سنة اربع و ثلث عشرة مائة ابن العالم الجليل والفاضل النبيل المولوى محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم، ولما كانت الرسالة الشريفة فى غاية اللطافة ونهاية الرشاقة فاعتنى لطبعه مرة ثانية اوحد الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور محمد مصطفى خان اسكنه الله فى دار الجنان فى سنة ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله مادام دور القمرين بمقه اعوج المربوبين الى ربه العلى فى العلى السيد محمد مرتضى غفر الله له يوم الجزاء

۴۹

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة

الشمس البازغة

اللكنوي رحمه الله القوي

ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله جنة النعيم

المكتبة الحقانية
کانسی روڈ، کوئٹہ
فون 2 261

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني الله من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المخولة عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغالطة وشرعت في كتاب انيق وشرحه على نظم رشيق سيما المتن بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت اديت في التاليف دهرا وآن للدهر في تقريب حمامي ارقالا وتقريبا فبينا ان سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر وآيات من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الا نذير الرحيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الان جملة منها كانت متعانقة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون

اقول لله العذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى لطلب من مفتح الكتاب وكذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى

الموسوم بالطبيعي من الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمناسبة من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال الطبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من تلقاء النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما البدنية مع كثرته يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبنيا على الاستقرار الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة اليها راينا حذفهما اجدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاولى من اجزاء الطبيعي وعقدنا الكل منها فنا

قلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا

صوراً كانت او اعراضاً او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسماً وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعياً لنسبته الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلابد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي ينحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضاً ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت قوة نفسانية وح فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخييل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب له من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ يتبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قرباً الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صوراً كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءاً مقوماً للجسم ذي الصورة لكن الصورة النوعية تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضاً كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات

يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيها امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيها اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق والمعنى بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض ما يقدر الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود والفرض لم تتغير الجسمية وانما لم يقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا والله اعلم

انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادٍ واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ماله مبدأ وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلابد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مبادٍ تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فيسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك يجب ان يعلم من احوالها المبحوثة عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مبادٍ واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومبادٍ واسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات اذا عرف النوعيات بحدودها اشتملت على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بها فان الاعم يورد مبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات متكثرة يكون اعرف فالبدء من الاخص و بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك

فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات فی الطبيعة اللهم الا فی الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة

بالذات فی الطبيعة الكلية لانتقض النظام الكلی بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات و

بين الاشخاص فی الاعرفية عند العقل فلا تعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرک الشخصيات بمجرد ذاته بل

باشتراک قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراک فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلک

يكون ما هو اشبه بالمعنى العامی اعرف فان الادراک بالحس والتخييل وان كان انما يبتدی من الشخص لكن من شخص

هو اشد مناسبة للمعنى العامی ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا لمحنا شبح زيد فادراكنا اياه من حيث

هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا

اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا

لكن زيدا هو الشخص الصرف واما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراک اللفظی احدهما

فرد غير معين من كلی كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعنی مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبعی او نوع او صنف

لک فنعنی بانسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن فی نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثانی فرد

معين غير معلوم التعين فهو فی نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند

الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشک والتجويز العقلی فلنذكر مبادی الموضوع الاعم لهذا العلم اعنی

الجسم من حيث وقوعه فی التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها

داخلان فی قوامه وهما الهيولی والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية

والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادی للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادی له من حيث هو

واقع فی التغير بالطريق الاولى ولكن من جهة ما هو واقع فی التغير او من حيث هو مستكمل او كائن بای واحد من هذه

الثلثة قيدته مبدأ زائد هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين تبعا لهما فی الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ

بالعرض كما سيتضح **قلت** الفصل الثانی فی الكلام فی كل من هذه اما الهيولی فنعنی بها ما من شانه ان يحل فيه امر اما

صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولی من جهة انها بالقوة قابلة لذلک الامر وتسمى من جهة

انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراک الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها او انتهاء التحليل

اليها عنصرا واسطقسا وربما يخص الهيولی بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولی الاولى القابلة للصورة الجسمية والنوعية

للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولنضح ان هذه الهيولی لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانما

لاتتكون ولاتفسد لكن هناك هيوليات اخر تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بمايحل هيئة عرضية
والمادة ربما تعم حتى تطلق ايضا على مايقبل امرا لايحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر
المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل ولنسبة الى المقبول وتتصور على انحاء
اما ان لايتقوم واحد منهما بالآخر ولايظهر لهذا وجود فان كان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان
واما ان يكون المادة متقومة بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بمفارقة او
مخالطة وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه
وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزء ماديا لما هو ذو مادة وقد لايكفي بل لابد ان
يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط
كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها هو
مايحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك
الامر ولها اسماء اخر من جهات آخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فتكون مشتركا فيها الكل مايمكن ان
يزاد عليه وايضا يشاركها في الاشتقاق المداد للنقس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها مشترك
فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ماورد في الكتاب المنزل انا خلقنا الانسان من سلالة
من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس
البسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بمايقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور
الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول
صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم لكل من الاجسام البسيطة بخصوصها
ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لاتقوم
بدون الجسمية ولابدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لاتتكون ولاتفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى
وهي تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع
بمايحل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية

تحملها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا به وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومنه
يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة
بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء
من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما ماتان داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا
يتقدم شئ من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا نظير لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في
الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان تقومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل
ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي
مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن
المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول لكن وجوده
متعلقا بالمادة لكنه يلزمها اوجدان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المقومين للانسان او بمخالطته كما
في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول
واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا
بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكتفي بوحدتها ان تكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كالمواد البسائط وقد لا تكتفي بل لا بد وان يكون معها غيرها وح اما ان يحصل ذو المادة من اجتماع
المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او منه من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات

ثم ان ذلك الشرط لما كان شرطا لحدوث وكان غنيا في وجوده عن هذا الشرط واستحال ان يكون عدم الشرط موثرا في عدم المشروط ١٢ احمد اشرف

2/2

اومن الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر كالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لاتكون ترياقا بالفعل

مالم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة

تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم

من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالتشريعية

وربما تقال للنوع وبحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى

الى المركب تعرف مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان من الصور ما تتكون وتفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** ما الصورة فنعني

بها هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها

ما يحصل لقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة

بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الاستعداد لان يمكن

من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص

ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالتشريعية

وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل

ويقال لحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما تركب من المادة

والصورة فتجوزا ولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها ويقع ايضا للمعقولات المفارقة للمادة

اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها ويعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة

فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون به بالقوة وربما تكون

بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور

على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد

كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم فلا نعني بالعدم المطلق بل عدم شئ عن قابل له موجود

وكونه مما لا بد منه للتغير او التكمل بين اذ التغير ان يزول عن الشئ ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه

والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لابد فيهما من سبق عدم لما يكون

عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون

العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشئ من غير انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة

والعدم بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه يبقى حالكم

مقابلته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه د

فساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون الجسم متغيرا او نحو ذلك

كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض للهيولى او الجسم لا مقارنا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود

للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل يتقدمه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي

للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة

عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود

عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال

ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة

لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما تخلف العدم

المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال

في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها صور المركبات كالعناصر

اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول

صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة

اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر

به الاستكمال والتغير من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به ليسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اى الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذى كان مقارنا فيه اى العدم عن قابل موجود ليس ببين بل يوضح ههنا ويبين فى الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له فى الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ الجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلم يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذى للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى فى الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها وجوده يتعقل عدم الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو فى الذهن لكن لا بمجرد تعقل من الذهن بل هو موجود فى الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل الصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وهو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك فى هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك فى هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هى قابلة للكون والفساد اى ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم سيوضح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك فى الصورة الواحدة بالعدد فظ وكذا فى العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة وهى واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادى المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون فى واحد بالعدد كاب لابناء وقد يكون فى واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصى يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصى ولذاك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلى يشملهما فذلك الامر الكلى يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام فى الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هى قابلة للكون والفساد اى ما هيولاها بحيث تتخذ صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك

بل يستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة لصورة وغير مستديمة
لها ثم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم
ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها
فانها اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام
كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان لابد لها من الصورة
والاجسام المستكملة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان تعددت
افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة
مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما هي يصلح المادة او متمم يعطى الصورة ولعل معطى الصورة المقومة
للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لايكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان نضع ان ههنا مهيأ
ومعطيا ان يتحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لايكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لايكون
علية لها علية خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل الكل منها سوى نفسه كان يبحث عنه واما الواحد
بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته
الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض
اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك ولنوضح ذلك بانه
قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن لبعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا ارادة
طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى
جهات والرأي يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره
عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن
عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة
او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة
فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية
وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما يشبك بالطبايع لكن التي يتفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي
الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

نقال على وجه جزئي وهي الخاصة لشخص تشخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ

نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود لها تين ذوات قائمة

في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره

ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج

ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق

الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هي تصلح المادة

لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما يصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة

عرضية والا لم يكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول

مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع

الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مبدأ معطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان

كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث

انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا الطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة

لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات لتعرف المعلولات

عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات

ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون

عليته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية

فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل

المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم

وجودها ویعرف ماهیتها وحدها العلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما یكون فیه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل

وكما قیل انها مبدأ للحركة والسكون وعنی ایة حركة كانت وای سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات

ما یقابل فلو ارید بالمبدأ المبدأ التام لم یتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدأ

غیر تام لها وتكون مبدأ للحركة فی مقولة بشرط الحالة الغیر الملایمة فیها وللسكون فیها بشرط الحالة الملایمة فیها والمراد بالاول

القریب الذی لا واسطة بینه وبین التحریك مثلا واحترز به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هی فیه ولكن بواسطة

والمراد بالحركة مطلق الحركة فی ایة مقولة كانت اما فی الكم فكتخلخل الهواء بطبیعته بعد ما تكاثف بعارض واما فی الكیف فكتبرد

الماء بعد ما تسخن واما فی الاین فكهبوط الحجر واما فی الجوهر لو كانت فیه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون فی ایة مقولة

كان فان قلت ان ارید ان الطبیعة ما یكون مبدأ اول لكل حركة تكون فی ما هو فیه وسكون كذلك ای ما لا یكون فی

الجسم الطبیعی حركة فی مقولة ولا سكون فیها الا ویكون هو مبدأه الاول فلا یكون فی الحیوانات طبیعة اذ لیس فیها ما

یكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فیها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادیة غیر ما هو المبدأ الاول لحركاتها التی لیست

بالارادة وان ارید انها ما یكون مبدأ اول لحركة ما فیه وسكونه فی الجملة ینتقض الحد بالنفس الحیوانیة فانها مبدأ اول

للحركات الارادیة واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبیعة فلم یرض به الشیخ قائلا ان الطبیعة لا تستحیل محركة

للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبیعة كذلك لما حدث الاعیاء عند تكلیف النفس ایاها خلاف

مقتضاها ولما تجاذب مقتضی النفس ومقتضی الطبیعة واما ان النفس انما تحرك باحداث المیل فالطبیعة ایضا كذلك

فان اعتبر المیل محركا لم یكن شیء من النفس والطبیعة مبدأ اول وان لم یعد محركا بل امرا به یحرك المحرك كما

هو الحق فكون التحریك باحداث المیل كما لا یضر فی كون الطبیعة مبدأ اول كذلك لا یقدح فی كون النفس

كذلك فما بیان قلت لعل المراد ان الطبیعة ما یكون مبدئیته لكل ما یكون هو مبدأ له من حركة ما فیه وسكونه اولیة

والنفس الحیوانیة وان كانت مبدئیته لحركات الارادیة اولیة فلیست مبدئیته لحركات النمو والكون اولیة

بل باستخدام الطبائع والکیفیات انما الاشتباه فی النفس الفلکیة فالشیخ صرح بکون الطبیعة المحدودة بهذا الحد هی التی
تفعل افاعیلها علی نهج واحد بلا ارادة فهی مقابلة للنفوس الفلکیة والارضیة کما سنشیر الیه واطلق النفس حیث اسند
اخراجها عن الحد الی قید الاولیة فالظاهر منه خروج النفس الفلکیة ایضا بقید الاولیة علی انه لیس فی الحد قید آخر
یخرجها لکنها تحرک الجرم السماوی بارادة جزئیة تابعة لتصور جزئی انما یتاتی بقوة جسمانیة هی بمنزلة قوة الخیال
فینا فان لم یعتبر تلک القوة محرکة بل آلة کانت النفس هی المبدأ الاول فکیف تخرج بقید الاولیة وان عدت تلک
القوة محرکة قریبة کما یقع فی عباراتهم انتقض حد الطبیعة بها ویمکن ان یقال انما هی الطبیعة الفلکیة اذ هی اذا عدت
فاعلة کانت فاعلة بارادة بخلاف الطبیعة وان ادعی ان تحریک النفس الفلکیة او تلک القوة انما هو باستخدام الطبیعة
الفلکیة التی لا شعور لها فهی المبدأ الاول تطولب البرهان علی ذلک وقوله لما هو فیه احتراز عن المبادی الصناعیة القسریة
فالمحرک بالحقیقة فی الحرکات القسریة وان کانت طبیعة المقسور تسمیة القاسر ایاها والقاسر انما هو من المعدات
لکن لما کانت الاوهام تذهب الی کون القاسر هو المحرک احترز عنه بذلک وقوله بالذات یحتمل التعلق بالمحرک اعنی
المبدأ ای ما یکون تحریکه ومبدئیته بالذات لا عن تسخیر قاسر وبالمتحرک ای ما یکون مبدأ الحرکة ما یتحرک بالذات لا عن
خارج وبالجملة احترز به عن طبیعة المقسور بالقیاس الی الحرکة القسریة فانها لا تسمی طبیعة بالقیاس الیها وقوله لا بالعرض
ایضا یحتمل الوجهین ای لا یکون تحریکه بالعرض او لا یکون مبدأ الحرکة ما یتحرک بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبیعة
المتحرک بالعرض فانها لا تسمی طبیعة بالنسبة الی حرکته العرضیة سواء کانت الحرکة عرضیة من کل وجه کحرکة جالس
السفینة فان طبیعة الجالس مبدأ بالعرض لحرکته بحرکة السفینة ای لتفاوت نسبته الی الامور الساکنة کالاشجار
النابتة علی الشط بالمحاذاة مثلا وذلک لان طبیعته توجب الثقل الموجب للاعتماد علی السفینة والاستقرار علیها الموجب
لحرکته بحرکة السفینة لکن طبیعة الجالس لا تسمی طبیعة بالقیاس الی هذه الحرکة اذ انما اقتضتها بعارض حرکة السفینة او
کانت عرضیة من وجه دون وجه کحرکة صنم من نحاس الی سفل لثقله فهذه الحرکة من حیث انها حرکة صنم عرضیة والطبیعة
مبدأ لها بالعرض لا تسمی طبیعة بالنسبة الیها وهی بعینها من حیث انها حرکة جسم او نحاس غیر عرضیة وان شئت ان
یتضح امر الطبیعة عندک مزید وضوح وتمیز فضل امتیاز فاستمع انه لا شک فی انه قد یقع من الاجسام لا سیما التی قبلنا افعال و
حرکات بحیث یصح ان تنسب تلک الافعال والحرکات الیها فیقال مثلا صعد الحجر او هبط ونما النبت وتحرک الحیوان
فیظن بعض تلک الافعال والحرکات صادرة عن اسباب خارجة من الاجسام التی تلک الافعال والحرکات قائمة
بها کصعود الحجر اذا رماه احد الی فوق وبعضها عنها انفسها ... الا ان یکون لازما طریقة واحدة او یکون مختلف الطرائق

16

مختلفة وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة
كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة
واحدة فانا نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراي لا يمنع من تجويز القسمين فيه ايضا
فليس ينقبض عن ان يكون ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد
في موضعه على ان يكون الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي
التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون
الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما رايناه من صدورها عن المحركات انفسها فلعل هناك
محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن
لا يوقف على تاثيره في بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تكن قبل ذلك واقفا على
طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون المغناطيس هو المحرك ولكن ما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن
عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام المتعلقة
بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما شعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد من غير
ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة
وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة
عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لازما طريقة واحدة فتشمل النفس
النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات العجم بالقياس الى افعالها
الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن الطبيعة التي تبحث عنها ههنا او
الاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة
بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ولصدور

عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة فی جوهر المار بجهات کثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الی المتاثر عنه والرطوبة بالقياس الی المؤثر فيه التشکل لرد الميل بالفعل بل التحريک ان لم يمنع مانع بالقياس الی الحيز الغريب والتسکين بالقياس الی الحيز المناسب وقد تکون کالجزء من الصورة کما فی المرکبات فان الاجسام المرکبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحرکة لها بالذات الی جهة وان کان لابد لها منها بل کان صورها تجتمع من عدة معان تحد کالانسانية المتضمنة للقوی الطبيعية وقوی النفس النباتية والحيوانية والنطق وکيفية هذا الاجتماع تبين فی الفلسفة الاولی ثم الطبيعة يقال علی وجهين جزئی وهی الخاصة بالشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتکفلة بنظم مصالح الشخص علی سبيل التسخير من المبدأ المتعالی عن الطبيعيات وکلی وذلک اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب فی استحفاظ النوع من حيث هو نوع او علی الاطلاق کما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب فی استحفاظ الکل علی نظامه ولا وجود للطبيعة الکلية بحسب نوع او علی الاطلاق فی الاعيان بان يکون لها ذات قائمة فيها بل انما وجودها فی التصور وذلک لانه کما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلايمه ويصلح له کذلک دبرت نظام کل نوع بل نظام الکل لکن لا بخلق طبيعة واحدة فی جسم مقتضية لمصلحة النوع او الکل ولا بخلق طبايع سارية فی اشخاص نوع او فی الاجسام کلها يکون کل منها مقتضية لنظام النوع او الکل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يودی اجتماعها وترتيبها علی نمط خلقها الی حفظ نظام النوع او الکل وان لم يکن ذلک مقتضی واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب التسفل لا لکونه ملايما لنظام الکل بل لانه ملايم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملايم للنار لکن باقتضاء تلک ذلک واقتضاء تلک هذا ينتظم صلاح الکل ويمکن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادی الفياضة من صورة النظام الاکمل لکونه مفيضا لفيضان النظام فی الانواع او الاعيان علی تلک الصورة کانه يسمی طبيعة علی ضرب من التخييل او يقدر ههنا طبيعة مدبرة للکل من حيث هو نوع او کل علی نحو من التخييل وقد يسمی طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التی هی الاصل فی استحفاظ النظام طبيعة کلية واما

ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص
النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منها واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل
ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا اما ولا
فهو مما لا يصغى اليه **قلت** من الالفاظ المأخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن
بالطباع وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري
مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او بها لكن لا لذاتها بل
لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط وليسلم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية
خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج
عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس
للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في بعض فلسور الاختيار وكا خلاء المكان ليكون اشخاص آخر ليسوا باحقاء
بدوام العدم من هؤلاء بالخلود **اقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم مأخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد
عرفته ومنها ما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك بالطباع او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه
بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل
ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج
عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة
لفعلها كالرأس المسفط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي
اذ لم تقتضهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا
ويبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده وملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل
قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف
الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية

19

كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف الملاحظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه توريطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدالة ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدأ لتكون الصور الانسانية في النطفة وهذه هي التي يتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها في الطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات

كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** كل من المبادي

الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا

وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون

اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما

وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وتتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات لاجل

نفسها تقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية والنوعية وكالعناصر للصورة المعدنية مثلا والتي بالعرض فنحو ان توخذ

المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للتي تصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست

مادة حقيقية له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج

فانه انما يتعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب والصورة بالذات ما يكون جزء محصلا لما هي صورة له واخذت

من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما تابعة كصفار الزيبق والكبريت او لا

ككثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو مبدأ

كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك الآخر كقولنا السقمونيا يبرد

فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني فانه انما

يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج

فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ اصلا بيد انه كثيرا ما يتفق

عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير منه والغاية بالذات هي

التي تنحوها الحركة لاجل نفسها كالحصول بالحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد

لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء لدقه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل

الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرضها كالجمال للرياضة

فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها

وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كالهيولى الاولى للصور

الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل ظاهرة والصورة بالقوة

كقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار

٢١

بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة

من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل او بالقوة كالصورة بالفعل او بالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء

فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث و

البعيدة كذي الزوايا له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد

كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور العنصرية

والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى

والفاعل البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل والمركبة كالجمال والتجمل

للبس الحرير والمادة الخاصة ما تختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة

كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشيء له لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة

للشيء والفاعل الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة كلغاية زيد

لحركة صديقه اليه والعامة كاسهال الصفراء بشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب الاسنج والمادة الجزئية ما يكون مساوية

لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا

الكرسي او الخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي والجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لا يخا

الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا

العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض زيد على فلان غريمه المقصود من

سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا **قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما** فقد جرت

العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الغباوة ان نجد للاشياء

اسبابا موجبة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه جسم

الاغبياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين يناله ومن يميل على الزلق

في شفير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الٰهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم

من اتخذ باسمه صنما بعيد وزعمت طائفة انه صدور اسى لا بسبب ذيمقراطيس واشياعه يرون تكون العالم كذلك
دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك لا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون
الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل ... رية المادة ليس ان الشمس اذا بخرت فخلص البخار الى الجو البارد و
برد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان نظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على
ذلك كيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام
المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا ينبغي ان نغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية
لكان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان ترومه الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة
لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول
هذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين الافعال بجواز اختيار كل منها للغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا
فانما تحرك العضلة والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ان لا عدام
افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي
تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متادٍ الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها
تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامدادات لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غيرها ثم نحو الذبول
والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية واجبة في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء
النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية
يحتاج اليها لغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
بالقياس اليه لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان علة لم يكن له تادية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك
سبب غيره وان كان يقال له سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا
لها اذ سلح في الفلسفة الاولى ان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا

٢٣

قيس اليه بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلاً كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت اخص فانه انما يقال لما يودي الى شئ يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يودي الى غاية محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعدة او شقية فيستشعر من حضوره عودها فيقال له الميمون او المشوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك سيما قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا مما لا ياتي ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها تاذ العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البئر في موضع فيه كنز دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك في البئر وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من يتيسر له لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختفية واخطاوا في نسبة كل ما لم يدركوا سببه الى سبب احد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شئ بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشئ لا بسبب وهؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوخورس واشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجب ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة باسباب متقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف في الفلسفة الاولى ما غم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبازقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد وبرد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع التفطن لهذا السبب

الضروری لا ترخص الفطانة ان تظن ان ذلک انما هو لما اتفق من احیاء الارض بالنباتات واعداد اقوات الحیوانات وکما انه یصلح بذلک فقد یفسد البیادر وقس علی ذلک سائر الامور الطبیعیة التی یتوهم انها لغایات کاعضاء الحیوان یتوهم انها علی ما هی علیها من المقادیر والاشکال لاغراض ومصالح ولیست کذلک بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التی خلقت منها الثنایا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التی خلقت منها الاضراس بخلاف ذلک فیتوهم ان ذلک انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا وکیف تفعل الطبیعة لاجل شیء ولیست لها رویة حتی تقصد غایة وتختار مصلحة ولو کانت انما تفعل للمصالح المرعیة لم یقع التشویهات والزوائد فی الخلقة ولم یقع الموت واما ما اغتر به القائلون بالغایات من النظام المشاهد الذی یتفق فی تکون الامور الطبیعیة وسلوکها الی ما یوجبه الضرورة المادیة فلا ینبغی ان یغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو کان النشو مثلا لغایة هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع کان الذبول لغایة هو الموت لکنه لا یصلح لان ترومه الطبیعة لمعاندته ایاها فکما لا یکون نظام الفساد دلیلا علی مراعاة الغایات فنظام الکون ایضا کذلک وهؤلاء نساعدهم علی ان المادة لیست تقبل الا الصورة التی تلبست بها لکن ذلک لا یوجب ان یکون الصورة لضرورة المادة ولا تکون مقصودة لذاتها او لغایة مترتبة علیها فمادة الثنایا وان لم تقبل الا صورة الحدة لکن لم تتصور بتلک الصورة لانها لم تقبل الا ایاها بل هناک صنعة حکیم اقتضت ان تکون فی الثنایا حدة فاتیت هناک بمادة صالحة للحدة مختصة بها وکذلک الحال فی الاضراس کما انا لما قصد فی البیوت الی جدران مثقلة والی سقف مظلة اتی للاولی باحجار ثقیلة ترسب وترسو وللثانیة بخشب خفیفة تعلو وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب لیتامل فی ان بقعة واحدة اذا سقطت فیها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعیرة انبتت سنبلة شعیرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء الارضیة والمائیة لیست تتحرک بذاتها عن اماکنها فتنفذ فی جوهر البرة او الشعیرة وتربیهما ثم اما ان یکون فی تلک البقعة اجزاء مختلفة منها ما یصلح لتکون البرة واخری لتکون الشعیرة فتجذب القوة الکامنة فی البرة مثلا ما یصلح لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اکثریا فتکسوها هناک صورة ما فیکون تلک القوة محرکة للمادة بذاتها الی تلک الصورة الجوهریة وسائر ما لها من الهیئات کالکیفیة والشکل والاین ولا یکون ذلک لضرورة المادة وان کان لابد من قابلیتها واما ان یکون ما یصلح لتکون البرة صالحة لتکون الشعیرة فیکون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح ان تحریکات الطبیعة للمواد انما هو علی قصد طبیعی مستمر علی الدوام او الاکثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تکن معارضة ولا معوقة انما هو الی خیرات وکمالات هی الغایات الطبیعیة واما قولهم ان الطبیعة اذ لیست لها رویة لا یکون فعلها متوجها الی غایة فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا کان ذا قوی متخالفة ویکون هناک افعال مختلفة

ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها المناسبة به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها و
ترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية
ولو سلمت النفوس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها
الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل
في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا
تروى فان من يضرب العود لو تروى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد بتة هذا وقد تقرر الشبهة
بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها
من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود
المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة
في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لاسيما الطبائع
البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غايات متصورة للملائكة العلوية
المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنكر الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى
ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم يقع التشويهات
والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور
عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا
او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا عدام افعالها غايات بل نماذج الغايات
لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت
حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بجهة الطبيعة الموكلة
بالبدن وانما كان يجب ان تكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من
الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن
بامداد بعد امداد ولكن كل ثان من المدد يقع الاستعداد به اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون

٢٦

ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام متجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى نبذ منها في الكتب الجزئية فبلغت آلافا لم يرتب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ينكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة ويحتاج اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا من حدوثها عند الهضم الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك يحتاج اليها لتدخل في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ولتغذي الطحال او غير ذلك او تلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية هذا كله كان كلاما في اقتصاص رأي الطبيعيين في امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون شيء منها بلا سبب لا يكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن ما لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور والا لم تكن غير متوقعة منه ثم ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان لكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب غير المقيس اليه لا تكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا دائما او اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا

حضرت ملا محمود صاحب

مولانا محمد یوسف صاحب

ومن احاط علماً بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة ما لحاظ الى الكل بل كان
واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة
فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا واما الا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد يكرر عند
حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودها اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له الميمون
او المشوم واما مبدأه طبيعة لا ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب**
عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان تضمن السؤال
بعضها فبالبقية لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل الا بالصورة
او السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد
يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تأدية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما
تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل او بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية
او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل
من الاستعداد القريب انما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان
السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزءا الجسم المادة و
الصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما افسد رأي من اهمل امر
المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في مادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية
المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه واشد فسادا من ذلك رأي من رفض
الصورة فافقدنا الوقوف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطا بالعلل
فاذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقع السؤال
الا ان يكون بعضها متضمنة في السؤال فانا نؤتي في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بالعلية لفاعلية
الفاعل كالغاية نحو ان يقال لان ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان
يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه

سله قوله الامور الطبيعية الخ ... الاشياء الغير الطبيعية فان منها ما لا علة لها اصلا كالواجب لوجوده ... بلا واسطة ... كالفاعل والغاية دون المادة والصورة ... كالعقول ١٢ مولانا محمد يوسف
سله قوله فاذا ذكرت مختومة الخ ... العلل الاهتمام بالغاية ... الوجود العيني ١٢ مولانا محمد يوسف
سله قوله فقد عرفت ... الغاية بصورتها ... العلة الفاعلية ... مولانا محمد يوسف
سله قوله كان يقال ... مولانا محمد يوسف
سله كان يقال ... ١٢ منه

٢٩

فان ذلك هو المحقق فلا حاجة الى الانتقام فكل ذلك لم يخرج من العلية لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذا السؤال كانه يطلب سبب صدورها من الفاعل اما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة او دلالة كما اذا كان عن المركب وبالجملة فلا يُغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانا فعا مطلوبا بالغير او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية فتعود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب واما ما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة وقلبها نبذا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مُصعِدا لما يخالطه من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يُسأل عنه بلم بل انما يُسأل عن الاستعداد بمعنى التهيؤ تاما كان او مقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ بصورة لاحقة للهيولى قربتها الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التي به حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يُسأل لم كانت المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد شئ مركب من مادة ثم ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان هذا القدح قابلا للصدع فيقال لانه من الزجاج او يُسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يُسأل لم صارت هذه الحديدة قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدأ بعيد فهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث

عن الاجسام الفاحص عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه و وجوده في نفسه
وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية القصوى والفائدة
الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة
واما المادة فانما قصدت لينظر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان
الفحص عنها شغلاً بما لا يعني وهذا الرأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض
اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الرأي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية
ومنها ما يوجب النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان
تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لابد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة
الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت هيئات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم تحقق تلك
من حالها لم يستكمل بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة
والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضاً تاماً فما ظنك بالطبعي نفسه
وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت
موضوع الطبيعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه وقد يعرض
ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم اذ مقدماته مأخوذة مما توجبه
الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفاً بان يكون هناك زاوية
وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية مأخوذة من المحاذاة وبازاء
هؤلاء قوم منهم الطبيقون عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فات عنا بعد الا اعراض
ولواحق غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلاً ان مستنبط الحديد مثلاً
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم
هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وهذا الرأي اشد فساداً من الاول فانا لو اهملنا الصورة
لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وايضاً ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد
قنعوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو بلحاظ الصور والاعراض
فاذا اعرض عن ذلك فمن اي السبيل يثبته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة

وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا للصناعة مستنبطة بل هو غاية لصناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي
يشتغل بحفرها وتذويبها وفعليه هو صورة صناعيته وصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدي صناعته
بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير افاد الشيخ في تفضيحهم وذلك ان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان نرى
يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل الى نيل يعرض الهيولى لا بصرافتها
بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا
فلم يكن شيء منها موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في
اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول** في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام
وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام وتبين فيه اتصال الجسم المفرد
وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس اذ لا تالف
في الجسم من اجزاء بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان
كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها فلا يحصل
جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات
القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
المنطبقة هي عليها وسينحل لك ذلك ثم كما امتنع التالف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه
اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعد ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف
لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا تظن انه
يلزم ان لا يلحق السريع البطي بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه
وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام
اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرهقه
مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون

٣١

كل جسم من غير متناهية ثم ان الجسم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق على الحركة يتناهى الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها جزء اول **اقول** اعلم ان ابطال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الجسم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون بينهما فرق في المؤدي ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يصح هناك التألف في الجسم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه فردا فاذا بطل تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التألف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التأليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تأليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم اهل المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستأنف مع بطلانه بما مر هذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهر للجسم فان قيل انه كيف يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون

او نحو ذلک بعد تصوره والتصدیق بانیته فالجواب انه ربما یتصور الجسم الموضوع من غیر اخذ اتصال فی مفهومه کما ان کثیرا من مثبتی الجزء یرسمونه بالطویل العریض العمیق ویحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانیة ومنهم من یرسمه بالجوهر المنقسم ویحصله من جزئین وحینئذ جاز ان یطلب اتصاله بعد تصوره والتصدیق بانیته ثم النظر حینئذ فی ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهری له انما هو فی الفلسفة الاولی ولا یکون من الطبیعی البتة فان شیئا من العلوم الجزئیة لا ینظر فی تجوهر حقیقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر فی انه متصل فقط من غیر ان ینظر فی کونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهری له فذلک ایضا من الفلسفة الاولی فان الاتصال وان امکن ان یعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حیث الاتصال او التالف من الهیولی والصورة لکن لا یکون عارضا له من جهة الحرکة والسکون او من حیث انه ذو طبیعة او مشتمل علی مادة الا انه ربما یستدل علیه من جهة الحرکة وما یتعلق بها فیتعلق بهذه الجهة بالطبیعی واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی او عدم تالفه منها فالظاهر انه نظر فی تجوهر الجسم وتحقیق حقیقته سواء ادی النظر الی التالف او الی اللاتالف وان مفهوم ما تالف من اجزاء وان لم یکن داخلا فی حقیقة الجسم عند مثبتیها لکن یلاحظ تحقیق جوهریته ولو تبعا فلا ینظر فیه بعد ذلک من حیث انه عارض وعدم التالف منها وان لم یجب ان یلاحظ عند تصور الجسم بالحقیقة عند نفاة الجزء لکنهم ینظرون فیه فی مقابلة المثبتین حتی یتقرر الامر فی تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثانی علی ما نقل عنه ان النظر فی کون الجسم مرکبا من الجزء الذی لا یتجزی او غیر مرکب وکذا فی کونه مرکبا من الهیولی والصورة هو النظر فی نحو وجوده فیکون کلاهما من الالهی وما یقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبیعی فیکون النظر فیه

٣٣

من الطبيعي فاورد عليه ان أخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان أخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه ايضا لاستحالة تركبه منها هذا و يمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال و التالف من الاجزاء و ينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا و بعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة و ما يجد و حذوها و الذي يكاد كلام الشيخ يشعر به و قد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام و اما الاتصال و عدم التالف من الاجزاء و نحو ذلك فمن لوازمه الملتصق به و بعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك و اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة و اشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم و اكتفى عليه ههنا كما ذهبنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليها بالحركة و السكون و ما يتبع ذلك كالتماس و التداخل و كذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا و كما انه ينظر في الفصل التالي في التناهي في العظم و لنرجع الى تفصيل في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام ليس فيها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا و المفردة ثانيا و من الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من حيثم لا اختار

٣٤

في امكان ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا يكون مركبا من اجسام
مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزءين من الارض متماسين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل
فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية
والعنصرية في الجملة وحينئذ يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار
غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد
اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك راي اولئك ولذلك لم ينتهض لابطاله ههنا
وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لا ان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم ادراك
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا في الحجم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الحجم لان الاتصال
لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى والصورة فاما ان تكون تلك الاجزاء متجزئة في الجهات ولو
وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون مفردا اذ كلا منافيه واما ان لا يكون متجزئة بنحو من انحاء
القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون
خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند
وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا اعني كون الاجزاء غير متجزئة ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى
في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ لا يحصل منها تالف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك
الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء
من جزء مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزئة فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء
بالاطراف فاللازم من ملاقاة الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل من الجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين
المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة
على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما ينسب الى
زينون وهو غير زينون الاكبر وطالما اعتصم به المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان
موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا
فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي

٣٥

ماكان حاضرا وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون بجميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب ان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور آنفا لنفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الجزء بين عندنا مسها لا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجيء حل الشبهة في اول فصول باب الحركة وكما في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى لآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر تلوه اذ انما يفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل اذ لا اجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من غير ان يكون لوجودهما ظرف لا زمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة منها في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حضوره فيظهر عند اراده ان اراد بالحاضر الآن وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه ولا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تألف الجسم في الجهم من اجزاء لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها لتشكل من انحاء القسمة امتنع التحليل في الجسم الى تلك الاجزاء لما ذكر في امتناع التألف منها لان الاجزاء التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها الجسم فيجب

ان يكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى بالفعل
ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد
بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلاً في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
وههنا شبهتان ربما تمسك بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها
لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في نفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب
تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء تأليفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة
الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم
تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليها من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر من هذا السبيل لجريان
التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف
الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان
لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاماً من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل
وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الآلات مثلاً وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة
لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تغشى وجه الارض بل تفضل
عليها والجواب ان لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتمييز الحس بين مواقع القسمة ثم
وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك
فليسلم ان خردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها
لو بسطت عليها واحدة فواحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرتها ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول
جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشي
الارض غير التعجب واما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض
تناهي الانقسام كيف يتبين باستحالته استحالة لا تناهي الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسماً لا الى نهاية

وجب ان لا يلحق سريع بطيئاً بل واتفاقي مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جراً الى ما لا يتناهى من الانصاف في انصاف فلا يأتي قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل ما لم يجزأ فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما لا تناهي القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه وغير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء اقسامه ينفرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكافراطيس وافيغورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا بها فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المؤلف وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب ويفهم من الشفاء انه جرى بين اصحاب الجزء اعني القائلين صريحا بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على هؤلاء ان احنوشا سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء الى الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد متروك ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا يفرغ ذرة من قطع نمل يسير عليها التجأ من تشبه بافيغورس من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة

واورد لذلك مثالا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ومع ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه بعضا فتبين ان الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى يتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء مع ما مر في ابطال تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم بذهاب القسمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للرام وان فرع اليه النظام وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات ، اقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول آخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن وبجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رايهم لا رايهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رايهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد عاد الكل ولو برات غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتالف من الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين هف والاخصر ان يقال من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية

فبطل راسہم بالکلیۃ وقد سددنا من قبل طریق ہربہم الی التداخل ثم انک عسی ان تعلم ما قد علمت فی الاجسام من اتصالہا
وامتناع تألفہا من اجزاء لاتتجزی متناہیۃ او غیر متناہیۃ وتحلیلہا الیہا وقبولہا القسمۃ لاالی نہایۃ من غیر وجود الاجزاء
فیہا بالفعل ان مقادیر الجسم اعنی الجسم التعلیمی الذی ہو کمیۃ الجسم ومقدار صورتہ الاتصالیۃ الممتدۃ فی الجہات والسطح
الذی ہو طرف الجسم التعلیمی من جہۃ انقطاع امتدادہ فی جہۃ فیکون ممتدا فی جہتین والخط الذی ہو طرف
السطح من جہۃ انقطاع امتدادہ فی جہۃ فیکون ممتدا فی جہۃ وکذلک الحرکۃ المنطبقۃ علی المسافۃ وکذا الزمان المنطبق
علی الحرکۃ تشابہ الاجسام فیما ذکر من الاحکام وتبین من ذلک ان لیس لشیء من المسافۃ والحرکۃ وزمانہا جزء اول
اللہم الا بحسب الفرض والافکل ما یفرض اولا یمکن فرض قسمتہ الی الجزئین متقدم ومتاخر ویکون جزؤہ المتقدم اولی
منہ بالاولیۃ وہکذا الا الی النہایۃ وسیاتیک ما یعرض من الشبہۃ فی اتصال الحرکۃ والزمان وحلہا **قلت الفصل**
الثانی فی احالۃ اللاتناہی فی العظم والتمادی فی الاجسام والکمیات المادیۃ المجتمعۃ المتسقۃ النظام یجب ان یکون
کل جسم ومقدار وعدد ذی مجتمع الآحاد متسق النظام متناہیا بالفعل والا فلیفرض آب بعدا وعددا ذا مجتمع الآحاد مترتبہا
غیر متناہ بالفعل فی جہۃ ولیفرز منہ آج جزء امحدودا فاذا فرض تطبیق جب او ما یساویہ علی آب بحیث ینطبق ج علی آ
فان لم یتفاوتا فی الجہۃ الاخری لتساوی الجزء والکل وان انقطع جب دون آب یکون متناہیا ولا یزید علیہ آب
الا بآج المتناہی فیکون متناہیا ایضا ولا یجری البرہان فی عدد غیر مجتمع او غیر متسق او بتطبیق جزء علی آخر لا یتم تطبیق
الباقی علی الباقی واما تجشم تطبیق جزء جزء تفصیلا فلا قدرۃ علیہ للوہم والحکم العقلی الجلی لا یظہر بہ الانقطاع بل مجرد
التفاوت وایضا لیفرض خطا آب غیر متناہ فی جہۃ ب وخط جد موازیا لہ متناہیا فی الجہتین فاذا حرک من طرف د
الذی بازاء جہۃ ب الی آب مع ثبات الطرف الآخر یحدث المسامتۃ لکن لا یتاتی حدوثہا مع غیر المتناہی لما قالوا
من انہ لا بد لحدوثہا من اول نقطۃ تکون معہا وکل ما یفرض فی غیر المتناہی اول نقطۃ للمسامتۃ فہی مسبوقۃ باخری
کانت المسامتۃ معہا قبل فانہ انما یلزم ان یکون لہا اول نقطۃ لو کان لہا اول آن الحدوث ولیس کما لیس للزاویۃ بل
لما اقول من انہا لو حدثت لکانت فی ای آن یفرض مع نقطۃ ولا تتصور الا بالمرور علی تمام ما قبلہا اعنی بانقضاء المسامتۃ
مع ما قبلہا من الخط الغیر المتناہی فی جہۃ عدم التناہی ولا یتاتی ذلک فی زمان متناہ وہذا یختص بابطال لاتناہی
الابعاد مطلقا وایضا لیفرض خطان خارجان من نقطۃ کساقی مثلث ولا یزال الانفراج بینہما یزداد بزیادۃ الامتداد
فلو بلغ الامتداد الی اللانہایۃ بالفعل کان الانفراج کذلک مع انحصارہ بین الحاصرین وخروج الامتداد عن المتناہی
بالفعل دون الانفراج المتزاید معہ غیر متصور ولو فرضت زاویۃ الانفراج کثلثی قائمۃ او ازید حتی یکون الانفراج بقدر

الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا الحكم مختص بابطال لاتناهي الابعاد فيما فوق جهة **اقول** الفحص ههنا عن امكان
اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل
تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شئ من هذه البراهين يتناول تلك على
ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون للشئ ذا كم اي لا يوجد له
ما يحد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشئ نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يعرض
له نهاية بالعرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل بمعنى ان الشئ مع كونه في نوعه بحيث يكون له
نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية بالفعل لا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد
طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة والمتسقة اي المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات
من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك
كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي
مجتمع الآحاد ومترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب
ونأخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى تساوى الكل والجزء وان انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بـ آج
المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آب يظهر الخلف ويجب
ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج
او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع
في امتداد او اتصال او اتساق كان بحذائه بعض معين بامثله من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع
الجملتين الناقصة والزائدة اذ اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان

۱۴۱

6/6

تطبيق في الخارج في ان ما متناه بين كل متجانسين شخصيين من المقادير والاعداد والمادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك ان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الاستداد على الاستداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم شخص فله حيز معين ذو وضع يتأتى فيه الاشارة سائر الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا للمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينتقض البرهان على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ والاستداد على الاستداد لينظر الانقطاع في احد الجانبين الاخر ان الاستداد في الاحاد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ ينتقل الزيادة بمال التساوي الى الجهة الاخرى واما الا الاتساق فهناك شيء يجوز الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا تمييز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء على جزء مفصلا فيقع في التطبيق ترتيب ولا يتأتى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك لانه ان اريد التطبيق الخارجي او الوهمي فلا يتم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة

٤٢

وزيادة فذلك حكم بالتفاضل لو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يظن ان اشتراط الاجتماع في الوجود ومنع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الباري فينقض متناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين اجزاء الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لا يصح ان يبتنى عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لنهض البرهان على تناهيها في جانب الابد ايضا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولا بان لا تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل ويحيله البرهان واما لا تناهيه في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده فلا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزيفه هو بان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والامر المتدرج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا حضورا عند الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اخترنا انه غير متناه ولم ينتهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اخترنا انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب ولو كان لا متعاقبا على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما بنى هو نفسه انتهاض البرهان

٤٣

في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل
لفقدان الترتيب والاحضار في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في البيان اعتبار يختص به البرهان على
احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لست احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من ضعف
التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشبث بشبهات
المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ
فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لم ينص على عدم تناول هذه البراهين للامور
الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما قيل من ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان في الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما
الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا
في الجهتين وليكن ج نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا افرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي
بازاء جهة ب الى آب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآب الغير المتناهي اي بحيث
يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة
لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه
تفرض المسامتة معها اولا تكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية فيكون المسامتة
بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع
الخط الغير المتناهي بحث ويرد انه انما يتم لو وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة
فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول
آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم
ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس هويته كالآن او
امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة

وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا النقطة نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى مادامت الحركة وكل من الآن الموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من الموجودات بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يعتزنا اولا يبقى زمانا بعدما حدث في آن كالصورة الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة بمقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودا في آن اصلا لا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه ثم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا ويجتمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث ثم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا النقطة منه وهذه المسامتة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا له ملاصقا لآن حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك

45

زمان يكون هذا الحادث موجودًا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اول هذا التفصيل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما و آخر متأخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول او لها هو آخرها ان اردت بالاول السابق عليه و بالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه او لا هذا ولا ذلك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها وكمسامتة الخط الخط المتحرك بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط الخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كبعد معين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ما شاء آخر آن ولا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لمحاذ لوجود آخر آن والزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه موافاة حد كمسامتة الخط الخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن واما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهدايته ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرفيه تزول الموازاة ويحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي

٤٦

فی جہۃ عدم التناہی بالتدریج ولا یتاتی ذلک فی زمان متناہ وفیہ ثالثاً ان تقول انہ یلزم ان یکون زمان المسامتۃ
غیر متناہ وفی جانب المضی فلا تکون حادثۃ او انہ یلزم ان یکون بین حالتی الموازاۃ والمسامتۃ مع آیۃ نقطۃ تفرض من
الخط الغیر المتناہی زمان غیر متناہ واوانہ یلزم ان لا یخرج المسامتۃ من القوۃ الی الفعل لانہا لا تکون الا علی نقطۃ ما
ولا تکون علی نقطۃ ما الا بمرور زمان غیر متناہ بعد الموازاۃ یکون فیہ الخط مسامتاً للخط الغیر المتناہی لکن لا علی ہذہ
النقطۃ وہذا البرہان یختص بابطال اللاتناہی فی الابعاد مطلقاً ولا ینہض علی ابطالہ فی الاعداد الثالث البرہان السلمی
وتقریرہ علی ما کان فی ثالث الزمان ہو انہ لو امکن وجود بعد غیر متناہ فی الجہتین فلیفرض خطان غیر متناہیین
خارجان من نقطۃ کساقی مثلث ولا یزال البعد بینہما یزداد بزیادۃ الامتداد فلو امتدا الی غیر النہایۃ کان البعد بینہما
کذلک مع انحصارہ بین حاصرین واعترض علیہ الشیخ فی الشفاء بانا لا نسلم انہ یلزم وجود بعد بین الخطین غیر متناہ
غایۃ ما فی الباب ان یکون التزاید الی غیر النہایۃ لکن لیس یلزم منہ ان یکون ہناک بعد زائد الی غیر النہایۃ بل کل
بعد فرض فہو لا یزید علی بعد تحتہ متناہ الا بقدر متناہ والزائد علی المتناہی بقدر متناہ لابد ان یکون متناہیاً وہذا
کالعدد یقبل الزیادۃ الی غیر النہایۃ مع ان کل مرتبۃ من مراتبہ فی النظام الغیر المتناہی عدد متناہ لا یزید علی مرتبۃ اخری
تحتہا الا بواحد والجواب ان العقل یحکم قطعاً باللزوم بین لاتناہی الامتداد بالفعل وبین لاتناہی الانفراج المتزاید معہ
کذلک اذ خروج الامتداد الی اللاتناہی بالفعل بدون خروج الانفراج المتزاید معہ عن التناہی غیر متصور وما یصلح منہما علی ذلک انہ لا ریب
فی ان خروج خطین محیطین بزاویۃ لا الی نہایۃ انما یمکن اذا کان ہناک سطح غیر متناہ فی الجہتین فلولا استلزام اللاتناہی فی الامتداد
اللاتناہی فی الانفراج لم یحتج الی لاتناہی السطح فی الجہتین وکون کل من الابعاد المعینۃ المفروضۃ بین الخطین وتر الزاویۃ
متناہیاً انما ہو لکون الساقین ایضاً کذلک فان تعذر ذلک فی امکان اللازم لم یقدح فی المقصود وبالجملۃ فاللانہایۃ ہہنا فرضت
حاصلۃ بالفعل فی الخطین فیجب ان یکون الانفراج بینہما ایضاً کذلک بخلاف الاعداد فان اللانہایۃ ہناک لیست بالفعل بل
ہی لاتقفیۃ بمعنی ان کل مرتبۃ تفرض منہا یمکن ان یزداد علیہا ولا ینقطع النظام عندہا وقد یفرض زاویۃ الانفراج
کثلثی القائمۃ حتی یکون الانفراج بقدر الامتداد او ازید من ثلثیہا حتی یکون الانفراج ازید من الامتداد وحینئذ
یکون الامر اظہر وہذا البرہان کما عرفت الاشارۃ الیہ یختص بابطال اللاتناہی فیما فوق جہۃ **قلت الباب الثانی**
فی المکان وفیہ فصلان **الفصل الاول** فی آنیۃ المکان وتحقیق ماہیتہ یکاد ان یکون من الفطریات

ان ہناک مایسکن الجسم فیہ وینتقل عنہ والیہ ویسمی المکان والنقلۃ شاہدۃ بہ ولولاہ لم یکن فوق ولاتحت ولم یختلف الحرکات الطبیعیۃ بالصعود والہبوط وقد بلغت قوۃ امرہ الی ان اتخیل العامی یمنع وجود شئی لا فی مکان ویوجب بعدا قائما بنفسہ حتی یوجد فیہ الاجسام ثم المکان یطلقہ العامۃ تارۃ علی مایستقر علیہ الجسم وتارۃ علی مایکون فیہ وان لم یستقر علیہ فیجعلون السہم ینفذ فی مکان فاذا توسعوا اطلقوہ علی مایسع الشئی ولو مع غیرہ واذا تضیقوا خصوہ بما یختص بہ وہذا لہ بحث عنہ ویتیسر لک مما علمت من لوازمہ الانتقال الی انہ حاو یختص بالجسم من غیر دخول فیہ او قیام بہ فہو اما بعد غیر مادی مساولہ فی اقطارہ او السطح الباطن من الجسم الحاوی لہ المماس للظاہر منہ واما الجسم الحاوی فمن ترعرع یسیرا من العامۃ یجد ثخنہ لغوا فی الاحاطۃ فلا یجعلہ مکانا حقیقۃ لہ بہذا المعنی بل سطحہ والاول باطل والا لکان اما فراغا موہوما لیس لشئی فی الخارج وقد لاح بطلانہ واما بعدا مجردا موجودا وہو باطل ایضا اذ یکون متناہیا ببرہان التناہی فیکون مشکلا لکنہ بذاتہ ولوازمہ لا یترجح لہ حد دون حد فلا یکون الشکل لہ من ذاتہ او لوازمہ فیجوز تبدل شکلہ المستلزم لجہۃ القوۃ المحوجۃ الی المادۃ فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی الاجسام طبیعتہا البعد لا المادۃ فلو وجد مجرد امتنع من ان یداخلہ ابعاد الجسم فلا یکون مکانا لہ فالحق ہو الثانی واما قول اصحاب البعد ان وجودہ ولو برفع الجسم فطری ولذا سموہ مفطورا وانہ لو کان المکان ہو السطح لم یکن لبعض الاجسام مکان ولکان الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح متحرکا فالجواب منع الاول بل ہو الوہم لاختلاف الاجسام یتنبہ لتعاقبہا وانقطاع بعضہا ببعض بخلاف الابعاد فیظنہا لتماثلہا باقیۃ بعینہا ولا یقدر الفہ بہا علی فرض زوالہا وایضا انما یدرک العامی من الہواء البعد دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بالعکس والتزام الثانی وان کان بالوہم لعدم الفہ الاجنافی المکان یوجب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقۃ مایکون سبدا الاستبدال فیہ ولا کذلک الطیر فہو ساکن ان ارید بہ ما لا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی وحالہ لترک علیہ مکانہ حفظہ اولیس بساکن ایضا ان ارید بہ مایکون فی مکان واحد زمانا **اقول** ہہنا مقامان المقام الاول فی اثبات المکان اعلم ان الشئی قد یتصور بعارض فیبحث عن وجودہ قبل تحقیق ماہیتہ فالمکان یتصور بما یسکن فیہ الجسم وینتقل عنہ والیہ ویتکلم فی وجودہ وان لم یعلم بعد ان ما ہذا شانہ ما ہو فنقول یکاد ان یکون وجودہ فطریا وان خالف فیہ کثیر فنفاہ بعضہم واثبتہ آخرون فی التوہم دون الخارج فکان توہمہ للاجسام عند اولئک من قبیل توہمہ للباری تعالی عندہم ولا علی نحو من توہم المناطق والمراکز للافلاک ویشہد علی وجودہ اولا النقلۃ فانہا موجودۃ بالضرورۃ وہی مفارقۃ شئی لشئی وکل ماسوی المکان ربما یبقی معہا فہی مفارقۃ المکان

٩٨

٧٩

وثانيا ان الشئ انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق والتالي باطل بالضرورة وثالثا
انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم يختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك البعض صاعدا بالطبع
الى فوق والبعض هابطا الى تحت فيكون مطلوب بذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعا فان نوقش بان النقالة
مفارقة بوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام يصيرورة الشئ فوق او تحت ايضا بذلك في المطلوب او المهروب
بالحركة الطبيعية ايضا ذلك فاقول ذلك الوضع والترتيب ان كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون
جسم محاطا بكليته اما بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من الحاوي يحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه
وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك اليها الجسم
ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل
فيكون هو المكان اولا نوجب هنا ان يكون سطحا البتة ولا نعني بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي
سنحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان
جسما وثبت تراكم الاجسام وعاد الى الاول اذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهورانيته الى ان التخييل العامي يمنع وجود شئ مطلقا الا في مكان
ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخييل الطباقة على ابعاد المتمكن واما قيامه
بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق مهيته اعلم اولا ان العامة
يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون الهواء حين
تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشئ ولو مع غيره كالبيت والدار
حتى كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان لجسمين كما لا يكون جسم في
مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما تفحص عن حقيقته ولعلك تيسر لك بما علمت عن لوازمه
الانتقال الى لوازم اخر تكون شركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص
به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث
ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالان يتأتى فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان
حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواءه على الجسم
بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح

فعلى الاول يجب ان يكون بعدًا غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى لم يكن حاويًا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانًا ثم يجب مساواته للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يخبر ان يكون قائمًا بنفسه لما يعرف في موضعه ولا ان يكون قائمًا بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائمًا بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويًا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو محدد او انه البسيط الملاقي للبسيط تامًا محيطًا كان او محاطًا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه وبسيط محويه زعمًا منهم انه لابد ان يكون لكل جسم مكان او ان حركة الفلك اينية زمانية فلابد لها من مكان كله باطل لا يستحق ان يلتفت اليه وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل من ترعرع وتدرج قليلًا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي لغو في الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانًا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلينظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدًا غير مادي مساويًا للجسم في اقطاره باطل والا فاما ان يكون فراغًا موهومًا ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدًا مجردًا موجودًا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون وان كان قد يعزى اليه ما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمي البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقًا وذلك انه يجب ان يكون متناهيًا لبرهان التناهي فيكون مشكلًا لكنه بذاته ولوازمه لا يقتضي له حدًا دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدًا وشكلًا معينًا كان للجزء ما للكل ولم يكن كل وجزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لجهته

القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارًا لها لو امكن توهم المقدار مجردًا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالمهية شيئًا والثاني منهما يبطل كون المكان بعدًا مجردًا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئًا فاو جد بعد مجرد منع من ان يداخله الاجسام فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا يسمع البرهان يقضي باستحالته بجيد ويكاد يوسوس في سر كبيده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالمهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغى اليه ويعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالمهية لكنهما يشتركان البتة في نحو المسوحية والمساحة يقينًا ولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في المهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين دون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انتقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فافهم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا يقنع الناظر وان لم يفهم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح

الباطن من الحاوی المماس للظاہر من المحوی کما ہو رأی المعلم الاول و المشائین و اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منہا
بایکاد یریغ العلم او یقاعہ لو لم یتنبہ علی فسادہ فلنوردہ اولا و نبطلہ ثانیا قال اصحاب البعد الموجود منہم خاصۃ ان وجودہ
ولو بغیر الجسم و کذا حلول الاجسام فیہ مفطور علیہ البدیہۃ فان الناس کلہم یحکمون بان ما بین اطراف الاناء بعد اتیعاقب
علیہ الماء و الہواء و یبقی بعینہ معہما فلا یکون ہو القائم بہما بل ہو المکان لہما و حینئذ لا یحتاج فی اثباتہ الی برہان
و ما اوردوا لابطالہ سفسطۃ یعارض حکم الفطرۃ فلا یتکلف الجواب عنہ و کانہم من ہہنا سموہ مفطورا ای مفطور علیہ
البدیہۃ او ارادوا انہ مفطور علی حدۃ لا موہوم و لا مادی او انہ اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتی ان الشیخ حکی
ان استودوس الشاعر لما اراد ان یحدث فی شعرہ عن ترتیب الخلقۃ لم یر ان یتقدم علی وجود المکان شیئا فقال
ان اول ما خلق اللہ المکان ثم الارض الواسعۃ و قالوا کلہم لو کان المکان ہو السطح المذکور فلو حوی کل جسم جسم لذہب
ارتکام الاجسام لا الی نہایۃ و ہو باطل فیجب ان ینتہی الی الجسم لا یحویہ جسم فیلزم ان لا یکون لہ مکان و قالوا ایضا انہ
لو کان المکان ہو السطح المذکور یکون الحرکۃ ہی المفارقۃ من سطح کذلک الی آخر فالطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب
الریاح یکون متحرکا لتبدل السطوح من الحاوی و ہو الہواء علیہ و کذا الحجر الواقف فی الماء الجاری و قالوا ایضا لو کان
المکان ہو السطح لکان المسافر المحفوف ظاہر بدنہ بکر بائس ساکنا و ان ساح مشارق الارض و مغاربہا و الجواب عن
الاول اعنی ما ادعاہ اصحاب البعد الموجود من فطرۃ البدیہۃ علیہ منع ذلک بل انما ہو عن اغلاط الوہم لان الاجسام
مختلفۃ و الابعاد متماثلۃ و اذا تعاقبت الاجسام علی مکان تعاقبت ایضا ابعادہا علیہ لکن الوہم یتنبہ لتعاقب الاجسام
لتخالفہا و یلتبس علیہ الامر فی الابعاد لتشابہہا فیظن ابعادا بعینہا باقیۃ و کذلک یتنبہ لانقطاع جسم بجسم آخر
یخالفہ فیجد مکان الاول بدون الثانی و مکان الثانی بدون الاول و لا یتنبہ لانقطاع بعد بآخر لتشابہ الابعاد فیجد
البعد متصلا اذاہبا ذہاب المکان فیتوہم ان المکان ہو البعد و ہہنا سبب آخر و ہو انہ انما یدرک العامی من الہواء البعد
دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بلا عکس کما سیاتی و عن الثانی و ہو الزام ان لا یکون مکان لبعض الاجسام لتزام
ذلک فان بطلانہ غیر ضروری و لا مبرہن علیہ نعم الوہم انما الف من الاجسام ما لہ مکان فزعم ان کل جسم لہ مکان
بل یزعم ان کل موجود لہ مکان فکما لا یکون زعمہ ہذا حجۃ لا یکون ذلک حجۃ ایضا و عن الثالث و ہو حدیث الطیر منع
لزوم تحرکہ بمنع ان الحرکۃ حقیقۃ ہو مطلق تبدل الامکنۃ علی متمکن بل المتحرک بالحقیقۃ ما یکون مبدأ الاستبدال فیہ و لا
کذلک الطیر المذکور فلا یکون متحرکا و سیاتیک بہذا زیادۃ تحقیق ان شاء اللہ تعالی و اما انہ ہل یکون ساکنا فان ارید
بالساکن ما لا یتحرک و من شانہ الحرکۃ او ما لا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی و طبعہ و حالہ و ترک علیہ

٥٢

مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد مايكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل
بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على انه ان سُلّم لهم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا
بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ
ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون الميا فرانه ان اريد بالسكون ما يقابل
الحركة الاينية الحقيقية فنلتزمه ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضي بكونه متحركا في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا
فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به
كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء** واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن
متمكن والا فخلوه اما ان يكون لاشيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت
اصحاب الخلاء انه لو كان لم يكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين تكون
لامحالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض اليهم حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولاشك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان
الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان نجعل للمعاوقة
على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة
لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم
في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ تنبهوا بان اللمس ربما يحكم بوجود الهواء بمقاومته
اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء والشبهات اضطرته
الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال
المالي له عنه الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك ايضا يجب ان يملاء ما خلاه هذا فيدور وهلم جرا وانه اذا رفعنا
باطن اصبعنا دفعة عن سطح املس يماسه بحيث لا يتخللهما ثالث فاما ان ينتقل ما يملاء ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف
يجب خلو الوسط ويحل للاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فيجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة
ولابد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد

الموجود ومنهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعني مكاناً ليس فيه متمكن والبعض الآخر من مجوزيه اصحاب
السطح كانه احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلاء ذلك السطح عن متمكن فحشوه
اما ان يكون لاشيئاً محضاً وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعداً مجرداً وقد ابطلناه ولو شئت قلت يمكن الرأس
من غير بناء على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لاشيئاً محضاً لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان
سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خالياً عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقدار
فلا يكون لاشيئاً محضاً بل بعداً مجرداً وقد ابطلناه او سطحاً فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تكذيب اصحاب
الخلاء ويشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة ولتكن ميلاً معيناً
وتكون لا محالة في زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من
زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك مسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته للمتحرك
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة
مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال الميل انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون الميل هو الحركة
فيه لا نفسه لانا نقول اولاً ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانياً انا كما
اومأنا اليه انما نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا
كلام معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه وقد اعترض على الحجة بان الميل لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض مساواة
على نسبة مخصوصة فجاز ان يكون الميل هو تلك المقاومة اذا جامعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج الى ان
نجعل للمقاومة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساوياً لزمان حركة

في مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة ايضاً صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم مقاومة وهذه
المقدمة ايضاً صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه
المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من
الحركات في الخلاء حركة في الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير هذا الجواب بنمط آخر هي انا لو جعلنا الملزوم اللازم صدق
حملية هي ان الحركة مع مقاومة مثلها لا معها يرد عليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل
مع فرض مقاومة مخصوصة ايضاً فجاز ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحركة فيه لكنا
نجعل الملزوم اللازم صدق شرطية هي انه لو امكنت مقاومة مخصوصة كانت الحركة في مقاومة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها ولا يتوقف لزومها على
امكان مقاومة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم
كذب الشرطية لان تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت
وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك غشما كان على عشياً لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي
على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضاً لكان واجبا بالذات وليس كل
محال يستلزم كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك
محفوظا في الحركات ويزيد قدراً آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلاً يكون في القدر الذي
بازاء نفس الحركة والحركة في الماء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان
استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة في ذلك الزمان وتكون لامحالة في مسافة ومنطبقة على
الزمان والمسافة وكل منهما يقبل القسمة الى غير نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضاً فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء ما حركة ايضاً فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان
فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم نرتب قياساً فنقول بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء يكون لامحالة بميل معين

فيمكن ان يتحدد زمان الحركة بذلك الميل و المسافة ويكون ذلك محفوظا فى كل حركة بذلك الميل فى ذلك القدر من المسافة
ويزداد الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل و يتفاوت هذا الزائد تبعا وتبها والجواب ان الحركة فى اية مسافة كانت
انما تستدعى مطلق الزمان اذ اى قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة فى مسافة يمكن ان يقع حركة فى تلك المسافة
فى اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضى الحصول فى المكان فكيف تقتضى التراخى فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان
لا تتمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت الحركة فى المسافة التى بينها واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان فى
اى حد فرض منه يكون الحركة فى اقل منه اسرع وهى بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهى اليه فالميول الطبيعية لا يمكن
ان يتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها
بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد من السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة فى مسافة معينة بحد
من السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار
المسافة والقوة والمقاومة فاذا نصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تنصفت السرعة وتضاعف الزمان واذا نصفت المقاومة تضاعف السرعة ونصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اى واحد من
الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان الكل انما يتحدد به لا ان قدرا منه يكون بازاء الباقين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف
بحسبه فقد لاح انه لا بد فى تحديد الزمان فى الحركات الطبيعية من معاوق وكذا فى القسرية اذا كان القاسر طبيعة
بقى ههنا اشكال ان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة فى مقامين تارة فى اثبات المعاوق الخارجى
وابطال الخلاء بفرض حركة فى خلاء وحركتين فى ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة
زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة فى الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة فى اثبات المعاوق الداخلى فى الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعى
وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعى فى مسافة محدودة ولثان مع معاوقة ميل طبيعى
ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثانى كنسبة زمان حركة الخالى الى زمان حركة الثانى فيكون زمان حركته
كزمان حركة الخالى ويكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه فى المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق
المعاوق لا على خصوص شئ من قسميه لا على كون المعاوق الخارجى ملاء فنقول فى المقام الاول ان فرضت الحركة
فى الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد فى تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلى
او خارجى غير قوام الملاء فالحركة فى الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة فى مساواة زمان الحركة

٥٦

في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل المعاوقين فيهما على المعاوق في ثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات في حد اذ كلما فرض باشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة واكتفى في احدهما على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق اصلا يمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة ميل بمثل ما عرفت وانظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانه ان وجد هناك خلاء وارسل فيه جزء منفصل من الارض تحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي البتة لان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او انقضت قوة واحدة امورا متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه واما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتشابه اجزائه

بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما جوز لكن الشيخ قال ان
النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين القاوم للحركة كما يحس
في المتحرك طبعا اذا قووم فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا يتم
الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء فيها فغني عن المعاوق
الداخل في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل
واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة
من متقض مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن
ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل
ولضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا
ان طبيعة المتحرك او القاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول
في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتصل بذلك المعاوق ميل
طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في
اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان به فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه حقيق بتأمل دقيق عسى
الله ان يأتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول
في المكان فلا تقتضي تراخيه وليس هناك امر آخر يقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق
يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس ينكسر
به الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوقه عن مقتضاه من سرعة الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري
مثلا فيكسر قوة الميل ويتحدد به ميل ضعيف فيجوز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما جبل
الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بموجود ثم تمكنهم في الاجسام الموجودة
هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل الاناء
خالية فاول من رام تنبيههم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالمس ان الهواء جسم فمن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء
صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء ابتهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير مداخلة

٥٨

٥٩

جسم آخر فالتالي باطل فان المائع المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد واما اذا كان هناك خلاء

مع ذلك متباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملاء ذلك الخلاء اخرى ومنها انه لولاه لتحرك

العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك حينئذ في مكان يملاه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه والمالي له فيه لامتناع

تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى

مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فليتامل في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي

لهذا الملاء يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك وايضا يجب ان يملاء المكان الذي

خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان مالياً لما انتقل اليه هذا المتحرك بل غيره وكذا الكلام في مكان ذلك الغير

وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا فرضنا سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم

رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا صفحة لمسار ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان

ما يملاء الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط

خاليا واعلم ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض

او للمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من

الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهب الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين

كل منفذين سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح على ان

الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا ولو جادلنا لم يكد سعيه يرجع الى

طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية

بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح المستوى

او المستدير الا على نقطة او نقاط ويحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح

في العلم الاعلى فيجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف

اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد افتراق كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى

ان المائع يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي عن بعض مكانه

للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلي عن شيء من مكانه ويحل الثالثة بان

ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه

ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة فى زمان الحركة وكذا فى كل آن يفرض فى ذلك الزمان
غير الآن الذى هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون
طرف حصولها آناً اصلاً لكنها انما تحصل بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض فى زمان الحركة كان قبله قدر
من زمان الحركة كانت فيه اللاماسة فيجوز ان يتحرك فيه الجسم المائل من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق
قلت الباب الثالث فى الحركة ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة فى المحسوسات ان كان
غنياً عن آداب النظر فى اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم
البحث عنه عمد فى تعيين المراد الى قول ضابط يتفصل للمفهوم المجمل وان لم يك فى نفسه اوضح بل مساويا لذلك انجلى
واحتسب عما يشبه الدور تمييزاً للمرام وتمهيداً لما عسى ان يبنى عليها الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل
تفسيرنا الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون تدريجا وهذا
ما يعنى بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا
يسيراً يسيراً انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند مدرك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل ٦٠
لا دفعة او لا فى آن او تدريجا او يسيراً يسيراً لكن كل ذلك ينطوى على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة
من وجه له ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته للشئ انما هو
من حيثية كونه بالقوة فى ذلك وفى هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد
وهو ايضا بالقوة ظاهراً فى حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هى كمال اول
لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اى جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهرى او عرضى لا يتعلق بكونه
بالقوة ثم ان اسم الحركة ينتظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهى الامر المتصل المعلوم القصاف المتحرك به بين المبدأ
والمنتهى بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهى وان كانت موجودة فى الاعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع
الاجزاء بل على التقضى والتصرم على حذو ما يعنى الزمان فلا يكون هى ولا شئ من الاجزاء المفروضة فيها المماثلة فى حقيقتها
لها بحسب وجودها العينى موجودة فى آن وانما لها الوجود القائم الحاصل فى آن فى الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهى كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون فى كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى
فى حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده فى الزمان

على سبيل الانطباق عليه بل كل آن فرض فى ذلك الزمان يكون موجودًا بعينه فيه وقد يشكك فى وجودها بأن المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولم يوجد للشئ قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبأن الجسم موجود فى آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفى اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبأن الحاضرة هى الموجودة وهى غير متجزية وتلحقها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفى وحدتها بأنه كيف يتأحد حقيقة من امور يستحيل اجتماعها فى الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا شطر من حركته مضى وشطر يأتى فلا يتأحد زمانا بها ويزاح الاول بانها موجودة لا فى آن الانتهاء ولا فى شئ من الآنات المفروضة فى زمان وجودها بل فى كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فى الآن وبذلك يحل الثانى فان الجسم من حيث وجوده فى آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها فى زمان واحد فان تقسمت كانقسامها الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل فى الآن وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة بمعنى الواقعة فى آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود فى الماضى والمستقبل وان عدمتا فى الآن والخامس اذ ليس هناك امور بالفعل بل يقسمها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك فيما هو قار الذات موجود فى آن او فى زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ انقسامها الى المضى والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانا نتفحص الاقيسة على نفى الوجود فى آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وامثالها مما يدرك بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة فى المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات وهى وان كانت بجلائها غنية عن اعمال الفكر فى اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل او تجوز على معان متخالفة بحيث ربما يقع اشتباه فى المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها فى تعليم الفلسفة قصد فى تعيين المراد بها الى قول ضابط اى مطرد ومنعكس يكون فيه تفصيل للمفهوم الجملى لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد به وان لم يكن هذا القول فى نفسه اعرف من المعرف بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد لما يبتنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشئ احكام مبنية على جهات متضمنة فى مفهومه لا تتبين ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا لكن يراعى فيه ما يراعى فى التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا

تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اخل بشرط و ذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء
الموجودة لا يمكن ان يكون شئ منها بالقوة من كل وجه و هذا و ان كان حقه ان يسلم ههنا و يبين فی الفلسفة الاولی
لكن لقلة المؤنة فی بيانها نقول لو كان شئ بالقوة من كل وجه لكان وجوده فی نفسه بالقوة فلا يكون شيئا
موجودا بالفعل هف و لكان كونه بالقوة ايضا بالقوة و هو مع انه خلاف المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له
و غير حاصلة بل الموجودات منحصرة فی قسمين منها ما يكون بالفعل من كل وجه كالبارى تعالى و معلولاته المفارقة و لنتصور
ذلك ههنا الی ان يصدق به حيث نبرهن و منها ما يكون بالفعل من وجه و لا اقل من كونه موجودا او متصفا بالقوة
و يكون بالقوة من وجه آخر ثم شان كل ذی قوة ان يخرج منها الی الفعل القابل لها و لو امتنع الخروج اليه بالفعل
فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة و قد يكون بتدريج و هذا الاخير هو الذی يراد بالحركة عند الفلاسفة و لا تحقق
الا فی مقولات نعدها بعد و ان كانت قد تطلق علی كل خروج و لو دفعة فتتاتی فی كل مقولة و قد تطلق علی الخروج الی
اين فلا تتاتی الا فی الاين و كان يهون علينا ان نقول فی تفسير الحركة انها خروج من قوة الی فعل لا دفعة او لا فی
آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لولا ان التدريج و قولنا يسيرا يسيرا يوخذ فی حدهما الزمان و الدفعة يوخذ فيها الآن
و الآن يوخذ فی حده الزمان و الزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوی علی نحو من الدور فلذلك سلك المعلم
الاول فی تعريف الحركة مسلكا آخر و ذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك و يتدرج الی ذلك الوجه
حتی يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو بارزة من نحو من القوة و تحلى بنحو من الفعلية كذلك تحركه
و تدرجه اليه اذ هو فعلية بازاء انها قوة فربما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل و ايضا انما يصل المتحرك الی كماله الذی
يتحرك اليه بالتحرك و ما به يصل الشئ الی كماله كمال له و هذا الكمال اعنی التحرك اول بالنسبة الی ذلك الكمال الذی
يتحرك اليه و كماليته هذا الشئ انما هو من جهة كون الشئ بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة فی ذلك
الكمال الذی يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه و ثانيهما كونه بالقوة فی
هذا الكمال الذی هو التحرك فان التحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو و ان كان معنی التوسط الذی نشرحه حاصلا له
تاما بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا و ذلك من جهة الحركة المتصلة التی بها الوصول

٦٢

فانه مالم يصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو مادام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التى لا يتفرع عنها كمالات اخر حتى يكون هى اول بالنسبة اليها لا سيما اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التى هى لما بالفعل من كل وجه ولا التى هى لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهرى كالانسانية او عرضى كالاسودية لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناسب للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهى الامر الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها فى الاعيان فطرى لكنه لا على قرار بالذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة فى آن ما البتة بل على التقضى والتصرم فلا تكون موجودة الا فى زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد اى متصل فى ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا تجزى احدهما تجزى الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا فى جزء بازائه من الزمان وكل آن يفرض فى الزمان فاذ هو ليس ظرفا للزمان بحسب وجود الزمان فى الاعيان ولا جزء منه ليس ظرفا للحركة بحسب وجودها فى الاعيان ولا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزءين مفروضين فى الزمان يكون احدهما قبله وماضيا بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلا كذلك وتنقسم الحركة ايضا الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فيها من الحركة ثانيا وبالعرض ولا يكون الزمان ولا الحركة ولا شىء من اجزائهما موجودا فى آن اصلا وهذا هو المعنى بكون الزمان والحركة غير قارين فى الاعيان وانما لهما الوجود القار فى الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ ينفيان الوجود القائم فى الاعيان عن الحركة القطعية ويثبتانه لها فى الاذهان فقط انما يعنيان به نفى الوجود الحاصل فى الآن عنها فى الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثانى من المعنيين للحركة الذى هو بالحرى ان يكون الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشىء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون فى كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى فى حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعا ان للمتحرك فى زمان التحرك وفى كل آن يفرض فى ذلك الزمان حالة لا تكون له فى زمان السكون ولا فى الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هى الحركة القطعية لانها لا توجد هى ولا شىء من ابعاضها فى آن بل هى ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشىء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه فى حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة فى جميع

حدود ذلك الوسط ولا يمكن ان ههنا حدودا شخصية موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وآن
الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك
لزم اما تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انبتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون
واحد في زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان
بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلفت نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا فلا يوجب
تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة
نسبة الطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك
المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة
وكل آن يفرض في الزمان فانه وان لم يكن بد في وجوده هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن
ليس كل ما لا يوجد الا في حد شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو
بزينون الاكبر وكان برماندس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة
ووجهوا الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود
الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده
ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن
غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين
ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان معا فان كانت واحدة منها موجودة يكون
الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة
ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل تكون
متمايزة في الوجود ثم اذا زالت هذه يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متمايزة
في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل
ان يتألف حقيقة وحدانية من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت

٦٤

واحدة كانت فی زمان واحد ولا شیٔ من الحرکة کذلک اذ کل حرکة فانما یتوہم لہا وجود ما دام المتحرک بین المبدأ والمنتہی وہی حینئذ منقسمة الی ماضیة زمانہا ماض ومستقبلة زمانہا مستقبل فلا تکون فی زمان واحد فہذہ ستة شکوک ویندفع الاول بان ما ذکرتم انما ینفی وجود الحرکة فی آن الوصول وکذا فی کل آن یفرض فی زمان کون المتحرک بین المبدأ والمنتہی ولا یلزم منہ انتفاء وجودہا فی ذلک الزمان علی سبیل الانطباق علیہ بحیث یکون مجموعہا موجودا فی مجموعہ واذا انقسما فی الوہم یکون کل جزء من الحرکة فی جزء من الزمان ولا یکون تلک الحرکة ولا شیٔ من اجزائہا التی کل منہا حرکة ایضا فی آن اصلا لا فی آن ہو طرف ذلک الزمان ولا فی آن یفرض فیہ حدا مشترکا بین جزئین منہ فان الوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن فربما یکون الشیٔ موجودا فی الآن دون الزمان وربما یکون بالعکس وربما یکون موجودا فیہما وقد عرفت ذلک فیما مر وربما یکون موجودا مع علوہ عن الزمان والآن کما سینکشف لک بعد وبہذا یندفع الشکوک الباقیة ایضا اما الثانی فلانہ لما عرفت ان الآن لا یکون ظرفا للحرکة فالجسم من حیث وجودہ فی آن لا یصلح للاتصاف بالحرکة فلا یصلح للاتصاف بالسکون ایضا اذ السکون ہو عدم الحرکة عما من شانہ الحرکة ولا یلزم من ذلک التوسط بینہما وانما یلزم لو انتفیا عما یصلح للاتصاف بہما واما الثالث فلان الحرکة موجودة بوحدتہا فی زمان واحد ولیس فی الحرکة ولا فی الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فیہ ایضا فاذا فرض آن فی الزمان وانقسم الزمان بہ فی الوہم الی ماض ومستقبل کانت الحرکة ایضا ماضیة ومستقبلة ولم یکن واحدة منہا معدومة مطلقا بل فی الآن ومع الاخری انما یمتنع الاتصال بین الموجود والمعدوم الصرف لا بین موجودین فی زمانین متصلین ویکون شیٔ منہما موجودا فی آن ولا زمان الآخر واستوضح ذلک بحال الجسم بالقیاس الی المکان فانہ متصل واحد موجود فی مکان واحد فاذا جزی فی الوہم الی جزئین کانا غیر مجتمعین فی المکان ویکون کل منہما معدوما فی مکان یوجد فیہ الآخر وکذا فی الحد المشترک بین المکانین ولا یلزم من اتصالہما اتصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انہ لا حرکة فی آن فلا یکون ہناک حرکة حاضرة ای واقعة فی آن حاضر بل ہی اما ماضیة بالنسبة الی ذلک الآن او مستقبلة وکل من الماضیة والمستقبلة وان کانتا معدومتین فی الآن فہما موجودتان فی الزمان الماضی والمستقبل لا یقال اذا قیل بالوجود فی الماضی فاما ان یراد ان وجودہ مقارن بوصف المضی فیکون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنی للمضی الا الانقضاء او ان وجودہ کان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجودہ بزوال الحضور فیجب ان یکون موجودا فی آن فما لا یکون موجودا فی آن لا یکون موجودا فی الزمان الماضی وتفصیلہ ان وجودہ لو کان مقارنا بوصف المضی فہو متصف فی الآن بالمضی فیلزم ان یکون موجودا فی الآن وان کان مقارنا بوصف الحضور

لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضيته الآن وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان في نفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه وكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالمضي من الزمان موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن وصادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والمائية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيتها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة الزمان ووحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واتفق في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه وانا رأموا بذلك انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا ينتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة ولا منفصلة بل هي غير متجزئة واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن وشكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين انهم رأموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو مجة الفلسفة

ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذى هو بازاء الحركة التوسطية
ويرتسم منه فى الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود فى الاعيان انما هو راسمها
ولعمرى ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل
على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول فى كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود فى الاعيان الى القار
وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد فى الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه فى موضعه ثم انهم اطبقوا
على ان الزمان هو مقدار الحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة هى القطعية فيجب ان يكون هى ايضا موجودة
فى الاعيان واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العينى اما الوجود الذهنى فهما قاران فيه اذ وان
كان حدوث ارتسامهما فى الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك ناهض فى اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء
كان فى الاعيان او فى الاذهان وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان فى الاذهان تدريجا فلا يجدى نفى الوجود
العينى شيئا ويجب الرجوع فى تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود فى الآن وحينئذ
يندفع الشبهة عن وجود الحركة والزمان فى الاعيان **قلت** واذ لابد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو
المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين فى الفلسفة الاولى وخصوصا ههنا لان الجسم الطبعى من
حيث هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه وكذا لابد من مبدأ ومنتهى بالفعل
او بالقوة تكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة
او ما يجرى مجريها تقع هى فيها ومن زمان يقدرها فهى متعلقة بهذه الستة وهى ان لم يعلم فيها صريح التواطؤ
والبراءة عن شبهة التشكيك فهى اخرى بان يكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان بعد
النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج فى مقولة واما ما ظن من ان الحركة فى كل مقولة هى من تلك المقولة
فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة فى تلك المقولة بل من الجوهر ايضا سيال هو
الحركة فى الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع فى السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول
عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقى فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة مخالفة
بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين فى مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة
من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هى ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزايد فى
الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة فى الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه

٦٧

غير ما كان قبل لاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر
محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين
ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة
ولا تج بذلك انها يتاتى في الجوهر اذ لابد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك
فرد مما فيه الحركة والهيولى لا تحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات الموضوع
ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى الاعراض فجاز ان
لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها
من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما يوهم ان في
الجوهر حركة لكن سلسلة تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا او ينمو
الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية وليصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم
الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل
٦٨ فلا حركة فيها ايضا واما اطلعك على فقه الامر في ذلك وهو ان التدريجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن
بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل
ولا بعد فلا حركة فيه اما الحركة التوسطية فهي وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك
في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان
يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطئ من احدهما الى سريع
شديد وبالعكس ففي المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر
الفعل والانفعال واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في
السرعة والبطؤ وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات آخر فان تاتت الحركة فيما لحقته بالذات
تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا في
المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم ان لا حركة في
الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع ليصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتتكون دفعة

٦٩

ولا يدري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع محال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال وحدة حيث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين ويخل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان تنقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يعتبر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثمه **اقول** ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة وما يجري بجريها متوسطة بين المبدأ والمنتهى يتدرج فيها هي ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما ستبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك بمعنى زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه لجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك دائما واحيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاوين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض هاربا عن بعض باي شرط اخذته واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كما في مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الآن يستوي في المسافة اليه

حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الفلك مثلا فتكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينها تقدم وتأخر ومسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي ولنقل المذاهب في ذلك ثلثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات بالتشكيك والكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان يجعل مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق معه وان كان الاول لم يكن السواد شيئا لكما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول وزيادة

منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبيين فى موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هى ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبيين فى موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة فى الوهم الى العدد الاول وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة فى الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ فى التزيد وينفرض فى كل آن بينهما فرد غير ما ينفرض فى آن آخر وقس عليها الحال فى الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك فرد محصل بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما ينفرض له فى كل آن من الآنات المفروضة فى زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير ما ينفرض له فى آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالى الآنات ثم هى غير متناهية ومحصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهى بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح بقى ان لا يكون شىء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التى فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث ينفرض له فى كل آن يفرض فى زمان التحرك فرد منها غير ما ينفرض فى آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة فى مقولة هو هذا لا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة فى تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزمه ان لا يكون المقولات منحصرة فى العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة فى شىء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع فى رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر فى نفس معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة كما ان وجود زيد سبب

لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فبالتحري ان يكون الحق هو المذهب الاول
وكيف لا ومقولة ان ينفعل اما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو
المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان يزاد في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة
مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكونوا عدّوا النسبة الى الحركة مقولة
واهملوا الحركة نفسها او لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة ايضا المبحث الثالث انها في اية
مقولات تقع وفي ايتها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه قولا مجازيا
وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل ما فيه الحركة بل انما له التوسط بين المبدا والمنتهى بحيث اي آن يفرض في
زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل وهذا
انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق يتحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في نفسه ولا يكون
له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن
الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بتحصل ما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى
الصورة فانها جزء لقوام الجسم وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر
حركة يكون الموضوع لا محالة متعقدا عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما هو متحرك
فلا يتحرك فيها او الجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم او تحصله
ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة محصلة اخرى
ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت تحدث
دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان الحال في
نحو تقلب المنى في اطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون
تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمنى مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى اخرى
دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا وبتوسطه في الكم ايضا
كذلك فلا يلزم تتالى الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك ان المنى

يستحيل اولاً في الكيف والكم يسيراً يسيراً وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهي
علقة الى ان ينخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى ينخلع عنها صورتها وتصير عظاماً
واعصاباً واوردة وشرايين وغيرها ثم تستحيل كذلك حتى يصير حيواناً فهناك حركات لا في الجوهر وتكونات كثيرة اشتبه الحال
فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فظن حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي
متى وان يفعل وان ينفعل فلا بينا في الحركة فيها ايضاً واما اطلاعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك
في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر
التدريجي اما ان يكون نفس المتى فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون مشابه الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة
لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلاً فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً فيه وكيف
يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضاً لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض
له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن ويكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك
امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل
ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه قد يتمكن ان في ان يفعل او ينفعل حركة بوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون
لا يفعل او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيراً يسيراً الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك التدرج
كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او ينفعل انفعالاً كتسخين او تسخن ثم يتدرج الى ان يفعل او ينفعل
ضد ذلك الفعل او الانفعال كتبريد وتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفاً بطيئاً فيتدرج يسيراً
يسيراً الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد
لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال
الشيخ لا اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيراً يسيراً حركة فهو استكمال لما بالقوة
من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين كيفين وهيئتين
لهما او لفعل او انفعال انتهى ولك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر مراراً من موضوع حاصل بالفعل باق يكون
له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلاً

بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع

الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس اذ ان الحركة التوسطية تتحرك

من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في

الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في

وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف

في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات

اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل

الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا

فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق

انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يجده متحركا

البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان

بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمى كذلك قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات

ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض

من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة والتخلخل

والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي بنفس الحركة في السخونة عند تحاظ الاضافة الى سخين ضعيف

مع لحاظها الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان يكون احدهما سبب الاخرى فلا تزل فان ذلك مزلة واما

الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحققها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه

في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي او في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها

واولا حركة انتهى والكلام فيها يعرف بما مر في الاضافة وانما يتاتى الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في

الاين وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم فسيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلبوا الاستحالة

في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع الحركة وما يكون هي
فيه انما يكون جسمًا واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضًا طارية على الموضوع يصير بعضها موضوعًا للقوة وبعضها
موضوعًا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون باقيًا بعينه واما الاشكال
فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة قال الشيخ ولا ندري ماذا يقولون في نحو الاستقامة
والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسًا او بدنًا او هما معًا يوجد
له من جهة ما هو بالقوة كمال اول ولا نعني بالحركة الا هذا ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان
يكون جسمًا واما في القوة واللاقوة فلسقوط ما ذكروا في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل
الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول ينضاف
اجزاء وتنقص مع اعترافهم بكونهما حركتين وثانيًا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة فيه بالتحلل الذي
اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول
وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها لا بتوارد الاشخاص فان زيدًا مثلا هو الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره
وان تابر هنة وذبل اخرى واما لا بزيادة ولا نقصان بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين و
ستعقلهما ولا يتوهمن ان في الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل المكان فتكون حركات اينية ولانه يتبدل
القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكونان حركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام
يتبدل الكم ايضًا وكلامنا فيه وموضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين والكيف بتابع الاول
ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع
فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولو انضم في ذلك تبدل الاين ايضًا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع
من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة

٧٥

تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمال حتى يكون السكون اول بالنسبة اليه وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكلا منافي السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا وجوديا يجدا هذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اول بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما راعينا شرط التقابل ولو اوردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وشيخ ليتحقق السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وتعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله ذلك لتقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد زمانا كما قد يقال وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقابل سكون في اين وعدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا

والغريبة القسرية تفترا خيرا فاولى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود للمتصلة على الزاوية واولى ذلك تشابهه واولى التشابه ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة لا تقبل لزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الزمان فلا تختلف بالنوع بل ان كان لا بد فبالشخص فلا يوجب البتة مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه واذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة يبتني على اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهتا المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية او طبعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه ولا يفتصان بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بها نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا من هذه الوحدات كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة متعلقة بها لا دخل لوحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد واما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى مبادي امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما يعرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من الزمان لفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت منتبهة في البين لم تكن واحدة بالعدد

فى الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية فى المتصلات مستلزمة للاتصالية فهذا هو المعنى
بتعدد الزمان وأما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه
فان الحركة من مبدأ مسافة الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة
من البياض الى السواد من طريق الادكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا
جزئى مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال
المسافة لم يوجب تكثر المسافة فى الوهم تكثر الحركة الا فى الوهم وان كانت واقعة فى جزئين من المسافة يفصلهما
جزء او اجزاء منها وكانت منبثة فى البين كانت الحركة متعددة بالفعل فى الاعيان وأما ما منه الحركة واليه
فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلاح وجوب وحدة
هذه الخمسة بالعدد فى وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح
باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد فى زمان واحد فى مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان
فى ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شئ واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة فى غير المسافة يغنى
عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك فى الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما يتحرك كم
او كيف واحد محصل بالفعل بل له فى كل آن يفرض فى زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له فى آن آخر الا ان له
من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر البتة
ولا لذلك المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه او لا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز ان تبقى
بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اقول هذا اذا جعل ما فيه
الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر فى بادى الرأى فانها قائمة فى غير المتحرك فيجوز ان تبقى
بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان وأما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان
البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد
التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع
متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه
على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض وردها الى وحدة
الموضوع والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة وأما المحرك فللنزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز

ان يجتمع عدة على تحريك شئ بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى مجموع تلك العدة فانه لاخفاء في جواز ذلك
بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها عن محرك
آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لايكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان
فاصل بل تصل زمان الحركة ومسافتها فبالحرى ان يكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المغايرة
الى تاثير المحركين فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمغايرة انقساما لايقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولايلزم عليه توارد المؤثرين
على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لايوجب انحيازهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي
كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما
على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت هذا انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل
قسم منها الى محرك لا في التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل
واحد لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء وإلى
الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما سيتضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل
التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدأ الاول المحرك
فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة
واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية
المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل
بالشخص فالمؤثر حينئذ باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص
بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها
بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر
في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا لرقة ثخن الملاء المقاوم والغريبة القسرية

تفتر اخيرا الصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراها
دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما قد توهم وان لم يكن ذلك كما سنبين فالوحدة الا
اذا كانت الحركة على الاستدارة او الاستقامة او ما يجري مجراها ثم اولى ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة
فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس
صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها
مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس
يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة متناهي وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط
لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلا منا فيها واما وحدة الحركة بالنوع
وكثرتها كذلك فانما تعتبر وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك
بالتشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالتشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع
واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات
فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات الحركة
فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها باختلاف
نوعي واقع في احد الامور المقومة لهيئتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه
او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت الحركة بالنوع فضلا عن ان يختلف الثلثة جملة فانه لو اختلف
ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى
من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما سيتضح امران فصلان او لازمان لفصلين فالاختلاف بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه
وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو
والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة
انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين

ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر آن كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع فضلا عن ان يوجب
اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون
مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة
المتعلقة بهما بالنوع وحق لا شك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة
من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد
فيجب ان تكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف
الطرفين في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم
الحركة من حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشيء و
يختلف بحسبه الاشكال المتعلقة بالشيء اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم
متشابه الاجزاء على جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم ينقطع الحركة قبل تمام
الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احديهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة
وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون نوعيا لانهما اضافتان
تعرضان الحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه
فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس واحد بل ينقسم كل جنس
من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف فيكون
حركة اشد سرعة او ابطأ من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور
الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان
الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة كما في الطبيعة واما التوحد بالجنس
فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في
الجنس باعتبار ان ما فيهما الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس
باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى

اعنى الكيفية وان كان بعيدًا بالنسبة الى الجنس الاقرب اى اللونية والتسود والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من اللين ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان مافيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى اعنى الكيفية **قلت الفصل فى** مضادة الحركات ولامضادتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية وانما يتاتى فى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما يقع فيه واحدة منها الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كمين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لتكمم المسافة فيهما وهى على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطعا يؤدى الى نظام يكون فيه مربع يساوى الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدى الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فيجرى المقايسة بينهما والثانية هى المعتبرة فى الحركات الكيفية وهى ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما فى الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هى القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان وابعدهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجرى بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء لغرض التجزية فقط او مع توهم المكان ربما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضادة الحركات هى المقايسة بينها فى السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فى المسافة او ما يجرى مجريها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منها اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هى السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما فى المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد فيقال السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى فى مثل زمانها والاخرى القاطعة للمثل ما يقطعه صاحبتها فى زمان اطول والقاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها فى مثل زمانها هى البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا فى المدة وان فرض تساويهما فى المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة او المفاوتة فيما تقطعانه فانما تجرى فى حركات يكون ما تقطعها بحيث يجرى بينها المقايسة بالمساواة

والمفاوتة وهي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف
والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر
بتمامه فيتساويان ح او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن
ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يقال لمثلث انه مساو
لمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال لمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون بحيث
يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها على
نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد عليه حيث ينطبق بعضه على
تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة القطر الى
المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان
تعمل باحدهما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة
التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير مستقيما او ح يمكن التطبيق البتة او صيرورة
المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين
زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها
اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه
لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادتين المذكورتين نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما
يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات
مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين او بياضين وبعيدة كما بين سواد
وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسط في
الجانبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة

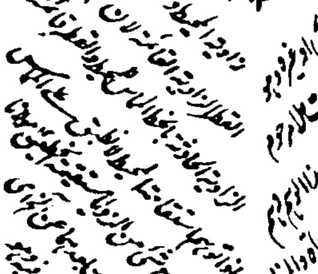

تنشعب الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة

من الاولى على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل

والثانية مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد

عن الحقيقة من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف الآبي عن التطابق في السواد والبياض اقوى

مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من

المسافات وما يجري مجريها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية

مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة

وبذلك يقال ان تسودا اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسودا اسرع من تبيض فلاجل ذلك انه لا يقاس كمية او اينية مثلا الى

كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية او الاينية مثلا وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية

وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا

الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية

لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه

النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في

السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط

وعلى هذا ينبغي ان لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما

اذا كان للكل مكان لكن لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن

تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض

الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل

في الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة

او مستقيمة كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة

الفلك لكن المقايسة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية

والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات

المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحينما تتنافى فذلك لخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض

فتضادها لامحالة لتعاند فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف تتضادان مع ان فرض المحرك احداً ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معاً لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقها بالطرفين لكونهما مبدأ ومنتهى لا لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ والمنتهى فان المبدأ في المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحد ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما ظن انما تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين احداً فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيثما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول اما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضايف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس وانه وان كان الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احديهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد على ما سياتي فنقول انه لولم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما يتعلق به

من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين لتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض توارد هما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد ان امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر واما ما يقال في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا ماله دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف بل سنتلو عليك انقطعين به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه ولا يكون التضاد في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدآهما متضادتين دون منتهاهما او بالعكس لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احديهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدآن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط

٨٦

والساقطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا يتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذوات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل ان كان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لان المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي لا يمترى فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بنحو ما مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتها بل من حيث كونها مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتتضاد الحركتان تضادا جوهريا لتضادهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين

٨٧

وانك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف متضادتان وليس التضاد بمخصص
بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما تتضادان بالذات بتضاد
الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما بالعرض على الوجه
الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة
الى المركز فانها كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من
جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وانا ارى ان تضاد الحركتين من
هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا
الوجه فقط متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى
المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة
ومن ههنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد
بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما
هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه
او في جسم كذلك ولا بالعرض من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان
فاية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ مهروبا عنه للشرقية تكون مبدأ مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا
تامتي الدورة وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم بالفعل احدى الحركتين في نصف
دورة يفعل الاخرى مثلها في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبداه الى منتهاه
لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبداه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة
في الاطراف لا تتضاد وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد
المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك
تضاد لكان للواحد اضداد ولا يظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة والما من هذه الجهة

وحدة نجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظنه انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية و وحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ايضا تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين الضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتبادلة لما في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحناء كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل** لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل و آخر مزيل اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول وان لم يستتبع ميلا ولا يكون في الواصل الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل و يكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى ساقطا بانها تقف قبل الوصول اليها بريحها فترتج واما استدلاله بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة القسرية الطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل يحرك او وجوديا بان يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العود بهو بالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون

كما ذهب اليه المعلم الاول و اتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول

وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع

حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس

وكالحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب

السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن

الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركة النازلة للحجر في الهواء فالمار فلا يوجب البرهان فيها

تخلل سكون ثم المشهور من الحجج الماثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز

ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة

فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان

المباينة اي طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة

شيئا ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آن يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان بينهما

زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصا عند من

مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا

لفظ المباينة واوردوا بدلها اللامماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لامماسة مماسة

وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه

المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس

فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس ببعيد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل

وقفات ويكون الحركة ابطأ منها لو لم تكن وظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات

فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حد بل بالقياس الى

تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بعجيبي فانه لم يكن المانع

الذي اوردوه امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود

لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة

اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى

طرف المسافة من حيث هو بُعْدٌ واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فُرض فوقها سطح مستو بحيث تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا تكون الا محاطا بكرة او لا محيط لها كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول ووجب ان تقف وقفة وح مع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة وهو بسيط فسطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز بمعنى ان يكون من ذلك البسيط وح لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق لاحكام طبعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبيين ما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو صُوِّر النقض بملاقاة محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان نحن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتمم لمحدبه نقطة من محدب الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اوليس اذا لم يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك الشمس رؤية اختلاف المنظر التي يؤثرها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والابطال

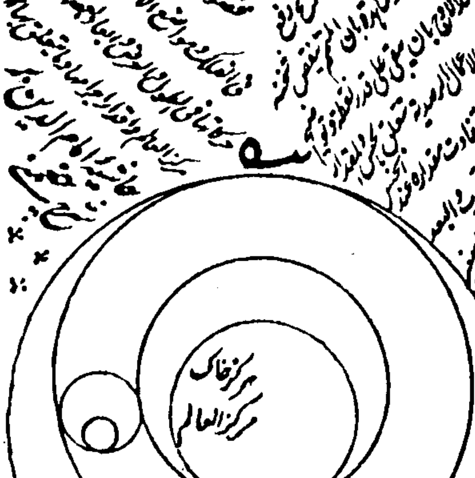

٩١

الفعال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل بحقيقته اندفاع الشيء القائم
امام المتحرك واحتياجه الى قوة مانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد
من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كانت انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما يزيل ويدافع الا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساده هذا الميل ليس هو نفس وجود ميل
آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدث بعد وصول المتحرك حركة له الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث ميل
ويكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون
اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن
ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود
الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول لا تصغ
الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او كونهما وفيه بالفعل
التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك
اذا زال العائق واذ الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى
موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع
الحجة الى الخبر مما افاده واعلق فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية
للمسترشدين ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور ورد المخالف تارة الشيخ بانه لو وجب السكون بين
تينك الحركتين فالحصاة بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت في صعودها رحى بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف
ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا بايقافها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة

قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وثانيها اما ان يدر كها الرحى او الجبل من خلف لسرعة حركة الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ابقائها دون الملاقاة فلعله لا شناعة في التزام ابقائها الرحى او الجبل على آن المستشنعات في العادة ربما توجبها الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبعي لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هي تكون بلا ميل فالخردلة ربما يحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذي ماسته من الجبل وتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا البطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذا لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فبسبب فذلك السبب اما عدمي اعني عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعي او وجودي اما طبعي او ارادي ولا خفاء في فقدانهما في ذلك الحجر او قسري ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمي وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق الطبيعة عن احداث الميل لها بطءا وعدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن يجوز ان يكون الميل في المبدء ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك بضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجوديا لكن الملاء انما يعاوق لم يشتد الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودي وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبعي وربما يسمى طبيعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق ادلامنها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون القسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر الى طبيعة الكل

٩٣

وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة ذاتية واما ان يكون بقيامها بما له علاقة معه على ما سيجي التحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخن الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن ابطأ ميلا من الواجب بالنظر اليها لكمائق كالنماء في الشتاء وقد تصدر عنها الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى السفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر ميلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام لحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا يوجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في الجري الطبيعي لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك بالطبع فغذاء يعوق طبيعته عن الحركة الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان

٩٤

على الحال الطبيعي والجاري كذلك كانت الحركة كأنها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حالها الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذاءً فيه معاونة طبيعية فالحركة المتحدة بالنظر اليهما يكون نا طبيعيا للمركب وان كان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاونة التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاونة فانها لا ذمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاونة التي من الهواء او النار وهو على قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء او النار ارق ملاء طبيعي يتحرك الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء العاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها ثم اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج وغيره خارج او طبيعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت لفصل الحركة** الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب فتكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل ما يتم دورة اليه فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير لا يعبأ به في الطبيعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة او المكان او الوصول الى كليته لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض وستعلم انه لا يمكن ان يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انما يطلبان حيزا الا ان الارض اغلب واثبت ولو كان هو المكان فقط لكان الماء يقف في الهواء حيث ما كان

اذ سطح الهواء الحاوي هو المكان الطبعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من رأس البير لم يلتصق بشفيرها هناک لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحدد والجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا بكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناک مع اذا كان الطلب متوجها الى ذلک فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة مهرب اليها **اقول** الحركة الطبعية لا نعني بكونها طبعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلک والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبعية واذا قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبعية فان المتحرک اذا له في مبدأ المسافة حالة غير طبعية وليس هناک عائق له عن التوجه الى الحالة الطبعية يتحرک اليها بالطبع على النهج الطبعي ويكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبعية مما يتحرک فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرک حالة مخصوصة متجددة غير طبعية انما يتحرک اليها لانها لابد في الوصول الى المطلوب من قطعها فتكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لابد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب مهروبة عند الوصول لكونها ايضا غير طبعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبعية ويكون لا محالة بازائها حالة طبعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرک اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرک لا يكون كما لا ثانيا له يتوجه اليه بالحركة الطبعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبعية تجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الفلک او اينية لو امكنت لا تكون طبعية بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبره الطبيعة ويختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلک في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناک بالعرض ولا يمتنع

مثل ذلك هناك بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع
الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب
او مهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالصورة التي يتجوهر بها الجسم
الغالب من الاجسام التي تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا
يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه بقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن فح ان لم يفت
مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر
في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة مانع لا يدعه ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية ويشتبه في النقلة فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن
ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول
الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء ومعظمه كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب
هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف الماء دون حد فوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه
دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه مم بل الماء والارض كل منهما يطلب
المركز فان لم يعق عائق وصل اليه والا وقف والارض اغلب واسبق فبلغت المركز واستبدت به وعاقت
الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب انه يكون ح لحيز واحد جسمان يطلبانه بالطبع وستعرف
بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فيدفعه انه كان الماء ح يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء
الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان
يجب ح ان يلتصق الحجر المرسل عن راس البير بشفيرها لانه اقرب اليه من قعر البير والحركات الطبيعية انما
تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي

لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل فی القرب والبعد من الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة
بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبعی واقعا فی تلك الجهة والاتصال بكلية الاسطقس
ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع بحيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الی الحيز الطبعی وهو
النهاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبعی وان كان الترتيب
طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتشبث المحصور فی آجرة مرفوعة فی الهواء فان الآجرة تتشبث الماء من اسفل
لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء فی مسام الآجرة متصعدا
لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب قريبا من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان
طبعيا اذ ليس الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغی ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير
ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخری **قلت الفصل**
القوة اذ ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهی او اللاتناهی بالذات بل اما باعتبار تكمم ما هی
فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة فی جانبی الزيادة والنقصان لتناهی الابعاد
واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور تصغيره او تكمم ما هی تقوی عليه ای الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار
المتحرك او المسافة وتكون متناهية البتة لما مر او مقدار الحركة ای الزمان اما فی جانب الزيادة فكلما كانت
القوة اقوی انقضت الحركة مدة اطول واما فی النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة فی زمان اقصر وقد
لا تتناهی بحسب ازدياد المدة كالقوة التی علی الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ
الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الی الفعل ما يكون بتكرار
المسافة مع الاتصال كما فی الدورية واللاتناهی فی العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهی فی المدة والقوة الجسمانية
لو كانت فی غير متناه كانت علی غير متناه فی العدة والمدة والا لكان جزء من المقوی عليه بازاء قوة جزء من
الجسم فاذا اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخری ينفد ما بازائه من المقوی عليه وينفصل من الجسم غير متناه اما
فی التناهی فلا يكون الاعلی متناه فی المدة والعدة المتشابهة المرتبة فی ترتيب او تراتيب والا فاذا نصفت
مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية فی امتداد المدة او سلسلة العدد وسلسلتها
اذا لوحظ توزيعها عليها بحسب ذلك الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا
توصف بالذات بالتناهی او اللاتناهی بمعنی العدم دون السلب لاختصاصها بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها

تکمیع بالقیاس الی ما یصدر فیه او اسے ما ہی علیہ فتوصف بالتناہی او اللاتناہی من ہذہ الجہۃ اما

باعتبار ما ہی فیہ فاذا کانت حالۃ فی مادۃ جسمانیۃ ولا یتصور اللاتناہی بہذا الاعتبار البتۃ لا فی جانب الزیادۃ اذ

انما کان یتصور لو کان ما حلت ہی فیہ غیر متناہ فی المقدار لکن المقادیر متناہیۃ ولا فی جانب النقصان اذ انما

یتصور لو امکن بلوغ المقدار فی النقصان حدا لا یتصور انقص منہ لکن کل مقدار فرضتہ اقصر یمکن قسمتہ و

یکون قسمتہ اقصر منہ واما باعتبار ما ہی علیہ من الحرکات فتشکم القوی وتفاوتہا بہذا الاعتبار یتاتی فی الکمیۃ

المتصلۃ والمنفصلۃ اما فی الاولی فاما من جہۃ مقدار المتحرک او مقدار المسافۃ ولا یتصور اللاتناہی من ہاتین

الجہتین فی شیٔ من جانبی الزیادۃ والنقصان بمثل ما مر او من جہۃ مقدار الحرکۃ اعنی الزمان وذلک اما

فی جانب الزیادۃ او النقصان فان لم یتعین للحرکۃ قدر من المسافۃ ولوحظ حال القوۃ فی استبقاء الحرکۃ

مدۃ اطول او لا کان الاقوی ما یکون مدۃ استیفائہ الحرکۃ اطول ویسمی بالاقوی بحسب المدۃ وان تعین قدر

من المسافۃ ولوحظ حال القوۃ فی الفراغ عن قطعہا فی مدۃ اقصر او لا کان الامر بالعکس ویسمی الاقوی اعنی

الاقصر مدۃ واسرع حرکۃ بالاشد والاقوی من جہۃ الشدۃ فاذا فرض رامیان یقطع سہم احدہما ربع میل فی

ربع دقیقۃ من الساعۃ وسہم الآخر ثمن میل فی نصف دقیقۃ کان الاول اقوی من جہۃ الشدۃ فان لم یقو

علی ابقاء سہمہ نافذا فی الہواء مدۃ نصف دقیقۃ بخلاف الثانی کان الثانی اقوی من جہۃ المدۃ ولا ضیر

فی کون کل اقوی من الآخر من جہتین واذ قد تعینت حرکۃ سرمدیۃ حافظۃ للزمان فالقوۃ القویۃ علیہا غیر متناہیۃ

بحسب المدۃ واما اللاتناہی بحسب الشدۃ فانما یمکن لو کانت الحرکۃ التی یقوی القوۃ علیہا اسرع ما یتصور ولا

یمکن ذلک اذ کل حرکۃ تکون فی مسافۃ وزمان یتصور قطع تلک المسافۃ فی جزء من ذلک الزمان وجزء اجزاء

وہکذا الا الی نہایۃ فلا یکون حرکۃ الا ویتصور اسرع منہا فان لم یمکن ذلک فلیس لمفہوم الحرکۃ فلا یکون

الحرکۃ غیر متناہیۃ فی السرعۃ بل واصلۃ الی نہایۃ یتصور فوقہا وان لم یمکن زیادۃ اولیس لو فرضت حرکۃ

استوعبت قطر العالم لم تکن غیر متناہیۃ وان لم یمکن زیادۃ علیہا فی امتداد المسافۃ فکذلک الحرکۃ الیومیۃ فان

کانت اسرع ما یمکن لکنہا اذ لیست اسرع ما یتصور فلیست غیر متناہیۃ فی الشدۃ واما فی الثانیۃ فمن جہۃ تعدد

الحرکۃ اما بالفعل کمن یقوی علی رمی بعد رمی اکثر عدۃ من آخر یکون اقوی منہ بحسب العدۃ واما بالقوۃ لکن

القسمۃ بالقوۃ للحرکۃ تکون بازاء قسمۃ من المسافۃ او الزمان ولا تقف الی نہایۃ فلو اعتبرت ہذہ القسمۃ

مطلقا کانت کل حرکۃ غیر متناہیۃ فی العدۃ فیکون القوۃ علیہا غیر متناہیۃ فی العدۃ بحسبہا بل انما یعتبر من

٩٩

ما يكون بفرض واحد مقداري محفوظ تتعدد به الكثرة فمتناهي او لا متناهي لكن اللا تناهي في العدة بحسب انقسام
المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لا تناهي المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة
كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم
الحركة المتصلة الى دورات ومن ههنا ربما يوهم كلامهم ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة
السماء اما بالمعنى الذي نقوله يعني المتوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون
كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او
العدة فلينظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول
قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم كذلك تكون غير متناهية
البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في
ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزمه المفروض المحال وذلك
لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ
ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه
في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا
ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر لتناهيه بازاء جملة متناهية
من ذلك الجسم ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية
ويكون لها قوة ومقوى عليه زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه
قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة حذاء المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة
لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل
ومقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه
من آن في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص
يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على
ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار
ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى

على تحريكه فيشق الكلام فيه ويظهر الخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاهي في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقدير مناسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا او كذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدودة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر مع آن اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذ لم تقو على ترتيب واحد لما بينا فلا تقوى على تراتيب واذا لم يكن الكثرة منتظمة اصلا لا في ترتيب واحد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها

لكنها سارية في جملته فيكون البسيط اذن في حال الامتزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن لانا خذ جزء الجسم مقطوعا عائبا تاما حتى يمكن ان لا يحل شيئا من القوة بل تعين جزء منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منه فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى الخلف قلنا ليتذكر حديث اعتبارنا التضعيف شرطية تقديرية فان قيل بالقوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلانهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بهما فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ الحركة الغير المتناهية بل بواسطة عينها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم وانما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث حق التفتيش وبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يتخرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تتضعف او تتنصف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوي عليه غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك

١٠٢

من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة
التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يحام حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى بان القوى الجسمانية
اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل يكون ما يقوى عليه الكل هو
مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك
ربما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه
فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا انقسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها
على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست
اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف
والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة
مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة
او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ
السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين ينقسم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة
المسافة وقسمتها من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة
والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك
فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم
في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع باعتبار
المسافة من غير ان تنصف المدة بل تنقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل
واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام
القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنقص فان رأيت ان الحركة الواحدة
كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني

بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا
كانت هناك حركات متعددة بالفعل وبالقوة منتظمة مرتبة سواء كانت في ترتيب واحد او تراتيب متعددة
فاذا انقسمت القوة ولوحظ تاتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات او
كل من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو قويت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراتيب كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب احد
مختلفة فنصفنا القوة بتنصيف محلها تنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال
لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد
لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الظاهر الخلف اذا ضعفنا
الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة
بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد
التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب باقوم حجة
لا يدحضها شبه اولي التلبيس وسقطت المؤنات التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مارامه من تشبيه
الشيخ الى الحرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من
مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان
على حدتين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون نقص مدة والنقصان في
العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات
الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ
من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ولم
لا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت الفصل** بالحري ان نبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالتحيز
والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا
يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه
فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته ثم
يتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبعيان والا لم يترجح له واحد منها والطبيعة النوعية البسيطة

١٠٤

ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الافرد واستدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزى
فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه جملة احيازه الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض
او المنفصل الحق من حيث خصوص فرديته بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من
حيث هو اقرب اليه ولا يكون الا اقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شئ منها فان نقل منه الى البعض
آخر منها بالقسر صار ما صار اليه طبعيا لصيرورته اقرب اليه ج وان لم يكن في شئ منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشئ من الاسباب التي لا يمكن بالقياس
الى خصوص فرديته فقد انهار اساره واما المركب فلما لم يكن مبدع عالم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم
تركبه وان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له
حيز طبيعي وهو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيز طبعيا ولا منافرا بالطبع
او حيزه الطبيعي هو الاتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة
المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركب حيز النار السانج او الارض الساذجة البتة
وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا افضى الكلام ههنا الى ان الحركة الطبعية انما
تكون عن حالة غير طبعية الى طبعية فبالحرى ان يبين ان كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا
منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شئ منه طبعيا ومما
لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شئ منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان
الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل
له هيئة من تلك الاحاطة هي التشكل ولا محالة يكون له حيز يتباين به سائر ما يفرض معه من الاجسام في
الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى الاعم
هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولنصور
البرهان في الحيز فنقول او لا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو
مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون
اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته
بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارج واذا خلى

كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجح ذلك التعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر بفرض تخليته ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارئة بعدها وكذا لك شيء يجب ان يكون بحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه ح هو الطبيعي لانه ح صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن البسيط المفارق لحيزه ذا الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال المفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة

من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ
الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وفيه
المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء
هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت
فطبيعة الكل ايضا يجوز حينئذ ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في
احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي
هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا
فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على
السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان
لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها
طبيعيا وان توجه الى بعض كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من
الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع
الكل بحيث فرضتم يكون ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي
اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزى ايضا
وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط
لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع
الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا
النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تفرج
عن فرجة في وسطها تنبسط عنها الى الجهات ما بسوار الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان
الطبعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون في جهة وهذا
انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انخراقه وهذا
القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما تعين بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير

في ذلك بالقياس الى الجزء فانه لا يكون مستدعا ولا يمكن بالقياس اليه تخليته الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم
يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من النار مثلا اما بتجزية طارية على النار في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع
الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع ما تجسم آخر صورته ولبسها صورة النار ولا محالة كانت لها
قبل تلبسها بالنارية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز النار فان لم يتعين
الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزي يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما النار من حيث هو
فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بدع ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز على حدة فاذا التركيب
لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود
مبدع اي وجود محصل من غير سبق زمان وهيولى ثابتة فان نوعه وان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية
يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بوضع وكل فرد خاص منه يكون
مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها
جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي شبثته وهو باطل اذ لا
يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون
خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون بحيز واحد
جسمان بالطبع وسنبطله او لا وجه فلا اقل من لزوم امكان الخلاء في مرتبة وجود بسائطه المتقدمة على مرتبة
وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسياتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوى ثم ان
كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه
ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية
القوى فتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن
طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منافي
وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من اسطقسين
فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان مكانا بسيطية متجاورين كان مكانه الطبيعي

فی الحد المشترک بینهما ولا یمکن ان یترکب من اجزاء متساویة فی القوی فوق اثنین جسم البتة فانه ان تحرک الی
جهة مکان من الامکنة بالطبع فقوة لبسیط ذلک المکان فیه غالبة وان سکن فی حیز من الاحیاز بالطبع فقوة لبسیط
ذلک الحیز فیه غالبة بالطبع وقد تقرر ان لا یتحرک ولا یسکن فاذا لا یترکب من بسائط فوق اثنین متساویة القوی
شیء ولسنا زیادة تلخیص مکانها الکتب المبسوطة وقال فی الشفاء ان ترکیب المرکب لا یخلو اما ان یکون عن
بسیطین او اکثر من بسیطین فان کان من بسیطین فاما ان یکونا متساویین فی القوة او احدهما اغلب
فان کانا متساویین فی القوة ولم یتفق ان کان وضع احدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا ولم یحتبسا الا بقسر جامع
وان تواثبت حرکاتهما وبعد کل من مکانه کبعد الآخر تقاوما وقسر کل واحد الآخر فوقفا الا ان یطرأ علی احدهما
سبب او یکونان فی الحد المشترک بین الحیزین فیجوزان یقفا فیه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر علی المزج
حاصل کان المکان الطبیعی مکان الغالب وان کان عن اکثر من بسیطین وفیها غالب فالحیز للغالب وان تساوت
غلبت البسیطان اللذان جهتهما واحدة بالقیاس الی الموضع الذی فیه الترکیب وحصل المرکب فی اقرب الحیزین
من حیز وقوع الترکیب ولم یتجاوزه اذا انجذب عنه الی الجانبین سواء والامساک فیه عن البسیط الذی یطلب
ذلک الحیز لا یبطله تخالف الجذبین وعسی ان لا یصح امتزاج من الاجسام البسیطة یتلازم به الا هناک
غالب یجمع ویقسر الاجزاء الاخری مانعا ایاها عن الحرکة الی احیازها الخاصة او یکون الاجزاء قد تصغرت تصغرا
یمکنها ان تفعل فی الاجسام التی بینها وبین کلیاتها حرقا او یکون قوة قاسرة علی الاجتماع غیر قوی تلک
البسائط انتهی وانما نقلنا اقواله باسرها بالفاظه لتحیط بها ولا یبقی لک تطلع واستشراف الیها واعتبر التساوی فی
القوة دون الحجم والمقدار لان المتساویین فی المقدار قد یختلفان فی القوة فانه لو اخذ مقداران متساویان من الارض
والنار فربما کان اقتضاء الارضیة للمیل السافل اقوی من اقتضاء النارية للمیل الصاعد او بالعکس بل ربما کان النار
فی المقدار زائدا فی القوة والذی اراه انه انما اعتبر ذلک لان الماء مثلا قد یکون متسخنا متخلخلا فلا یقاوم الهواء فی طلب
المکان الطبیعی له مقاومة تامة وان ساواه فی الحجم وقس علیه ثم اقول یکاد یلتحق بالضروریات ان الامکنة تتبع الخفة
والثقل وتکون علی حسبهما ولا خفاء فی ان المرکب وان فرض غلبة النار فیه جدا لا یبلغ خفته خفتها وکذا ان فرض
غلبة الارض فیه جدا لا یبلغ ثقله ثقلها فلا یکون مکانه مکان النار او الارض البتة فما اتفق علیه کلمات الشیخ
وتلقته الاتباع بالقبول من ان مکان المرکب مکان الغالب لم استیقنه بعد وکذا ما یفهم من الاشارات من
ان المرکب من العناصر الاربعة علی التساوی مکانه ما اتفق وجوده فیه وما تشعر به النجاة من انه لا یکون مکانا طبیعیا له

ولا سنا قزاله بالطبع ما لم التحقه بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شئ من المكنتها بل يكون مكانه الوسطا بين مكانيهما والكلام الفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين وكان كل منهما في حيز الآخر من الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر وخرقه فيقف المركب حيث يتعادل قوى البسائط لكن لعل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في حيزه او جسمان فصاعدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فانما يتعين له الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان نفرض النار اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فخذ لكل ما عرفت من درجة فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فقس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فامكن فرض واحد مقداري يعد الجميع سواء كان ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من الخفة والثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة

ان کانا متخالفین کالنار والماء او الارض والهواء واما فی الثلاثی اصلا بل یکون المرکب فی ثلثی درجة من الخفة او الثقل ان کان الساقط من الاربعة احد الطرفین وفی ثلث درجة ان کان الساقط احد الوسطین ان تفاوت المقادیر فلا یتصور الاعتدال فی الترکیب الثنائی من الطرفین او الوسطین او من طرف ووسط متوافقین بل انما یتصور فی الترکیب من طرف ووسط متخالفین اذا کان الوسط ضعف الطرف واما فی الثلاثی فان کان الساقط احد الطرفین فانما یعتدل المرکب اذا کان الوسط المخالف لقرینیه زائدا علی مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان کان الساقط احد الوسطین فانما یعتدل اذا کان الطرف المخالف لقرینیه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثالهما ان یکون النار جزءا والهواء جزئین فانضم الیهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئین کان المرکب معتدلا واما فی الرباعی فیعتدل اذا کان کل من طرف ووسط مساویا لنظیره او کان فضل احد الطرفین علی الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلک الآخر علی الموافق له کان یکون کل من النار والارض جزءا وکل من الهواء والماء جزئین او یکون النار جزئین والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلک لا یکون معتدلا کان یکون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئین والارض جزءا یکون المرکب فی سبعة اعشار درجة من الخفة او یکون النار جزءا والهواء جزئین والماء ثلثة والارض اربعة یکون المرکب فی سبعة اعشار درجة من الثقل هذا کله اذا کانت العناصر کلها علی قواها الطبیعیة وما نقص منه قوته یجبر نقصانه بالزیادة فی مقداره فان قلت ما ذکر کله انما هو بالنظر الی قوی البسائط وامتزاجها فی المرکب لکنه یجوز ان تفیض علیه صورة نوعیة تفیده خفة او ثقلا لا علی ما یقتضیه الاجزاء الیس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل علی شاکلة الکیفیات الاربعة الاول من الملموسات لا یفیدهما الصور النوعیة فی المرکب علی خلاف ما یقتضیه امتزاج البسائط

كيف ولم يتحقق للمركبات من حيث هي مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما يقتضيه اجزاؤها
فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المندمجة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازنه في الحجم من المدرة التي امتلأت مساماتها من الاجزاء الهوائية ولا يدريك ان الاجزاء
الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت
درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان
خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون
الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل
درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك
بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا حيز المركب
من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ثلثي نصف
قطره اي ثلث قطره ولكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذبه
الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي
السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء ثم النار
لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان
لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها ولكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت
جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان
المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات
الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتحقيقه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من
الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم لان الجسم كلما يتحرك يزداد ثخونة فيزداد لطيفة الملاء
المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل باستداد زمان الحركة وبالجملة هناك اسراع في
الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبعي ضعف يحصل في المقاوم لا الشدة في الميل نفسه والمركب المذكور

انما الميل فيه الى حيز بين حيزى بسيطيه لا الى الاقرب منهما وأما البسيطان فيسلاهما الى امكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما يؤمن به ويعول عليه والله يهدى من يشاء والامر كله بيديه قلت وكذا لكل جسم شكل طبيعى والبسائط لا تختلف فى الشكل اختلافها فى الاحياز بل الطبيعى للكل هو الكرى اذ القوة الواحدة انما تفعل فى المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض فانه حافظ للشكل فللطبعى ان كان وللقسرى ان كان ويصعب التفصى عن النقض بما فى الافلاك من تقرير كرة فيها التداوير والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع ومن اختلاف فى المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد اعترافى بقصور مبلغى من العلم اقول ان العناية الآتية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض فى جوف بعض او ثخنه ويكون ثلثة خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك اقول وشيء ما ذكرنا فى الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شكك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع وليس لشيء من الاوضاع طبعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا فليعلم لم يذر ان الوضع الذى لا بد للفلك منه هو ترتيب يتباين به عن سائر الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعى او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا على النهاية لا يضر فى كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت فى الاحياز فلا تختلف فى الاشكال بل الشكل الطبعى للكل هو الكرى وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل فى المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف يخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ومن اين كان ذا اولى بهذا وذاك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبعى فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبيعى فكيف تقتضى طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا الكروية حتى لا تزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ

15
15

الشكل الحاصل فان كان هو الطبعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبعي انما هو لحصول القسري
ويستشكل بما في الافلاك من تقعير يتركز فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة
فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي ولصعوبة التفصي عن ذلك
تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل تفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها
فتفرز منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه
نقرة او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور لصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة
على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا
وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك بطل اصل الدليل وان ثلم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن واهم
ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف
في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية
وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات
كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان
يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او
غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف
الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان
جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثرا في فعل القوة كذلك حصول نقرة او لقرات في الثخن او اختلاف
بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي بسيط غير منتظم من
كواكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوه بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر
في المواليد وان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والمفروزة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه

١٢

تاليف قلت الفصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يبقى بعد تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرو حركة عليه لا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بالطباع يطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بالطباع مال اليه بالطباع اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو سرعة بالقياس الى ما دونه وبطوء بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي والخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا في الكمية لاختصاصها بالاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم يفرض تحريكه ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان

115

حركة عديم الميل الى زمان حركة ذى الميل الاول اذ لا شك فى ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين فى المتحرك
والمسافة مختلفتين فى الميل المعاوق انما هى كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذى الميل الثانى
الى زمان حركة ذى الميل الاول كنسبة الميل الثانى الى الميل الاول اى كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان
حركة ذى الميل الاول فيلزم تساوى زمانى حركتى ذى الميل الثانى وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة
كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا فى فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بالامزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة
المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوى قد طاوعه الجسم
المقسور والضعيف قد عاوقه ذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله
من المكان او الوضع وهذا هو المبدا الذى نحن فى بيانه كذا قرره الشيخ فى الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون
المعاوقة بقوة فى الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه
القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة انما تقتضى حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من
شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة فى ان الجسم انما يكون فى ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له فى
ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر
وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذى باعتبار محاذاة الاجزاء
المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شئ منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان
للنفس شاعرة ثم لا يكون شئ مطلوبا بالذات للنفس من جهة خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته
بل لحفظ كل جزء حيزه الذى تخصص له من خارج وينبغى ان يعلم ان الابيان كما ينتهض فى تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينتهض فى تحركه من نفس مواصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك
انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متالفا من اجسام متحصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها
اياه باختلاف تعلقه زيادة ونقصانا كما يرى فى النفس الحيوانية يختلف تحريكها لبدنه والقوة واحدة فلابد فى
الفصلين من مبدا متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون
ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس
تجرى مجراه فلابد ايضا من ان يكون فيه مبدا ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة يكون له حيز
طبيعى يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق من التحرك اليه

يتحرك اليه بطباعه لامحالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا حتى يمتنع فقد انا اذ من تحيل
ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى
البسائط فيه ولكونه طالبا لحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب في الخفة
والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس
ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية
مبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة
الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان
لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا وان
اردتم بالحيز الطبعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا ما اشرت اليه وان
لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لامحالة في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليها وفي ذلك وحول هذا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحادي او المحوي او فيهما لكن
ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من الحاوي
او المحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى
وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل
طباعي واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض ذلك بالارض مثلا
فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجوب ان يكون فيه
مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة
المستقيم هناك وينبغي ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم كافيا في اقامة
البرهان فلا يعلقك التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ الميل
بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبداه القريب او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام
فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون
فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك
يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته ذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع

بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجدّد
تبدّل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض
حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير لبعدها وكفى فى تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان
الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدا ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين
ومنطقة معينة وهو ممتنع اذ ليس شئ من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه
فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لامر يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان يكون هذه النفس تحرك
بانزعاج قصد والا كان حكمها حكم القواسر فى وجوب مبدا ميل معاوق فى الجسم لتحريكها **قلت** ولا يجوز ان
يجتمع فى جسم مبدآن او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون فى بسيط قوة على
متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا
وصل اليه استدار لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف فى الحالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يمكن اذا كان الجسم فى حيزه واما المركب فاذا كان التركيب
امتزاجيا ففى كل من بسائطه مبدا ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون فى شئ منها مبدا ميل مستدير والمركب
من حيث هو مركب يتبع البسائط فى الزوال عن الحيز فلا يكون فيه مبدا ميل مستدير طباعى بل ان استدار
لا بالقسر فعن نفس انما يحرك بالقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع فى جسم بسيط او مركب مبدآن متغايران
بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعى
جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدا ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضى
ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعى باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرفه عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون فى البسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافى انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع
ان يتناديا باقتضيهما مبدأ بعينه فى حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذى الميل المستقيم بطباعه
يتحرك بطباعه الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يعللان لان يعد المبدأ الطباعيين
والطباع مبدأ ذاتيا لها اذا كانا الغاية طبعية ذاتية كالحيز الطبيعى للحركة والسكون الطبعيين والغايات الطبعية
الذاتية لا تتنافى والغاية فى الميل المستقيم هو الحيز الطبيعى والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه

لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستد الجسم وهو فيه فغايتية ان لم تتناف غاية المستقيم امتاح الميلان الى الغايتين معا ومع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فكذا الميل الذي بازائها هذا كله في البسائط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلابد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعيا كان او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يريبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله من حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت الفصل** ثابت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتاتى الا مع اينية مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الا حادثة بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام وتتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلابد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المستلزمة لها لا متصلان

لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهى الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا
يوجد فى الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة
لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما شيلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصى تفتقر
الى حركة دائمة شخصية ولا تكون لما تبين الا استديرية فوجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا
انما يفعل بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات
الطبعية المستقيمة لسائر الاجسام **قلت الفصل** د لنتكلم فى الحركة العرضية وهى ان يلزم الشئ لزوم مقارنته لمتحرك
تغير فى اين او وضع غير اولين اوكم اوكيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض
فى جنس من شانه ان يتحرك فيه بالذات ففى الاين كالجسم المحمول فى الصندوق وفى الوضع ككرة محوية لاخرى تكون
اما مخالفة لها فى المركز او ملتصقة بها بنحو الغراء والمسامير او بالطبع كان تكون ساكنة فى نفسها يلزم اجزاءها المفروضة
امكنتها الطبعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الافلاك ومتحركة على محور غير محورها قطباها موضعهما من الحاوية
فيتحركان بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور والاعراض توصف بالعرض
بحركة الجسم والصنم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن اتفق ان اتحد بالصنم **قول** واذ قضينا
الوطر من الكلام فى الحركة التى تكون عن طباع الجسم فقمين بنا ان نتكلم فى التى تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض
او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هى ان يلزم الشئ بمجرد لزوم مقارنته لمتحرك تغير
فى اين او وضع غير اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهة ما يقال له انه متحرك
بالعرض ما يعرض له بالذات مما يقال انه متحرك فيه بالعرض كاينه او وضعه الاولين او كمه او كيفه العارضين له
بالذات وهى على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض فى جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة
بالذات فى ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له بالذات شئ من ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه
بل الشئ الذى هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهو ملازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول
فى جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التى كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس الى الجهات غيرما كان اما فى
الاين فكالمحمول فى الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه
بتبدلها على الصندوق واما فى الوضع فلكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما

التلاصق بنحو الغزار والمساس او كانت الحوية خارجة المركز فيحصل فى قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير متساويتين من الحوية فالحوية ساكنة كانت فى نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية فى الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك فى المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية والصاعدة ايضا طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها واللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة فى الفلك او النار وان كانت متشابهة فى الطبع الا انها تختلف فى النسب الواقعة بين القبيلتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعى له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فيتحرك بالطبع الى مكانه الطبيعى ويسكن عنده لازما اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم الالتصاق بالغزار والمساس فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء وهو فى الهواء مصيبا للترتيب الطبيعى الذى بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعى حتى لم يبق فيه ارجحان وميل ولا اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء فى اى الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا فى اكثر الامر المكان الطبيعى على الوجه الذى هو طبيعى بل فى اكثر الامر به انضغاط بعد الى التسفل واختلاف فى بعض اجزائه من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية فى كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجو العالى مصيب المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى فيحق عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما فى اجزائه انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس ولا يمكن ان يقال ههنا كان كل جزء من السافل يلزم جزء من الاعلى بالطبع كيف وهو بحركة نفسه يخليه ويستبدل مكانه جزء غيره والتفصى عن هذا ما اشار اليه الشيخ فى الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعيهما فيزول لان يزولها يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيها ان يكون المتحرك ليس من شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا

121

بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك و اما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما و اما ان يكون مباينا
له كالحمل مع الصندوق الا انه مقارن له لا كمقارنة جسم بجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز
يختص به الاشارة الواقعة اليه و اجزاء كاجزاء الجسم و اين كاينه و وضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه
بالذات فيقال لذلك الشئ ايضا انه انتقل في الاين او الوضع و النفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن
فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته و لو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن و يقال
انها تسود باسوداده فيسأل و يطالب الفرق و الجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما الا ان
الجمهور يحكمون بانا اذا ازال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه و لو كان الشئ
غير محسوس و اما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون
الحيز لكل موجود و لا يوجبون السواد الا لقابله و على ما ذكرنا من التعميم في الحركة الاينية و الوضعية قس الكمية
والكيفية فقد يقال للشئ انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او
جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع و ليس هو هو الا باعتبار كقول القائل ان البناء يسود و ليس الموضوع
للسواد هو الجوهر مع البنائية بل اتفق ان كان موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس
بالذات بل الموضوع الاول للسواد شئ فيه لا يتجزى و هو السطح و كذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي
والبناء ينمو و ليس الموضوع النماء هو الجوهر ماخوذا مع البنائية **قلت الفصل** ع اما القسرية و هي ما تكون عارضة
لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية و ح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير منافية
كما في الحجر المجرور على الارض او منافية كما في الرمي الى فوق و المكانية منها تكون بالدفع و بالجذب و اما حركة المحمول
فبالعرضية اشبه و التدوير القسري مركب من دفع و جذب و الدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبيعي
مع دفع او جذب قسري و السبب فيما يكون من القسرية مع مفارقته قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك و هي
تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى و من السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة
المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك تلطيفه الهواء المخروق و اثارته سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم يسترخ القوة بعد يتدارك التسخن لا يفوت بالضعف بل لو فرفاذا استرخت بها لم يفت التسخن بذلك
على انه يضعف هو ايضا بضعف القوة و الحك و انا اشتد بعدا المرمى له فنذكره ههنا التي من تلقاء المتحرك و يراد بها
التي لا تكون من مبدأ خارج و يكون لموضوعها ان يتحرك بالطبع حركة غير ما فيدخل فيها النباتية و الحيوانية

١٢٢

۱۲۴

دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك وان زيد وله ان شاء لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج وههنا يشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية درج فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى والمتكلم فيها تختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضته الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه وارى ان نحو المجرور بالحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او تكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي الى الغرض منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدها حركة واعتماد وهؤلاء لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك لتياما

بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو غيث قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى قدام عند الالتيام
حتى يضغط امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمى لكن الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع
ويحدث حركات متشافعة فى اجزاء الهواء قداما والسهم موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة
حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما ازداح فيها رياح انحلت اركانها واندكت الوفها والرعد يهد
الابنية الشديدة وقلل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات وهو لاء راموا ابداء علم باتوا
بشئ فان الكلام فى الهواء كالكلام فى المرمى لان الحركة التى يقولون بها فى اجزاء الهواء قداما ان كانت فى جزء بعد
جزء كان المتحرك قد تحرك بعد ما والمحرك وقعوا فيما هربوا عنه وان كانت فى تلك الاجزاء معا فاما ان تكون
حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده فيجب ان يقف السهم عنده او الرامى او تكون موجودة بعده فيعود
المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة فى وجهه فكيف ينفذ السهم
فى الحائط فان كان الهواء الذى يلى نصل السهم يحتبس والذى يلى فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من
الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم والاشياء التى اتفق حصولها فيه لصيق السهم ويسبب
فيه ولا يحملها وما بال الرياح التى اذا هبت على اغصان الشجر هشتها ولا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمى
تشتد فى الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هى القوة المستفادة من
المحرك لكانت قوية فى ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين فى الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد
الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هى اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا
لا ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى وليس بشئ بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض اندفاع
الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف
يتجه ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك
يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه
فمن اين كان التخلخل فى الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شئ واحد فانه يكون حر المحاك
اسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف واقبل للخرق
وههنا لا المحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء كسلسلة مدفوعة قداما ويكون كل
جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتتقح ما ذكره الشيخ فى وجه هذا الاشتداد على فرض القوة ان القوة

تأخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء الخرق
وإراءته سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسترخ القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف حتى يتوفر
فإذا استرخت جداً لم يف التسخين بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على أن التسخين أيضاً يضعف بضعف القوة و
الحك وإن كان دوام الحك على المرمى يستدعي استعداداً استعداده للتسخين ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى بما من تلقاء
المتحرك واختلف فيها اختلافاً يرجع إلى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لموضوعها
أن يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في أبدانها إذ لأبدانها
أن تتحرك حركات طبيعية إلى الجهة التي تقتضيها على حسب التركيب ويخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد بها التي
تصدر عن إرادة المتحرك بها أي إرادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها أسميناها إرادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية
الفلكية ومنهم من يريد بها التي أن لا يتحرك بها إذا شاء فإن اكتفي بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية
كما في المعنى الثاني وإن زيد على ذلك قيداً آخر أعني وأن يكون له إن شاء أن لا يتحرك لم يدخل الفلكية **قلت ال**
إذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وإمكان يقطع فيه كل
من مسافاتها المتفاوتة وأمثالها بحركة قطعت بها أو مثلها وإذ هو أمر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة
والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير ولا يكون نفس الحركة أو
سرعتها وبطوءها ولا المسافة أو مقدارها ولا المتحرك أو مقداره وإذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار
أو ذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات وإذ الأجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة وإلا
لاجتمعت أجزاء الحركات فهو غير قار فيكون مادياً لحدوث أجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها إذ غير القار بالذات
إنما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل للهيئة فيها لا القارة وإلا قرت بدون مقدارها بل الغير قارة
وهي الحركة ليست إلا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام إلى
متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما أن الزمان بالأصالة
مقدار للحركة فهو عددها عند انقسامها إلى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم أن القبلية والبعدية
اللتين إنما البعد منهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات إذ لا فائت هناك ولا لاحق بل إنما
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فإنه إذا فرض فيه حدود فانقسم إلى أجزاء وقيس بينها يكون
قبل وبعد بذاتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من المتغيرات والتغيرات بواسطته

١٢٦

اذا قيل فيهما ان هذا قبل وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس او معا ومعية الزمانيات لها هي متاهما اعني كونهما فيه ومعية بعضها بعض هي كون متاهما واحدا اعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انا فيه او لا اجزاؤه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معا ومع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة وهي ان يكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ونقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك ولا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل يفرغ من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان اذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك ومقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس لشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا ايضا التناهي المعبر عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية

الحركات الثلث فی الابتداء والانقطاع ہو الهيئة الآنية او الزمانية اعنی کون الابتدات فی آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوری وان كان غيرها فليبين حتی ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشئ بدون مقداره مم فان الجسم النامی او المتخلخل قار مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا انحصار الهيئة الغير القارة فی الحركة منقوض بما يكون فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ المتحرك حيثما تحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان هذه الهيئة هی الاجتماع فی الحصول وتصورها وكذا التصديق بجوازها فطری لا مجال لان يمتری فيه او يمارى ومرجعها وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك ربما يمتری او يمارى فی وجود الزمان لغفول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتنی علی تلك الهيئة لاسيما وهناك من يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالهيئة الآنية علی وجود الزمان علی ان العمدة فی المقصود بهذا البيان هو تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته فی نفس الامر اعنی من غير تامل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه فی الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون وان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم وتقربها من حيث لا يدرون السنتهم حيث يقسمون الزمان الی الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا فی مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها للعدات وان اريد بها تحققه بنفسه فی الاعيان فلا يفی به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالی بنظر ادق واما عن الثانی والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة فی امتناع قرار الشئ بدون مقداره بهذا المعنی ولا فی انحصار عدم القرار فی الحركة وما يتبعها واما عدم القرار فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنی تقتضی الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون فی كل آن يفرض فی زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبله ولا يكون بعده ويكون فی ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها علی المسافة المتصلة فقد يعرض لها انقسام الی المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك فی مسافة انما يقطعها آخذا من مبدا الی منتهی فاذا فرض بين المبدا والمنتهی حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الی المبدا وآخر متاخرا الی المنتهی فينقسم الحركة ايضا الی متقدمة هی فی المتقدم من المسافة ومتاخرة هی فی المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان فی الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة تارة مع الاولی فی المبدا والمنتهی ولا يمكن ذلك فی الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة

١٢٧

متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة ماهي الحركة خاصة ليست لها من جهة ماهي للمسافة وذلك لكون الحركة منقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة مادامت متصلة وعدد لها اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قول انه قبلية وبعدية يفرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن بما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى البعض صادف منها قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما ولا يجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا ارتياب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كالحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

انه قبل والهذا انه بعد ثم لحق هذا وذلك موجود فيكونان ح معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من
هذه الجهة انه بعد والقبلية وتستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية
وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية بمعنى ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى
مجردا نسبة ذات ذلك الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة
وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه
بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبل والآخر
بعدا او اقارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين
وهذا الامر اما الزمان او نسبته الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون
قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرام العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا
فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا نعني بعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية
كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما او لا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته
واما الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على
التجزية لها لذاتها وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل و
ليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة
بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث
يكون ههنا معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر
فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني
به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال
المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو
نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة
سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة
من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة

17/17

وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر
من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت
لعل الفطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك حركتان متمايزتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى
القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي
ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات
كما هو مصطلح السلف المتقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وصلوحها للعروض المقدار
لها او للتقدر به هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية
فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والامتداد
الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل الحركة
القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال في مادتها وامتداد
الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية
حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئين موجودين الحركة التوسطية والاتصال المسافي لا من جهة انه للمسافة
بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة
يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية
وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل
بكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة وزوال ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في الحد
الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة الحركة وزوال ما كان في الحد الاول عند
كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى ويكون المتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد

بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في
الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما المتحرك فهو
من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقياً في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر
الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كما يزول
الاول عند كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته في
ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي
بحسب حالها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك
ملاء مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك في قوامه يتعين لها في تلك المسافة ان كانت
متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه في العلم الاعلى
في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها يتقدر
الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا يتقدر الجسم بمقدارها اعني
الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان معين يتعين بازائها قدر من
المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها
قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك
اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين ينقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا الامتداد
والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي
في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا
الكتاب وشاكلتها مما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحت الامتداد الطولي القراح المتقضي لا يلاحظ
في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا لا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو
المتقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث
انه متسع وبمقداره لآنية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات
من طرق كمية او كيفية ولآنية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولآنية
حركات ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص

يورث مخالفة وتنوعا وتعددا فى الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها فى الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث ذلك تعددا فى الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا فى جهة طول الحركات بل فى العرض كانت هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداده الطولى الزمانى امتدادا زمانيا آخر كان الثانى عين الاول لا معه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد بل هى نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولنضرب لذلك مثلا فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان احدهما التمادى فى جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر فى الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر فى جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتداة من آ و ه و ج الواقعة فى جهة الى ب و ز و د الواقعة فى جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلتين كانت كلها فى الطول لا كل فى طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه فى غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال فى امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء فى امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت فى هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات متعددة بل من حيث انها واقعة فى ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية فلك ان الحركات الواقعة فيها المتخصصة بها فالقبلية والبعدية فى اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المتخصصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر فى امكان حركات مختلفة فى السرعة والبطوء فى مسافات متفاوتة

على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء الحركة وانقطاعها لكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية
واتى لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون
متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه ان كان امرا
دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد
واما ان يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصقان وهو مع انه محال لما علم
من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فيحصل عرضا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك تحققت المعية
في القبلية والبعدية ورشحت الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما
غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين
هي ان متى احدهما عين متى الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن
المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان واعلم انه لا ينبغي
ان يتوهم مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في
زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض
هي كونها في زمان فليس كل ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان
اولا اجزاؤه وحدوده وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بالحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بالها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه ككون
الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى فيه ككون المعروض في العارض
على ما يلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث فيه ككون الاجسام في الامكنة والاستدادات المكانية واما
الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان
لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم نعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان
واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها امتداد كانت
زمانيات واعني بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة القطعية

اولا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيأتها الثابتة ولو كان لها الا امتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما عنى ان الثابت من كل وجه اذا قيس
مع اىّ من الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق
والامور الدفعية وجد له مع اىّ من هذه الامور اخذته معيّة مشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة
برى من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه و لا استمراره واختصاصه بحد منه. واما المنسوب
اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهى وان لم تكن بريئة من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضى
لكنها بريئة من المتى بل كانها هى متى الامور التى لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذى يعم الدفعيات فلها متى لكنها
وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى فى الوجود فى الواقع فالوجود
فى زمان او آن نحو من انحاء الوجود فى الواقع كما ان الوجود فى السوق او المسجد وجود فى الواقع وللموجود فيهما
مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان والحال فى هذه المعية تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله
او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها
الى بعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية فى المعية التى نحن فيها كما ان المكان واجزائه
وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد
ونحو ذلك لكنها سواسية فى المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين
هذه الامور فى معيته سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فانها دعموم المتزمنات والمتمكنات اصالة والازمنة
والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين فى الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما
كنتم ليستانس بالاستيثاق به فى عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية
والدهر الذى ينسب اليه هذه المعية لا يعنى به امر زائد على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة
والمتغيرة كما ان الزمان الذى ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعنى بالدهر الا حاق الواقع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبليتين الى الاخرى من جهة المشاركة فى محض الوقوع واذا قيست
الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه فى الدهرية
متجدد و متغير و فى السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا فى سنخ النسبة فلذلك
ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية كنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفها فى سنخ النسبة فانها تكون

متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام
اليه والا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى
قلت والزمان بسيع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم
والا لكان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضها بالذات زمان يقارنها فيقارن الزمان عدمه السابق
او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث
الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها
العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق
والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمتنعان
عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق
هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض
لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق والشيء لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل
على نمط اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على الالسنة المشوشة المتخذ تلقين واعلم ان بعض
خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحقيقة وتورطه في سباحة يم الحكمة وتوجه في آفاق
ترشح الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السائرة اذ نفض عرقه
الهاشمي بحماية ودار الظاهر من الدين والذب عن حمى ما عليه الجمهور من الملتزمين من حدوث العالم بقضه
وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك مصداقا لسلب الوجود
اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب وعلم تزخيصه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان القول بالحدوث
الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على
ذلك الفلك ولا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول البين من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة
لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقنن في ذلك القوانين
الدقيقة ودون لتصحيح الانيقة وتمحيص مقالته في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن
الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون

١٣٥

حاصلاً لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات
هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب
الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق
العدم على الوجود امتداد ما باباء طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو
دهري ولا من جهة السبق لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون
في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق
به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيناقض الوجود
مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان
بعينه واما العدم في زمان فلا يناقضه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه
وحدوده لوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع
هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون
للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه
ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري ان ترتب قبليتان وبعديتان معا قبالحصول وانما
يتاتي ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ
طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يابى طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان للصادق معدوما عدما
صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة
وموجبة فوجد المسبوق فكذب السالب وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب
وذلك السبق وهو على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجود آ ثم اذا وجد ب وج بعد معدوم يقع تقدر في
عدم ج ووجود آ جميعا فاذن يكون سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب نحو من هذين السبقين
انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود واللازم اما الحدود واما الامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق
لا يغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام
عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق
النقيضان وانعدامه في زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في الزمان السابق

وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان وما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان توهم
انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجوده
لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما يوجد ب في
الاخير منهما فيكون القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع
في حيز القبلية كما عرفت وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء محض لا شيء يعبر عنه بالانتفاء
ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يضع
الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم هذه القبلية من صفات عالم
وليس لعقول المفارقة سبيل الى اكتناهها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا
مجهول الكنه وذلك لان الحادث اليومي متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست
زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر في هذه
القبلية على قياس ما عرفت في المعية ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان له عليها عن آخرها قبلية
غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم عليه السلام كقبليته على محمد صلعم من غير تعاقب وترتب
والفلاسفة لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم يشركون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن
الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها
بعد البطلان في وعاء الدهر ليس اذ كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا به كان الواجب
مع المتسرمد وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضا اذا وجد فقد تحققت المعية الاولى
في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معها فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة متقدرة امتدادية للواجب
تعالى فتعين انه اما ان يكون كل من الممكنات متسرمدة وهو بديهي البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب
هذا محصل كلماته التي ينقلها سماع الاطناب ويجد لنا مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع
لا تنفعلها الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال
ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة
حدين فان رفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لسنا ممن ينكص وينكل عن الحق خوفا
من لومة لائم تشنيع يروم ترويج زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف وادار رفع الزمان وامتداده من البين

لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه لكنه لم يخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن توهم الزمان واستداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التغليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت ريح الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيها امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بلحاظه كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء او حد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء او حد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من ان العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم اكتناهها فمع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان صنعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاءه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بسبق العدم على الوجود واولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن الاجتماع انما هو لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل فتوية محض فانه ان اراد بما جعله

منشأه مطلق القبلية مجرد ان يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء
الآخر الا وهو حاصل للاول فيتقدم الشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفنا عمرو واذ
يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد
مقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا
لشيء ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم منه
القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود لطبيعة العدم
والوجود ولا المقارنتهما لزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر مؤخرا بل لامر لا يعلمه الا الله فقط او هذا الراسخ
في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين
لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن
وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك ان فرض انبثات وجوده في زمان لاحق
لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجوده في وعاء الدهر
قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في
بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجوده
في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في
ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجودا في زمان
حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في
الدهر بل وقع احدهما موقع الآخر فلينعدم ايضا بعدما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز
ارتفاع وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل
بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق
على انبثات تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما تشبثه

بانه لو كان بعض الممكنات قديمًا دهريًا كان الواجب سبحانه معه معيّةً غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته
تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد فى معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم فى
الدهر فمبنى على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن
لا نتصورها فضلاً عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف
وكما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومى قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول
الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثانى عن اعتيالات الوهم قطعًا
عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومى لم يكن له وجود
عينى فى الزمان ثم انه حدث وجوده فى الاعيان بالوقوع فى ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود
عينى فى الواقع الذى هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعًا فى زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له
وجود فى وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود فى زمانٍ ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشئ
الزمانى لا يكون بين وجوده الزمانى ووجوده الدهرى اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده فى افق الزمان
هو بعينه وجوده فى وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزمانى وجود عينى فى زمانٍ قبل الحدوث هف
فالواجب جل ذكره كان موجودًا مع عدم هذا الحادث فى الاعيان مطلقًا ثم الحادث وجد فى وعاء الدهر فى افق
الزمان فصار موجودًا معه تعالى فى الواقع الذى هو الدهر هذا كلامه وهو فى غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث
اليومى وجود فى وعاء الدهر قبل وجوده المفروض للحدوث ضرورة انه ليس فى الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور
فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدمًا
فى الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية فى وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض
الحدوث حدوثًا زمانيًا كونه حادثًا دهريًا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور فى الزمان مسبوقية
بالعدم يتصور حدوث زمانى واذ لا يتصور فى الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها
لا يتصور حدوث دهرى واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد تصل به من جهة آن الطلوع
زمان غير متناه فى الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هى من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية
عنه كذلك فلا يكون معه بل يكون معه عدم معيته زمانية ويكون السبق الذى بالذات لذلك الزمان على اليوم
سبقًا بالعرض لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقًا بالعدم سبقًا زمانيًا وسبق العدم

١٤١

على اليوم يوجب سبق عدم ما او جاء تخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان
موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة
والآنات متخصصة بها لا في زمان قبل ما هي متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله
عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الشئ الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه
في زمان بل انما يكون الشئ الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا
في زمان اصلا واستوضح ذلك بلحاظ وجود الشئ المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني وجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معيته دهرية لكن وجوده في زمان
وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الخبير البصير من
وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة
حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات
الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء
هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع
مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم
يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا يرتاب محصل في ان تقدم البارئ
على شئ لا يكون لاجل كون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشئ ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم
في تقديس المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين جاءوا
للفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة ولم يقيدوا
ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى
المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما يتجشم من قبلهم الا ان هذا الاهمال
منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام

لا يسوغ استقاطها عن اللحظ وعدّ المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في ظرف
قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب البسيط فليس المعية بين شيئين في الآن
لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل ان يتصور فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور
بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في
غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتأخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية و
بعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما ان
يكون وعاء الدهر فارغا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا
كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا يتصور القبلية على
الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبله وبعده والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم من غفلتهم
وذهولهم عن القبلية الدهرية هم براء منه فانما تجشم لهم من تجشم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها
مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن هذا المعنى لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة يصحون بمطابق هذه القبلية والبعدية زمانية الزمان فان معروضها بالذات هو الزمان واخرى يستدلون
على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا
النحرير الهمام يتعرض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق التسيدع
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى ووضعه الهباء مواضع التعب في اكثر اصول العلم الاعلى
لا اراه اتى في هذه المسألة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى تستحي حكمته يمانية ايمانية نضيجة سوية
نقية وفلسفتهم اليونانية نية زائغة تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطرار والاعجاب بنفسه
ويرفل ويختال بالغا منتهى مدى الازراء والازراء على ابناء جنسه الا سفسطة زخرفت وزبرجت بالتنديق
ومغلطة لفقت وزوجت بالتذلق فان قلت فما يصنع المومنون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت
الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بحذافيره وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على

١٤٢

عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين مارُوي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان
الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها ولا ريب
في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من وجود الموجد لها بل بمعنى اغمض من ذلك وهو انه لولا البسط القيوم
القديم بالذات النور و مد الظل لم يكن هناك سوى ذاته الحقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان
من استاثر بالقدم وكل شئ ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شئ وهو
الآن كما كان وهل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون
متعاليا عن مطمورة الزمان كالعقول النورية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة
تنزلا الى استيناس الفطر العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت ثقة بتقدم استيحاش المدارك
العالية الخاصة لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير
فهذا وامثاله مما يستانس به فيما ذكرنا ليس توحش طبائع الجمهور ونفارها وتحيش نفوسهم وحذارها من سلب
البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة
تستهي سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار
الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي سبيل
الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة في العرف
العامي ولم يترقب من هؤلاء تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم وردت الآيات
المنزلة لهداية الجمهور والاخبار الماثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات الى النور على نهج تستفيد منه العامة
ما يشير له فطرهم ويرتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما قرع سمعك ان معاشر الانبياء امرنا بان نكلم الناس
على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ
فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا بل كان للمتكلمين المتخيلين امتداد في العدم السابق على حدوث
العالم واستمرار في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك **قلت**
واذ الزمان متصل فلا فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شئ فيه ثم هو لا يكون بالفعل في
الاعيان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن

١٤٤

كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه يتوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلابد ان يتهيأ لانقراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شئ في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان متناهيين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فلان الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك واصلات لا تتناهى بالفعل واما من حيث انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بشطر وذلك باعتبار امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالي او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداده وان كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه لا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان يكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد

دفعة مايكون في آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في
مزالق ويمنعك عن التورط في مضائق اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء
لم يكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود والمفروضة في مسافة يمكن انقطاع الحركة
فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمسامتة خط مفروض الحركة لنقطة من
خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان
لكن في ذلك لا يضرنا او تبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط لنقطة تنقطع
الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون
وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه
الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرفه او ظرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه
آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت
او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا ويجتمع الجزء اللاحق مع السابق
في زمان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من
طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق
على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة
بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة
احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة خط مفروض الحركة
مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في
زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات
عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد
ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن وضع
لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف الزائلة
منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها اوسط فما تقدم

۱۲۵

9
9

والآخر موخرًا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر وكذلك ان تقول اولها هو آخرها ان

اردت بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا

على سبيل التصرم اولا عليه او لا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون وجودها

في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن

الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يفصل

بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة

عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام

في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم

السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة

التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون

وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من

عدمه ما ليس آخر آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق

فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون لاول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة

بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع

الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية اذ يكون انعدامه بموافاة

حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن

منك هذا التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن لا على انه مفروض بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل

للزمان راسم له فكما ان طرف المنتقل وليفرض نقطة كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم

ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور

للزمان وللحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما واصلا بين اقسامهما كالنقطة المتوهمة

في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه

كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة

لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ

للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا يسهل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذ هو يفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة

فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد والا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يأت

شطر بعد والا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع

التوسط بين المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من

حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا

الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من

جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى التوسط باقية ذاتها بعينها وان

كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحدس ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق

في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل

او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن

الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا كالمحل للزمان واما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض

له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا له لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة

النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بدورانها **قلت الفصل** كانت ام في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون تفريط وافراط

فالمفرطون فيه منهم من نفاه وما شاء لمثل مر في الحركة مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه

اذ ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن لولا في

الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدار يسعها ومنهم من لم يجعل

له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب واوقاتا للثواني

كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا رتبت

اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما

في امر لو لم تشتركا فيه كانا قبل م بعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه

قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاور مع الوجود لا العدم

المطلق او مطلق العدم كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك كذا في زمان ولم يدر انه استنتاج

من موجبتين في الشكل الثاني على ان لا يصح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية

وستقبلة ولم يدران الزمان هو المنقسم اليها لذاته لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها وتفقيهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان بتفريط و افراط ونحن اذا قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حادثة اختيرت لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شئ منه متقدما وشئ متاخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتجدد بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا لو ان كان لابد للحركة من زمان وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى بجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية زمانية فمرجعها الى ان المعين يجمعهما زمان فكان تلك الازمنة زمان يكون هي فيه فيجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام كل فبمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن لا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لابد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لابد لها من زمان تتعلق وتقوم بها فربما يتقدر الشئ بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يقدر اشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع

ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بالطبيعة
ثم قد يخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد ذلك فاعلم
انه ليس كل حركة يمكن ان توجد ان لم توجد حركة اخرى فان ذلك ان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين
الاستحالة ليس يستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت
ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم يكن حركة
وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة
ولا تكون قسرية الا مرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث
انها كيف انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتنحصر في الفلكية
وحقيق ان يكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة
بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر
في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك الشكوك
التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم
المطلق فذلك صحيح له والاصدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة
واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات لا له على
وجود الامر وان لم يكن له وجود على نحو وجوده محصلا في آن او على جهته وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه
وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم
من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا
على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن
حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على
نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره بهذه الحال وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين لم توجب احدهما للآخر
او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل واما اذا اوجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك
موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان

كالفوقية والعمى وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى البعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها فى الاعيان واما

ما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن فى الاعيان كان وجوده للامور العينية فى الذهن بمجرد تعمل واختراع منه

ومن البين ان الزمان ليس ما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا انما يعرض بحسب وجود الاشياء فى الذهن حتى

لو لم يتصور شئ لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلاجرم يجب ان يكون موجودا

فى الاعيان ومع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هى حصلة الوجود

اى ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فى الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة فى آن ومنها ما يكون اجزاؤه

متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو

اضعف من الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور

بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة

عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسرى منها الى الزمان وهو ان فعليتها

هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه قد بقى له منها شئ لم يحصل

بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة فى جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة

فى ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذى به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها

جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة فى الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها

فى نفس شيئيتها والقوة فى الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية فى الهيولى اقوى من

فعليتها فان فعليتها هى فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هى فعلية وجودها لذاتها والذين جعلوا الزمان

مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة فى نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت

اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين

مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اى من طلوع الشمس

بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا

ان طلوع الشمس وما يجرى مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى عن المساكتة مع

هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعله طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية

والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صارا معين باشتراكهما فى امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما

قبل و الآخر بعد فذلك لا مرهو الزمان وأما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يزيح شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في انزل مراتب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان لشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل و العدم والفساد خفي العلة في الاكثر ويشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا كل جسم في فلك و كل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك فالصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية و مستقبلة و كل منقسم الى ماض و مستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض و مستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض و مستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الجهة ربما تضاف الى الجسم ذي الابعاد و يراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه او ما يليها فيكون على حسبها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب تناهيه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل

نهاياته تبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهران للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك
صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستزيد من النهاية
على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل وينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واية نقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد
في القوة واما ما لهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط الجسم البيضي او اكثر كالمحيط الجسم
الاهليلجي او خط كالدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كالمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة
ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كالمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا
ما بلغ كالمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي وهو
في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس
سائر الاجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي وهو ان لكل بعد نهايتين
والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فيكون ستة
لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي
سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل بتبدله
لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل
لما لها وضع خاص وما يتحدد ان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع في
الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها البتة يكون به الراس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها
تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست ح يتبدل بالاعتبار العامي ايضا
في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت
فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها
للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان

ما يلي الفوق قبل هو ما يلي الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين ثم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فلو كان زيد
في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه
وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر
يقابله وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولتبعد جهاتها لا تتناهى واعتبرت الست تارة
بالقياس الى المشير فيكون ما يلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة فنذكر حال الفوق والتحت وربما
تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما يلي الى
الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلاح من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر
فيه **اقول** للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت
الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى
ما يلي النهاية يكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول
الخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول
والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية
واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابها
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل اوله
وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد
من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه
من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل
واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان
الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل او المقدار
واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح
اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله والخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه

١٥٢

لبيئة اللهم الا ان يوخذ السطح بمعنى الامتداد الطولى والعرضى من غير اعتبار تعين تماديه فى الجهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا فى الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة ومنه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضى الا انه يمكن ان يفرض فى الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة فى الاول والموجودة فى الثانى وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى فى جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان فى محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض فى المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور فى الخط على اطلاقه وكذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا فيه فالمحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا لم يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لابد له من نهايتين بالفعل فينبغى ان لا يصار الى تخصيص ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغى ان يحمل على الثانى فلتعارض الوجهين رددنا المحمل بين امرين وانما يتبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة وانسهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما فى المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفى المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك فى اضلاع سطوح المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفى قامات الاناسى والاشجار واما فى السطح والجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات بحسب الامتدادات وهى كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد فى القوة واما اليها بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضى او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجى فانه ينتهى بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حيث ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كلها احاط الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحنى من سطحى المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قائمة وكان سبب شهرة الاربع الجهات فى السطح والست فى الجسم ان

154

عامی وخاصی اما العامی فهو فی السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها کسطوح اللبنات والابنية والاقبية
والبسط والاردية والکتب ونحوها وفی الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح کالاجسام المذکورة بسبب اعتبار ستة حدود معينة
بالطبع فی الانسان وسائر الحيوان اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما فی الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا
واليمين والشمال واما فی سائر الحيوانات فبازاء الراس القدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين
والشمال فعلی حالهما ويفرض بين کل حدين متقاطعين امتداد ويسمی الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا
وشمالا ويسمی الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثانی عرضا والثالث عمقا لکن فی تسمية الحدين الاولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد علی ما يجئ واما الخاصی فيهما فهو ان الابعاد المتقاطعة علی قوائم لا تزيد فی السطح علی اثنين مبنی اثنان اذا فرض
بعد واحد کالاصل لا يمکن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة علی قوائم الا واحد وفی الجسم علی ثلثة لکن اعتبار
التقاطع علی قوائم فی الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتی لا تتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار
العامی تتعين فی الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفی سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصی تتعين الکل فی الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لکن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين
والشمال فی الاعتبار العامی باعتبار النهايات الاربعة المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب الذی
يقتضی الطبع قوته من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعی لعارض اما فی اصل الخلقة او بعده
لم تتحول اليمين والشمال اذ لا يکون ذلک بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع
حتی لا يتبدل اذ ليس الراس والقدم فی الانسان کيف ما کانا ولا الظهر والبطن فی سائر الحيوان کيف ما کانا فوقا وتحتا
فان الانسان مثلا اذا انتکس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعکس واذا استلقی او اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتی
القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه والامر الذی يتحد والفوق
والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الی ذلک الامر غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم
المضاف اليه فی تعينهما اصلا ثم الطبع فی الناس وسائر الحيوان وفی الاشجار يقتضی وضعا لهذه الاجسام الی المحدد بجهتی
الفوق والتحت يکون بذلک الوضع الراس فی الناس والظهر فی الحيوانات والاغصان فی الاشجار فوقا وما يقابلها من
القدم والبطن والاصول تحتا فهما متحدان بالطبع قطعا لکن لا بنهايتی هذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل بحد آخر هذا اذا اريد
بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلی النهايات فالاربع من الست اعنی ما سوی الفوق والتحت يتبدل بالاعتبار العامی
فی الحيوان بتبدل وضعه فان المتوجه الی المشرق مثلا اذا توجه الی المغرب صار ما کان قدامه خلفا وما کان يمينه شمالا

واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض ولا بد ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الآخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين نهايتا الجسم للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك فربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين ومن ان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه والقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وان كان تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى المشار اليه فلا يكون جسما بل حد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فتكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فتذكر ههنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه واليه ولا يكون الجهة الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل واذا كانت الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي ما الى الفوق والتحت طالبة للوصول كحركة النار مثلا والارض او للقرب كحركة الهواء والماء فلا جرم لك وجوب تحدد هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير متعلق فلينظر فيه **قلت الفصل** في انه يجب ان يكون هناك جسم كري لا ابعد خارج عنه يحدد الجهتين متشابه غير قابل للحركة المستقيمة والخرق يجوز غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان حدين متمايزان بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث

يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموٰت اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها ولا يكون
فى خلاء غير منقطع ولا ملاء ذاهب لا امتداد على البساطة لا الى نهاية تحدد لحد يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة
فيه كما هى بين هذين الجهتين فتحددهما انما هو عند ملاء متناه ثم لا يتاتى ذلك بخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا
خلاء ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اى حال فرضنا لا يكون بينها ذلك و ح اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت
الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هى الاخرى فان كانت جهتا المحيط اى سطح
المحدد للمركز تحددتا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفى المحيط ويلغو المحاط وح يمتنع على المحدد الحركة المستقيمة
والاجزاء مفارقته بحيزه الطبيعى وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان
لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين
الجهتين الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز فى ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون
احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة الكائنة اما ان تكون فى
الحيز الطبيعى فالفاسدة كانت فى حيز غريب طالبة للطبيعى بالحركة المستقيمة وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا
بالكائنة او فى حيز غريب فهى طالبة للطبيعى وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام
والا فمايلا فى السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقى والا فالبسائط ان كانت على التشكل الطبيعى لم
ينتظم منها جسم كرى والاجزاء عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بالعدد فبانفصال عرض بالمادة
بعد تلبسها بصورة اما هذه فتكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط
متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح فى الفصل السابق ان الجهة
باى معنى اخذتها حد ونهاية وان هذين الجهتين اعنى الفوق والتحت هما المتمايزان بالطبع ومن البين ان بينهما
غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة على اقرب السموٰت
الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر فى هذا الفصل نبذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب
ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهى الابعاد وان كان يكفى المؤنة
فى ذلك لكن المقصود فى هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع عزل النظر عن امتناع الخلاء
فى نفسه ووجوب تناهى الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان فى خلاء غير متناه او ملاء متشابه
اى بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا

بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحدد ا في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا تناهى
فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وستبين انه يجب اضافة التحديد الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي
انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما
كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب
السموات اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل
حدين غيرهما متجانسين كسطحين او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف
على اي حال فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين
وكان يكونا حدين بجسم واحد او جسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذا لكسا على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا
محيطا بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما ياتي
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت
الحركة او الاشارة على اقرب السموات الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج ولا يكون هذه الحركة
او الاشارة من سمت المركز ورج نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة بلا دكل محيط دائرة
يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف ومما يقرب من ان الشكل الطبيعي العدسي
بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب التنا
غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحيزت
جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء
ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا فيتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغا
فيتصور البعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب
ان يكون محدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون
تحدد المركز ايضا بذلك الجسم ظاهرا لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد به محيطه يتحدد به مركزه او جهة المركز فان كان
جهة المحيط ايضا هي سطح المحدد بجهة المركز تحددتا به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد بجهة المركز فيكفي
المحيط في تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء متناه عند ملاء لا يمكن اضافة
التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما

ولا تحدد احدہما باحدہما والاخری بالآخر لوجوب تحددہما معا بواحد وان کان احدہما بالآخر محیطا فان کان المحیط
ہو الملاء فالخلاء نعود وان کان المحیط ہو الخلاء فلا یکون مقعرہ ہو جہة المحیط لوجود بعد خارج عنہ ولا یکون محدب
الا اذا کان محاطا بملاء آخر ویجب ان ینتہی الامر الی ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنہ فہو المحدد الخامس ان المحدد
غیر قابل للحرکة المستقیمة لا ہو ولا جزء منہ لان ما یقبل الحرکة المستقیمة یجوز علیہ لا محالة مفارقتہ لحیزہ الطبیعی معاودتہ
الیہ بحرکة طبیعیة ولا یکون الحرکة الطبیعیة الا من جہة الی جہة متمایزتین بالطبع ولا یمکن تحددہما بذلک المتحرک بالضرورة
فلا یکون المحدد ولہما قابلا لہا السادس انہ غیر قابل للخرق لانہ لا یمکن الا بالحرکة المستقیمة والمحدد لا یقبلہا لا یقبل
یمکن الخرق بالحرکة المستدیرة وذلک لانہ اذا توہم انقسام المحدد الی کرتین احدہما تحیط بالاخری فیتحرک احدہما
علی الاستدارة مع سکون الاخری او یتوافقان فی الحرکة المستدیرة ویتخالفان فی جہتہا یلزم الخرق من غیر
حرکة مستقیمة انا نقول فالمحدد ح ہو المحیط ویلغو المحاط السابع انہ یجب ان یکون مجوفا اما اولا فلان ذین
الجہتین ما یتحرک الاجسام المستقیمة الحرکة من احدہما الی الاخری بالطبع فلو لم یکن المحدد لہما مجوفا لم یتصور ذلک
الا بخرق المحدد وقد بان استحالتہ واما ثانیا فلان تخالف الجہتین بالطبع وکون احدہما مطلوبة والاخری
مہروبا عنہا بالطبع لبعض الاجسام وبالعکس لبعض آخر انما یتصور بکون احدہما فی غایة القرب من المحدد والاخری فی غایة البعد
عنہ واذا کان المحدد مصمتا کان المرکز فی ثخنہ فکان کل من المحیط والمرکز قریبا منہ ولم یتأت بینہما غایة الخلاف الثامن انہ یمتنع
علیہ الکون والفساد والا کانت ہناک صورة کائنة واخری فاسدة وکل من الکائن والفاسد او واحد منہما لو کان محددا
فالصورة الکائنة اما ان یتکون فی الحیز الطبیعی لہا فالفاسدة کانت فی حیز غریب اذ لا یکون لجسمین حیز واحد طبیعی
فکانت الفاسدة ح طالبة للحیز الطبیعی بالحرکة المستقیمة ولحرکتہا جہتان طبیعیتان متحددتان لا بہا لعدم امکان
حرکة الشیٔ الی جہة متحددة بہ ولا بالکائنة لتقدمہما علیہا واما ان یتکون الکائنة فی حیز غریب فہی طالبة للحیز الطبیعی
بالحرکة المستقیمة ویکون جہتا حرکتہا الطبیعیتین متحددتین لا بہا لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحددہما بزوالہا فلا
یکون شیٔ من الکائن والفاسد محددا التاسع انہ یجب ان یکون جسما واحدا بسیطا غیر منتظم من اجسام لا
مرکبا ترکیبا مزاجیا کترکیب الموالید من الارکان ولا غیر مزاجی لا طبیعی کترکیب الحیوان من الجوارح ولا صناعی
کترکیب الجدار من اللبنات ولا اتفاقی کاجتماع البصرة من الحبات وذلک لانہ لو کان منتظما من اجسام فما یلاقی
السطح المحیط ان کان جسما واحدا بسیطا فہو المحدد ویلغو ما تحتہ وان کان الملاقی للمحیط اجساما متکثرة فتکون بسیطة
او منتہیة الیہا فنقول اولا ان البسائط اما ان تکون علی الشکل الطبیعی فلا ینتظم منہا جسم کری یحیط بہ سطح واحد کرے

ادراً ما تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانياً ان تكثر تلك البسائط اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض لمادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضاً لان كلا منها ان كان في حيزه الطبعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متعددة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة وفيها فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيط او مركب في المركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء البعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضاً للاستغناء عنها بتقويم الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بخلو لها فيها يكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم يصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي واخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها طريقاً الى نهايتها ولا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف والخفة والثقل ان اعتبر منها مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه لو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل

١٦٠

161

بالفعل فيخلو عنها عند الكون في الحيز الطبعي اقول الجسم اما بسيطا و مركب من اجسام مختلفة وكل منها اما ان يكون
فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من
اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة او لا
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة
اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك انه لا يكون ما له من القوى اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون
ما يقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان تقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية
تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك
قوتان محصلتان تقتضي كل منها امرا محصلا ويكون كل منها صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منها
ليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعها فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا
وبالعكس فيكون كل منها صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحدة منها متاخرة عن المادة لكونها لا توجد
الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هذا
تحصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما الزمه على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في
تقويم المادة لكن يكون لها دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها
لانها اذا افتقرت المادة اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها
في الوجود بل ان كان ففي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يزاح ذلك بان الكلام فيما اذا
كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى ونح اذا حلّت احديهما في المادة
ولم تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها
اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان
حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيتقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة
المقومة الاخرى بعد فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان ليست احديهما اقدم من الاخرى يقيمان

١٦٢

المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها
من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها المادتها كالطبيعة المائية يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة
او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى
ان يكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة لنفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا
معا ولا سبب لا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل
الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما
في ذاتي هو توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة
بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت
واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل يشاركه في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة
من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن الشركة في فعل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم
يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون
حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية
محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة
لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن
مقتضيات تلك القوى فاما ان يتمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب ومع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء معاوقة القوى الاخر والمشوبة بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة
او متناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيطة واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد
المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى
الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز
ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالعرض وعلى
نحو اقتضاءات القوى المتفننة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما تحرك تحريكا على
خلاف قوى البسائط لكن العقل يتقبض عن ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية

١٦٣

والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل يكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلا شك ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة تحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب ذلك في المحدد وجهات الحركات المستقيمة او لا ويكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ الاستدارة وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليها الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لو قوفه دون غايتها ولبطوءه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله

بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه
انه اذا كان فى غير الحيز الطبيعى تحرك لميل طبيعى الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة
او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام فى مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك
ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت لفصل**
الحركة المستديرة اذ هى اتم الحركتين البسيطتين فبالحرى ان تكون لاقدم الجنسين من البسيط اعنى الجنس ما يتحدد الامكنة الجنس
الآخر وجهات حركاته على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون
والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت
فيه كثرة اذ لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد فى هذه الاحكام وكما ان
حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك بسرا يتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا
متعلقة بجسم ذى قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة فى تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه
غنى عن تجشم ابطاله والسماء بعامتها غير مشرقة وتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهى مشفة والاستترت تلك
الاجرام وبالحرى ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هى فى كرة البخار اذ يتخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف ولا ظاهر اللون مع الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته
من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدى ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى
الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند الاستهلال قرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء
سائر الكواكب عن ذواتها والالتبدلت اشكالها كما فى القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة
المقدار كثيرة العدد مرتكزة فى ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تميز بين احادها كالمجرة
بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها فى مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة فى ستنير من الشمس **اقول** قد
علمت ان الحركة الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع بالبسيطة يجب ان يكون بسيطا
وقد كنت علمت ان اتم هاتين الحركتين هى المستديرة وبالحرى ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسى
البسيط اعنى ما يتحدد بها امكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحرى ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد على
انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة

164

اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه حينئذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي بان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية اذ هي برية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب ما سوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لا بد وان تكون ارادية لا بالقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تخمنه قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة السماء تركبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تسكن ولاتصال كريتها لا يتمكن النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك وان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس يحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك او هام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتجدد به امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز البسائط ثم الذين جعلوا حركتها التزاحم النارية والارضية اما الحركة السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يتمزج منهما دورية واما السبيكة فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها الكائنة بين العلو والسفل لاجل الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم تتجدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها

جعلوها فى تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها فى الروية لان عامة جرمها لا ترى منيرة و
يرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيط بها ولا يكون كما نبهت عليه فى امكنة العناصر بل تكون كانها اجزاء
من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام النيرة تكسف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض
ويكون بيننا وبينها لا سيما العالية منها جرم السماء فلو لا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التى تظن انها لون السماء
فانما تتخيل فى كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة فالاجزاء
العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر
فى كرة البخار زرقة لانه اذا رئى شئ مظلم من خلف مضئ يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم
بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة
البخار والظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردى والذى انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون فى نفسه
لكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون
كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه
تخيل هناك زرقة لانه اذا لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك
ضوء ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعنى الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة فى الماء
الصافى الذى ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترف من
ذلك لما غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت ثم فى ارادة هذا اللون عناية من البارى سبحانه
لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك فى ان القمر منها له لون يظهر عندما يزول عنه النور الذى
يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدى يحققه وذلك اللون هو القتمة المشبعة وجوهر القمر كما
ذكره الشيخ يشبه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس فى جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك
يرى جرمه الذى لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب
فربما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا ما بل يجوز ان يودى الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذى يلى الشمس ولم ينفذ
نفاذا على السواء فتبدلت اشكال المرئى منها سيما فى السفليين اعنى الزهرة وعطارد كما تبدلت فى القمر وقال الشيخ
على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها

الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان بالشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق وخانه وهو
في جوهره ذو لون ما ويختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون الذي يخالطه النور الناري فجدير بنا
ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان قد يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او
عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير
وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل ولا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى
مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لانسحاق عرض له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ
عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابا الفرج
الجاثليق من ان هذا السواد باد من السواد او الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن
امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا
وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع ليس لعدم استعدادها لاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع
شبح تلك الاجسام في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحهما الى القمر
انعكاسا بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوأ من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة فقط او يكون
لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية ليستر بعض المواضع من القمر
عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المتشعبة من كون ذلك عن امر في ذاته
فيبطلها ان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي
يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر من النار مع انهما
غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة
مع المتاخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة
لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانب له آخر وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا انضاف
يزيد ضوءا فان تلك الظلم من صورها المحو فيه يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى
التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا يتقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية لبابه عند المركز
ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك لزم اختصاص ذلك بما طرا القمر

١٦٧

ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا يعول عليه وآما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من
انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا تبقى محفوظة على هيأتها مع حركة المرآة طولاً وعرضاً واختلاف مقامات الناظرين
على ان للمرآة التي ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تودي الخيال وما يود الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يجتمع الخصلتان
في مرآة كما ذكر الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتفطنين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلاً ان وجه القمر صقيل كالمرآة فاذا
توجه الناظر اليه راى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط مقادهما مختلفان وايضاً القدر المنكشف
من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال ورمال
واودية وشعاب وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال فهذه الاشياء يرى الناظر اشباحها في
صفحة القمر المنيرة ولا يميز بينها البعد ما عنه ولا يحس منها الا خيالاً لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل ذا شيع ظن انه تبع وآما
القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فاظنه لبعض اعلام المتأخرين وآقول ما بال النور المنعكس من سطح البحر
او كرة البخار يوجب ستراً قاتماً في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق
استضارة ربما يكون خلفاً من ضوء النهار ولا يكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق
ولما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية
كالابخرة الغليظة فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضاً حتى يرجع الى
القسم الآتي او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضاً حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ما يأتي وان لم يكن يستر عنا كان
يكون اجراماً صغيرة نيرة مرتكزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائماً بين النيرين مانعة من وقوع
اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما اشعر به بعض الاذكياء من المتجددين فاقول تلك الاجرام وان كان كل
منها صغيراً لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا
ايضاً فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا تلقي
على القمر نوراً يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه سيما عند
الطلوع والغروب وآما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية
بجنب فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان
جداً من القمر في طبيعتان يحفظ بحركته وضعاً واحداً فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان

بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز انطل ذلك انه يجب ح اختلاف المنظر وان يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى
وان يكون الموضع الذى يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من
القمر وفى طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها
بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس
اليه فى حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذى حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرويت تلك
الاجرام فى وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها فى الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف
انما الاشكال فى تخيل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها القمر منا دائما على نهج واحد وما ذكر فى
التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوى فى تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على نفسه فيكون
المرئى من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس فى كل زمان شيئا آخر والذى
اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة
بجملتها غير قابلة للاستنارة والمشرقة مركوزة فى ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح فرضها فى التدوير فى بساطة التدوير لا يقدح
فرضها فى القمر فى بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام السماوية من البسائط ممتزجة لا كون كلها او بعضها فى مكانه و
تكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية
منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذى عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة
على عدة من افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب وحال هذه الاجرام التى فى القمر فى
عدم امتياز بعضها عن البعض فى الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات فى فلك مشف وهذه
الاجرام غير قابلة للاستنارة فالمشرقة فى كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة فى ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون المالى للفرج
بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحى الفلك سطحا بسيطا من جرم واحد
لا من اجرام كذلك الحال فى هذه الاجرام والسطح الذى للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم بسيط وهو لون
قابل للاستنارة فلا يكون ما فى ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا فى استنارته على السواء وذلك لان القمر وان لم يكن
مشفا محضا فلا يخلو عن تشفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من
الشيخ كذلك يؤدى ما فى ثخنه من الاجرام التى هى اكثف من سائر جرمه وابعد من التشفيف بالقياس اليه كما ان

الكهربا وان كان ملونا غير شفاف يرى ما فى ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه ونحوها فلا يرى فى المواضع التى تودى
تلك الاجرام ما يرى فى سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا فى انحفاظ شكل المحو فى الروية
دائما على حالة واحدة كون المرئى من سطح القمر فى كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر
ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير فى القدر مقابلة لها فى الجهة فيكون المرئى من القمر
دائما شيئا واحدا **اقلت** واذ السماء متحركة بالاستدارة ولا يقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هى
او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب انفسا وللافلاك
اخرى لا ان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او انه كذلك فما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف
ما اذا كان كواكب فى فلك ثم من الجلى فى بادى النظر اشتراك الاجرام النيرة فى حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هى
القائمة بالمحدد الحافظة للزمان وبعد ذلك وجد السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة
وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لابد منه وان جاز
ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء فى النيرين وبذلك وبالاستقامة والاقامة
والرجعة فى المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف لانعطاف
اثبتوا الكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل به صناعة
المجسطى واذ لا تشابه حركات مراكز التدويرات حول مراكز حواملها فى المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير وفى القمر
حول مركز العالم نفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطليموس وايقن بان الاجرام العالية فى جميع ما هى عليه من
العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين **اقول**
كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان
الحركة انما هى للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح فى الماء الراكد او ان السماء وان كانت
متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح فى الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان
السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين فى مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء
ولا تخرقها كالسابح فى الماء موافقا له فى سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت
الى مكان طبيعى كانت مستقيمة اللهم الا ابقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان
كانت الى وضع فيجب ان تكون على انفس المتحركات بها او حول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض

بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي
في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وارى ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا ناطقة
المقومة والصورة المنوعة له هي المحركة اياه وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب او
الدماغ في الحيوان او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك لكل من الكواكب السيارة فانما يبعث
قوى حركات تلك الافلاك بل لكل كوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف
ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل في فلك يسبحون انما يشير به الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات
ايضا تتحرك في افلاكها الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب
تسير بسير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا تتعب بسباحة مسافة لو مشى بقدرها يعيى او الى انها في اجواف افلاكها
كالحيتان في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون الفلك واعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة
بالثابتة نجدها في بادي الراي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا يتم الدورة في قريب من يوم
بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك
غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان يتحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى
الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل لا حفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك ولم يختلف
غاية ارتفاع كل في الفصول او الايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى
وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ
ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق
بتلك المرة في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل
هو بالحري بان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق
واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوصلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم
اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت
انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون

المثبت عدة افلاک اما بازاء کل کوکب فلک او دون ذلک وهم لما لاحظوا احوال السیارات فوجدوا فی حرکة کل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخری وفی المتحیرة منها مع ذلک اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطیات من الاصول تدفع ان تکون فی حرکات الافلاک البسیطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص فی السرعة والبطوء کما یکون فی الحرکات الطبیعیة والقسریة علی ما علمت ولا وقوف کما یکون فی الطبیعیة ببلوغ المکان الطبیعی او قسرا وفی القسریة بانتهاء القوة القاسرة وغیر ذلک او انعطاف کما یکون من قسریة الی طبیعیة او نحو ذلک فان تلک الاجرام متعالیة عن ان یتطرق الیها تفاوت احوال الا ما تقتضیه بسائط حرکاتها الدوریة المستمرة علی نهج واحد لاجرم اثبتوا لکل افلاکا علی مراکز مخصوصة تتحرک بحرکات متقدرة علی مناطق واقطاب معینة بحیث لا یکون فی شیء من الحرکات البسیطة اختلاف ویلتئم من عدة عدة متعلقة بکوکب کوکب ما ینتظم به حالات ذلک الکوکب ویلزم بالعرض اختلافاتها علی ما یتکفل بتفصیله مفصلة صناعة المجسطی الا ان القدر الذی اثبته بطلیموس من الافلاک وان استتب به امر الاختلاف فی الاسراع والابطاء الذی لسبب الاوج والحضیض للافلاک الخارجة المراکز وکذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذی لسبب التدویر لکن لا یخل به انه کیف یتشابه حرکات مراکز التداویر للمتحیرة حول مرکز الفلک المتوهم المسمی بالمعدل للمسیر وللقمر حول مرکز الفلک المائل المنطبق علی مرکز العالم ولم یتشابه حول مراکز حواملها کما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلک افلاکا واختلفوا فی تصویرها من اراد الوقوف علیه فلیرجع الی شرح التذکرة وتما یجب ان تستیقنه هو ان وجود الافلاک والکواکب علی ما هو علیه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتیب والتثقیف والاشراق والموافقة فی المراکز والمخالفة فیها والمماثلة فی المناطق والمخالفة فیها وسرعة الحرکات وبطوئها فهو علی ما ینبغی فی نظام الکل وافضل ما یمکن بالقیاس الیه الا ان القوی البشریة تقصر عن ادراک الحکم والمصالح المودعة فیه اللهم الا قلیلا وسنذکر بعد ما عسی ان یکون کالانموذج ان شاء الله تعالی **قلت** واذ حرکة السماء وضعیة فلا بد وان یتبدل بها وضعها ولا یتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الی امر آخر واذ لیس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما یتاتی فیه ذلک بالنسبة الی ما فی حشوه لکن التبدل بالنسبة الی متحرک لا یکون اولی بکونه تحرکا للمنسوب من کونه تحرکا للمنسوب الیه فیکون بالنسبة الی ساکن فیکون دورانه حول ساکن فی الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا کان فیما یقبل الاستحالة یجب ان یکون ما یجاور السماء ویتحرک بالعرض حارا جدا مستخفا لکماله بالحرکة وهو النار ولو کان هناک غیرها لاستحال الیها وما فرض انه کان هناک غیرها

١٧٣

يجب ان لايكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها ماهو ابعد بارداجدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض وينبغي
ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع مايجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ولايكون
لهذه الامكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا
بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح
لاتزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها مع ان الارض ليبسها الطبيعي لاتعود الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان
ذلك لايخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى
كرة قطرها ذراع تقريبا ومما يشهد بالاستدارة الحسية للتقليلين ظهور الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها
ولعل اتقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في
كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء الباردين رد ما للحيز الطبعي اقول
المتحرك لابد وان يتبدل ماله من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدد دائما بالنسبة متحرك في الوضع
فيجب ان يتبدل عليه الوضع ولايمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لايجوز عليه الخرق والالتيام
ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه
عند امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بأن يكون تحركا
للمنسوب من ان يكون تحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام السماوية
حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة الاقرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة السريعة والابعد منه
فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لايكون التحريك محيلا له الى
جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها السحق والحك
او التمخيض او المخضخضة فكيف اذا عرض لها ماهو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه كان المجاور للفلك جسم
غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب
ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لايكون المجاور فيه غيرها فحقيق
وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بمشايعته حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي
يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها باردا في طباعه لِلحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين

جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار ملوة الى تحت بالهواء والارض مغوفة الى
فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون لشيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض
من ذلك في غير حيزه الطبيعي او ينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة تشكل الطبعي على ما عرفت كرى
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماس محدبه مقعر الفلك يجب
ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون المالي
للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يتكون هناك
جسم عنصري سوى النار او انتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تخلل النار
ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل مبينها بل لانه اذا
قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران
المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى
في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول
الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا
صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب
الارض فلانها ليبسها مع قبول الكون والفساد والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق
والنقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شيء اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل
الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي واما الماء فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه
التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة
الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما نبينه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء الراكد
انه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب
ان يميل الجزءان الطرفان الى الوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه لولا ذلك لكانت الجبال
والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجملتها لكن نحوي اصغر ولم يكن يظهر منهما اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليهما تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه رصاد

١٧٥

الحوادث الفلكية مما يكون فی آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمى العرض وبينهما الف ميل و ازدياد ارتفاع القطب و الكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين فی الشمال وبالعكس للواغلين فی الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد فی التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعی كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافی الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك بين الافق والسمت مستقيما فی الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد يظن انها مع كونها مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو وفی كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان حبا يزعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى فی الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابيات ريم بها نحو من صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خيرهو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا فی تمجيد النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعانی فی الحيز ولما فرطوا فی شان الارض بالغوا فی تحقيرها وتقبيحها وصفوا بالكثرة والحركة والوقوع فی الطرف وقالوا ان فی العالم ارضين كثيرة وهی التی تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين فی كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة فی الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه او للارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطا من النار فی الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهانی ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار فی الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضی التوسط فی الترتيب والنار فی وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض فی آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطی مرادكم فبالحری ان يطيب به نفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من تناهی الابعاد كفاية فی ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطله ان قالوا بحركة الارض بدون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا فی ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع

على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت
من علو اقول وبه يبطل الصعود خاصة انه يجب ح ان يتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا
ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها وقولنا ان نبطله بان
لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة
وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك الكواكب بحركتين
مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض
فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب
ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة
القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة
واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة
لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلى
من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلى عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه اذ نزل
اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين لانه يجوز
ان يكون المتصل بالارض من الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبر انما
يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في
سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان
اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف اذا انطبق مركزها
عليه فهؤلاء اذا رأوا اجزائها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز الطبيعي
وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جميع المسافة التي يتصور ان
يتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها
ففرقة من هذه الطائفة اذا رأوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء واذ من شان الارض ان ترسب في الماء
لا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية على الماء لجهلهم بحقيقة السفل تشعبوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة

هواءاوخلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا جمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك وفق للطفو اوتفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا لما مر من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية ساكنة فی الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم ان ذلك لجذب الفلك اياها من الجهات على السواء كما حكى انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والسقف قد قام فی وسط جوه صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوي الجهات فی استحقاق ان تميل الارض اليها لا فی جذبها الارض وزاعم انه لالتفاف الحركات المتساوية بها كما يعرض لحفنة تراب يجعل فی قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب فی الوسط لالتفاف الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة فی غير موضعها الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل فی ذلك الموضع فاما ان يهبط عنه فلا يكون الموضع طبيعيا هف او يسكن فيه لطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه وتتحرك اليه اجزائها فلا يستعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تحلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي فی بطلان قوله وجوب تناهي الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو مح او ينتهي ويعود الكلام فيه وان جعله ساكنا لطباعه فما المانع من مثل ذلك فی الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملأها من الخلاء فقد احالوا وان ملأها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبعيا للهواء فما الجاذب الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هؤلاء يكذبهم ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب عنه ثم انك قد ايقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبيعية وروم للاحياز الطبيعية وقد زاغ فی ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق ويضغط ما دونه فی الثقل فتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم قربت الاجسام بتوسط الاثقل يحيط به ما يتلوه فی الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء بالضغط والكل بالتقسير فظن ان المقل هو التخلخل فتخلخل الخلاء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المكرب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون

الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلاء مع بطلانه فى نفسه كيف يكون جاذبا وكيف
يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب
الانفعال تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدما لقلة الاسباب فلا يكون كثرته تفيد شيئا اذا كان الملاء
على قدر واحد او ازيد او مانعا من تاثير تلك العلة فيكون قصى ما يوجبه ان يمنع الحركة الى اسفل ويورث
البطوء فيها ولو كان اللين سبب الخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال المتحددة فانما تكون
موانية للحركة لا سببا لها كما ان السيف لا يحركه حدته بل اذا حرك بالقسر او تحرك بثقله بالطبع سهل نفوذه فى الاجسام بحدته
قلت للفصل اذا تذكرت ما القينا من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا
والحيز الطبيعى هو ما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعى اذ الخروج عن ذلك ربما يخرج عن المكان الطبيعى
والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مرتبة ترتيبا مستديرا على مستدير حسب المجاورات الطبيعية و
لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك لا يوجد والمركبات لا يخرج احيازها من احياز البسائط
فلا يوجد حيز طبيعى خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعى لجسم الا وهو طبيعى لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت
هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج خلاء بل ملاء فالمالى له لا يكون كريا فكذا جزؤه فلا يكون حيزا
طبيعيا له ولا لآخر وهو مح وعليك بالتدبر فى ذلك ومن ظن ان هناك عوالم فى كل منها افلاك وعناصر مشابهة
لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها ان كانت لبسيطة ان تحصل كرة واحدة
مالية لحيزها الطبيعى فلا يكون كل من افرادها المتشتتة فى العوالم فى حيزها الطبيعى بل ان كان فبعض ما ليس فيه له ان يتحرك
بطباعه اليه فلا يكون شئ من سماء فى العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب
تكثر احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبعيا للارضية مثلا ثم كيف
اختلف امكنة السموات المتشابهة وثم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما القيت عليك من الاصول المسلفة فى
كتاب السماع الطبيعى استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا
نزيدك استبصارا ببيان يكاد يكون تذكارا او تكرارا فنقول ان الحيز الطبيعى هو ما تقتضيه الجسم الطبيعى وهو على وضعه
وشكله الطبيعى فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعى ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعى لعدم انطباقه عليه
ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعى متشابه فيكون لها فيما بينها
وضع مخصوص وتكون منضودة نضدا مستديرا على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض فى الجملة يجب ان تكون

متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير وتخييل ابعاض مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات
مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلايكون لها امكنة خارجة عن
احياز البسائط اذ التركيب لايورث زيادة في الاحجام فلايورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلايكون احيازها
الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لايكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولاتكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لايوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك
الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لايكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز
طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلايكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز
الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كرة بما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا به ولا محاطا
والا لايكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها فرج فلايكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد
المفطورة كالمالي لها غير كرة فلايكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لاحيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز
الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تالية لها على حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم
مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته انا في العذر عما في الافلاك من النقرات التي ارتكز فيها
الكواكب والتداوير من اختلاف ثخان المتممات تعرف انه لايجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد
الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لايحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تملي الفرج
الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لايلزم خلاء ولا خروج طبيعي للبسيط عن
الاستدارة وحينئذ لايتسلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سياتي اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان
تلك الكرات المتمايزة بالطبع لاتكون متشابهة ولايكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها
فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء
وهواء ونار لتعددت العوالم وان كان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لايجب ان يكون الحيز
الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة
بالنسبة الى محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لايكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء

"مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ"

من الجوانب كالكواكب التداوير والخوارج محاطا بجسم ذي ثقرة او اختلاف في الثخن حتى لايلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم تتشابه لنظايرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها السماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد يظن ذلك لزم مع ما في البيان الكلي المطلق ان تكثر افراد طبيعة واحدة لايكون من ذاتها بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تتصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلاً في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل ان كان فبعض مما لايكون من الافراد واقعاً في حيزه الطبيعي له ان يتحرك بطباعه الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة او مبدأها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد لجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيم اختلفت امكنتها وتعددت مع اتحاد طبائعها اذ لايمكن ان يكون ذلك من قبل العناصر لان تحدد امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون لقاسر اذ السموات لاتقبل القسر

قلت الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول

المركبات من حيث تركبها تكون متكونة لامحالة وكل متكون فاسد وما ابين شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فلما قد دريت ان ما لايقبل الحركة المستقيمة منها لايقبل الكون والفساد فاذا ان ما يقبلها منها لقبلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولاقاسر تحركها فلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة لايكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والا كل ذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو فيها حتى لولا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز اذ حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب ما كان ينقلب الاحجار مياها على ما يفعله اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون وكما تتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء

181

كما فى التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء فى قلل الجبال البارده سيما بان ينزل ثلجا وكما يُرى من قطرات تجتمع فى اناء رصاص او برنگينه اذا وضع فى الجمد او الجمد فيه والهواء نارًا كما فى كور الحدادين وبالعكس كما فى انطفاء الشعل وريح الاخفار فى تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعداد بالتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالة بما يلايم تلك من الكيفيات الى ما يلايم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير فى الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا ولنتكلم اولا فى الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب كون لامحالة متكونا لامبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لا لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لايخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهى لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهى ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت فى احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فكما تكون ساكنة فى الاين كذلك فى الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى يتحرك به فى الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لامحالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة فى حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا هو بقاسر بعد الوجود ونقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الجهة التى هو فيها وحيزه الذى هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرو نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزاء بالجهات ولا ننكر ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل فى البعض من جهة النقل بل الاصل الذى به تخصيص جل الاجزاء المفروضة فى كلية البسيط انما هو ان الجزء كان فى بدو تكونه فى هذا الحيز او فى حيز يودى الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا الجزء من الهواء مثلا فى هذا الحيز من الاحياز المفروضة فى حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان فى هذا الحيز او

فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا الكون لانه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه مثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الاخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انه يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير زلالا وان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وايضا نرى الاجزاء والارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا جاسيا كما سيجيء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما يتقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة صرا فيجمد سحابا تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرسى

حبات ندی یجتمع باطن الاناء او ترکب ظاهره کلما التقطتها تعقبها اخری فاتما ذلک بانقلاب الهواء
المجاور للاناء الذی تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائیة کانت مبثوثة فی الهواء المطیف بالاناء
لان الهواء المطیف به لاسیما فی الصیف لایشتمل علی الاجزاء المائیة بل لو کانت لتصعدت بالحرارة
علی انها یجب ان ینفد تلک الاجزاء اذا التقطت الندی من الاناء مرة بعد اخری او یتناقص کل مرة
او تراخی ازمنة حصولها ولا بالرشح مما فی خارج الاناء او داخله لان الجمد لا یرشح منه الماء ولانه ربما
یحدث فی غیر موضع الرشح کالاطراف العالیة من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للرشح مع انه لا
یحصل منه ذلک واعترض علیه اولا بان برودة الاناء لو کانت مصیرة للهواء المطیف به ماء وجب
ان یرکب الندی جمیع سطح الاناء بلا فرجة واجیب بان حدوث الماء فی بعض السطح دون بعض یکون لانتفاء
شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا یبعد عندی ان یکون الندی یحدث فی جمیع السطح علی السواء لکن رقیقا جدا
واذ لیس سطح الاناء حقیقی الملاسة یجتمع الماء فی المواضع التی فیها انخفاض ما من الجوانب یحصل من الندی
حبات نشاهدها وثانیا بان تبرید الاناء للهواء لیس باکثر من تبرید الماء او الجمد له فینبغی ان یصیر
ما یطیف من الهواء بالجمد ماء وایضا ینبغی ان یصیر ما یطیف من الهواء بالماء الذی یکون من الهواء المجاور
الاناء ماء ایضا وهکذا حتی یسیل ماء کثیر جدا ولا یحتاج فی ازدیاد الندی الی التقاط ما رکب الاناء منه
مرة بعد اخری والجواب ان الاوانی الرصاصیة ونحوها بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الکیفیة الغریبة
بسرعة واذا قبلتها تحفظها طویلا فاذا الح علیه القوة المبردة یکون فعلها فیه اشد ولذلک توجد تلک الاوانی
اذا اشتملت علی مائعات حارة اسخن من تلک المائعات ولعل التقاط الندی انما یحتاج الیه اما لانه کما
یشغل حبات الندی مواضع من سطح الاناء فتحول بینه وبین الهواء کذلک لعله یشغل ندی رقیق ما بین
تلک المواضع فانه وان اجتمع منها الندی الی تلک المواضع فقد بقی فیها اثر متشبث بالسطح فیحول بینه و
بین الهواء فلیس المقصود مجرد التقاط تلک الحبات بل التقاط الرقیق من الندی بین الحبات ایضا
واما لانه اذا لم یکن مجاورة الهواء بسطح الاناء علی الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح
الاناء عن حبات الندی وجاور بعضه تلک الحبات لم یتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا
فکما فی کور الحدادین فانه اذا استد الطریق والح فی النفخ فیه بالکیر یحصل من ماء قلیلة او کثیرة بل لا یبعد ان
یحصل بالحاح النفخ جدا نار من غیر نار اصلا واما عکسه فظاهر فی انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات

الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا
كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع
بالانقلاب بين الانقلاب الفاسد الى المتوسط والانقلاب الى الكائن والانقلاب عن عنصرين يتوسطهما عنصران
وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في
ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة
من النار اذا طفئت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فيصير
باردة يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يكملان يسبق
الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك
الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء
الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة
للكائنة دفعة والا نتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر
جدا من شهادته بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون ١٨٤
والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شئ عن لا شئ ولا يصير شئ شيئا والحرارة مثلا غير محمولة لمتى
قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك
بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز
او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون تتناهى المادة وقوم كانهم مع التصديق بالكون يمترين
في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام باردا وما يرى منه سخينا فمختلط وقوم مع القول بالاستحالة
ينفون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لابد لها
من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد
بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاورهما ومنهم من يكثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل
وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة و
الافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التميز لاخذهم
مبادي الاجسام اما اجزاء ما متجزية وهما لا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع

١٨٥

والافتراق وآما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب وآما اسطوحا فيردن الكون والاستحالة بنحو
ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق
في ذلك مع نشير الى مأخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون و
الاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لاشئ وهو ممتنع اذ اللاشئ لا يكون موضوعا لشئ او عن شئ فذلك
الشئ ان كان هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يعني فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شئ
شيئا آخر وهو ممتنع لان الاول اذ كان بدون الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه فاذا كان الثاني
فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشئ وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره
المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شئ فليس لها حامل حتى يزول عنه
كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول
والا لم تبق هو هو ثم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحملوا للخروج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب
الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء او استحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد يوجد
صرفة فما يرى ما فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا
لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وبحرها
فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يزعمون ان ذلك ليس ببروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية
او نارية من خارج وفشوها ثم اي ما كان من البروز والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض
وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية
فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وانقطع الكون بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم
يكون اجسام بلا نهاية في العدد ويجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية
غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها اعني عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون ممترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل
او هي ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف منهم وبالجملة فيردون ان الماء لا بد وان يكون باردا ما دام ماء
وما يرى من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا او قوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون
الكون واكثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب زعما منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموما

والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر
فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتتت اهواءهم في اختيار ذلك العنصر فان
كان نارا ولدا البواقي عنها بالتكاثف في الهواء الا انه تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثف اشد من ذلك القدر
ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام
التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء عملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب
فالهواء ان تخلخل سمي نارا وماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه الداعي للذين اختاروا الماء او
الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكان اقدم
هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنى الرطوبة في
الهواء اثبت منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة
نارية على ما زعموا ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن الجزء
امرا عرضا بل له عنصر مصور به لكان في العناصر ما يبرده في وزان تحيز النار وللذين اصطفوا الارض
وهم شرذمة قليلة استقرار حق الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي
به درجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية
ومنهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة
فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر اسطقسات
يستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي
لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء
والماء فالهواء الا نار مفترة متقلة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة خالطها نارية او طرف ووسط
اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس برطب حتى يتقبل التشكيل بالرطوبة
ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء سخنته الحركة ومنهم من قال
بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز
الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى يتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت
في جواهرها لم يكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من

١٨٦

قوة فاعلة فيها ينفعل بها عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان يجمع احدهما
اذا دعتها وبالحري ان تسمي الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة
وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما متشابها يسمونه الكرة واذا استولت العداوة تصرفت طبايع اربعًا

خاتمة الطبع

احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة
فقد اوتي خيرًا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء
للآلام ومحاكماته حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى
آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم
الحكمة من العلوم العقلية علم اشرف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان
لاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها
واحسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا **الشمس البازغة** وهو كاسمه
كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار
كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره
مظهر رحمة الرب الودود مولانا **محمود** الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة الجنان وافاض علينا
سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة الا ان مع ذلك بقيت خرائده
تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفية فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين
فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران مولانا الحافظ الحاج **محمد عبد الحليم** ادخله الله
جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزيينه بالحواشي المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف
ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي
لفاضت من فيضه الانهار وسالت من علمه البحار ثم قام ابنه هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام
محيط الفنون العقلية قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات
محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي وهو ايضا قد توفي في آخر ليل يوم الاثنين

سلخ ربيع الاول سنة ١٣١٤ اربع وثلث عشرة مائة الهجرية فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية لاستاذ اساتذة
السند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في الزمن مولانا محمد حسن
رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذ استاذي مرجع الاقاصي والاداني مولانا محمد يوسف
رحمه الله تعالى وحفظه في الآخرة عن موجبات التلهف وحاشية لمولانا حمد الله السنديلي
رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي والطوسي و
تشريح الافلاك وشروح الثلثة لامام الدين الدهلوي وعصمت الله السهارنفوري وكمال الدين
الكاكلي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ واستاذ
الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المولوي
الحافظ محمد عبد الاحد مالك المطبع المجتبائي الواقع في الدهلي آخذا الاجازة المولوي المفتي
محمد يوسف ختن مولانا ابي الحسنات محمد عبد الحي المرحوم رحمه الله الحي القيوم ١٨٨
وكان ذلك في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ ثمان وثلث عشرة مائة من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب
الحقير المتمسك بعروة الله الغني ابو القاسم محمد عبد الغني
الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد
الطاف كريم ادخله الله تعالى
جنة النعيم والحمد لله رب العالمين
والصلوة على سيدنا
محمد وآله واصحابه
اجمعين
ط

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه قد جعل الغرض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تالفها من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعارض لها بسبب داخل فيها من المقادير كما شكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متاخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما منفصلا ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزءا لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متعددا بمرتبة مساحية الجسم التعليمي متكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب او مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى مما تحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله وتناهيه اذا تناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بالطبيعة التدريجية على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته يمكن ان ينفصل وينفك ولا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسمًا مفردًا بل لمتمًا من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من الامتداد في الجهات كما يقول بها ديمقراطيس ويجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع ولا يكون الا زائدًا والانحصار نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يتم لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبايع لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليًا لا برهانيًا وللتفصي عن ذلك حرر البيان بان الجزئين لما كانا مشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل بالبحث فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متمايز الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لا يقدح لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضًا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والتمايز الذات ابتداءً فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداءً متاصلا غير مندرج في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل عقيب الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز الانفصال الابتدائي لا الانفكاك المتعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما نسلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم ياتي في المقدمة الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طريان الانفصال كذا ولا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداءً بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طريان الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يتشكك فيها بان الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يطلق على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعني قبول فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوايم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم للجنس تحته وهو كون الشيء في ذاته بحيث يصح

تحلیلیاً الی اجزاء وهمیة متشارکة فی حدود مشترکة واعنی بالحد المشترک ما یکون منتهی لقسم ویکون هو بعینه مبدأ الآخر
کالسطح والخط والنقطة والآن بین قسمی الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطاری علی
الجسم وفرضیة ابتداءً انما ینافی اتصال احد الجزئین بالآخر فلا یکون الکل بعد الانفصال متصلاً واحداً لا انفصل فیه
اصلاً لکنه لا ینافی کون الشیء فی جوهره ممتداً فی الجهات قابلاً لفرض الابعاد فعند الانفصال الطاری او المبتدأ
لا توجد الوحدة الاتصالیة بل تعقبها او توجد ابتداءً بدلها الکثرة المقابلة لها ویجوز ان یکون لهما موضوع مشترک
ثابت فی الحالتین فان الجزئین وان انفصلا فکل منهما جوهر متصل فی ذاته بالمعنی الذی هو فصل الجسم وان لم یکن
متصلاً مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافی ووحدة الاتصال الحقیقی لا نفسه فلتتقصّ عن هذا الشک مهدت مقدمتان
اولٰهما ان الوحدة الاتصالیة والکثرة المقابلة لها متلازمتان فی المتصل بالذات للوحدة الشخصیة والکثرة المقابلة
لها وذلک لان ما فی الکوز مثلاً من الجوهر المتصل بالذات کالماء والهواء شخص واحد من الطبیعة موجود
بالفعل مع اذا طرء علیها الانفکاک او فرض ابتداءً بدل الاتصال فلا شک انه یحصل ثمّ شخصان متمایزان
بالوجود فمع الوحدة الاتصالیة وحدة شخصیة ومع الکثرة المقابلة للاولی کثرة مقابلة للثانیة فانفکاک المتصل
بذاته اعنی انعدام الاتصال الاضافی بین الجزئین المقداریین منه یستلزم انعدام الوحدة الشخصیة للاتصال الحقیقی
بل للمتصل بالذات وهذه المقدمة کان المشکک ایضاً معترف بها وثانیتهما ان الوحدة الشخصیة والکثرة المقابلة
لها لا یجوز ان تتواردا علی موضوع واحد وتتبادلا بان یفرض فیه احدهما بدل الاخری ابتداءً مع الاشتراک فی
الموضوع بل بزوال کل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مکان الاخری یختلف ذات الموضوع وذلک بوجهین
الاول ان التشخص وان لم یکن هو الوجود بالحمل الاولی الذاتی او الشائع الصناعی لکنه کما عرفت فی موضعه یساوق
نحو الوجود الخاص واذ لا یجوز ان یبطل وجود الشیء الخاص به ویبقی ذلک الشیء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب
عن الوجود الاول لانه لیس فی الوجود تعدد ولا اختلاف فی ذاته بل انما یتعدد ویختلف بالاضافة الی موضوعات
متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلک الموضوع فان بطل فانما یبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض
بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم یکن موضوع الحادث عین موضوع الزائل فلم یکن هناک
توارد وتعاقب للوجودات علی موضوع واحد ولا یجوز ایضاً ان یعرض للشیء بدل الوجود الذی له
وجود آخر ابتداءً بل اما ان یکون ما فرض وجوداً آخر عین الوجود الذی له او یکون موضوع ذلک غیر
موضوع هذا واذا لاح ذلک فی الوجود فکذلک الوحدة الشخصیة والکثرة المقابلة لها لا یجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداءً الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لو توارد تا
على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداءً مع انحفاظ المفروض لزم صيرورة الجزئي كليا على
الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في
التجويز ابتداءً لانهما متلازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرء الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة
لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة في الخارج ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم
وكذا فرض انفصاله ابتداءً بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في
هذه المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتألف الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا
والا فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداءً بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية
او يمكن طروه عليه او فرضه ابتداءً فيه وح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلتين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى
باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال متواردا على موضوع الاتصال بل كان انفصال الجسم
انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال باسره
ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما متصل
بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى الصورة الجسمية
والجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال وبانعدامه ينعدم
ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة عند الاتصال
والصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال وان كان قبولها له مشروطا بحلول

صورة ومقدارهما وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول
والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كانت لها حظ ما من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة ذلك
اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه فهي
لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي متوافقة للكل في الماهية ومشاركة في الاسم والحد لو
كانت مخالفة او متخالفة كانت منفرزة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات
الهيولى بالبرهان فلنوضح لك التغاير بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي والهيئة التشكلية لما عسى ان يقع
اشتباه بينها بتبدل الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل
الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا شك ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة
اخرى ثم تتبدل هيئتها التشكلية وتعيناتها امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينتقص من جهة يزيد
بانائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل
او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان
طرأ الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان ثم ان الجسم
لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه
ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وهذا فصله الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة
والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد ذلك تعين تا دية بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات
متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية
متشاركة في حدود مشتركة ومع قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباحتماله
بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة في الوجود
لا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد ما شيد البيان على
قواعد مرصصة الاساس وأوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس وان انسد الثلم وارتفع الظلم لكن
ثمة شبهتين عويصتين فلنوردهما ونفك عقدتهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن
عهدتها الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون
الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست

بمتصلة فی ذاتها وتتصل بحلول الصورة فیها والا فلیجز ان لایکون الجسم متصلاً فی ذاته بل انما اتصاله لما یحله
من المقادیر والجواب ان مبنے اتصال الجسم لذاته لیس علے امتناع ان لایکون الشئ متصلاً فی ذاته
ویکون اتصاله لما یحل فیه مطلقا بل علی امتناع ان لایکون الشئ متصلاً فی ذاته ولا فی مرتبة وجود ذاته
ثم یصیر متصلا بعد تلک المرتبة لما یحل فیه من الاعراض المتأخرة فان الجسم لو لم یکن متصلاً فی ذاته کان اتصاله لا محالة
لما یحل فیه من الاعراض المتأخرة بتشخصها ومهیاتها عنه اذ لیس هناک حج متصل غیر متاخر عنه فیکون فی
مرتبة وجوده غیر متصل ثم یصیر متصلا بخلاف الهیولی فانها وان لم تکن متصلة فی ذاتها لکن اتصالها للصورة الحالة
فیها والصورة بحسب ماهیتها متقدمة علیها فی الوجود وان کانت متاخرة عنها بتشخصها فلا یکون الهیولی فی
مرتبة وجودها بالفعل خالیة عن الاتصال وسوائر فیه الوحدة الاتصالیة والکثرة المقابلة لها فان الماخوذ فی
ذلک نفس الاتصال لا وحدته او کثرته واما فی مرتبة ذاتها فلیست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالیة
والکثرة المقابلة لها آخنائیته انکم قد بینتم انه لایکون للوحدة الشخصیة والکثرة المقابلة لها موضوع مشترک فان
صح ذلک فنقول لاشک ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طرء الانفصال وعند فرضه ابتداءً
بدل الاتصال مادتین شخصیتین ولایکون موضوع الوحدة الشخصیة هو بعینه موضوع الکثرة فبطریان الانفصال
کما تنعدم صورة الجسم کذلک تنعدم مادته وج فاما ان یکون المادة بسیطة فیکون انعدامها لا محالة
بالمرة ویلزم انعدام الجسم المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام کل من جزئیه کذلک وما ذهبتم الی اثبات
المادة الا فرارا من ذلک واما ان یکون المادة ایضا مرکبة کالجسم ویکون لها مادة باقیة عند الانفصال
فینتقل الکلام الی مادة المادة حتی یلزم الانعدام بالمرة او یتسلسل ثم انه لایغنی التسلسل عن لزوم الانعدام
بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها کان حکمها حکم الواحدة فی لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال
اذ ینعدم کل منها بزوال وحدته فینعدم المجموع بالمرة لانعدام کل من الآحاد فینعدم الجسم کله لانعدام جمیع المواد التی
فیه بالمرة وانعدام جمیع الصور التی بازائها بالطریق الاولی هذا حال طریان الانفصال علی الاتصال وقس علیه حال
فرض الانفصال ابتداءً بدل الاتصال والجواب انا لانسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصیة وعند
الانفصال مادتین کذلک بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة فی الحالین علی وحدتها الشخصیة لانه لاشک ان
للمادة عند الاتصال وحدة اتصالیة وتزول عنها عند الانفصال الوحدة الاتصالیة ملازمة للوحدة الشخصیة
علی ما بینتم فبزوال الاتصالیة یزول الشخصیة ایضا لانا نقول انما بینا الملازمة بین الاتصالیة والشخصیة فی المتصل

195

بالذات كالصورة لامطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال التشخصية عنها فللمادة
وحدتان احدهما الشخصية الذاتية التى هى لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت فى حد ذاتها
ولم توجد مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهى الحاملة
لصورة واحدة فى الاتصال ولصورتين فى الانفصال وهى القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية
وللكثرة الانفصالية عند حلول صور متكثرة اعنى بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
فى حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية فى الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهى خارجة فى هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما فى الخارج فاليهيو
لا تتكثر فى حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يضر فى وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجزئيات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسرى الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غير باق كيف وانما اهتدينا
اليها من طريق انه لا بد من قابل باق فى حالتى الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
القسمة الوهمية التى هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذى هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
ما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع يساوق وحدته بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمهية لهيولات
الافلاك واحدة بالشخص مع انه يشاهد فيها من الجزئيات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
فى قدم + ان الحوادث امواج وانهار + لا يحجبنك اشكال تشاكلها + عمن تشكل فيها فهى استار + وعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ فى الاشارات وهو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال وماله هذه القوة غير ما له الفعل بالاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن
اتقن ذلك لا يتوعر عليه هذا المسلك الثانى ما سلكه فى الشفاء وهذا اعم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو
بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اى استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية
وكمالات غير محصورة والواحد البحت اى الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل فهناك امر به للجسم القوة

وآخر به له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول امور شتى فما يكون له بها القوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا الجدله فعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان
فيه وهو مزدوج منها فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض بالهيولى انها
فى نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهى مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا
غير انه جوهر مستعد والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة
وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس فى موضوع اما انه ليس فى موضوع فسلب والاثبات هو انه امر
والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى
الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة من خارج
فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هى الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو
جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل فى تلازم الهيولى والصورة**
واذ قد تبين فى الاجسام حلول الجرمية فى الهيولى ولا حلول الا بفاقة ذاتية والجرمية طبيعة محصلة
نوعية انما تختلف بامور تقارنها فى الوجود من غير ان تحد معها فى القوام وتحصلها فى الابهام فلا تختلف
فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها دائما على انه
قد بان لك تناهى الابعاد فى الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما ياتى ذلك بالانفعال
وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات
الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحل الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد
الاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا مادة ساذجة ولو لم تكن مستعدة
اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين **اقول** ههنا مقامان
المقام الاول ان الصورة التى ثبت فى الاجسام حلولها فى الهيولى لا يمكن ان توجد
مفارقة لها فى فرد من الافراد كما فى البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا فى الجهات
متقدرا فيكون هى الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التى عرفتها وان لم يسمه
اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقتدر على تجويز وجود ما يعنى بالكم بدون ما نعنى نحن
بالصورة الاتصالية ولا فى حين من الاحيان اما قيل ان تعتنق الهيولى فيتالف منها جسم او بعد ذلك

وقد يكتفي في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستعدادية في الهيولى من حيث انها
هوية استعدادية لا من حيث انها هوية استعدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يستانف
بيان ذلك فذكر له في المتن وجهان الاول انه قد ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة
لا تجوز حلول شيء في آخر الا بحاجة ذاتية فان ما يستغني عن شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح
ان يحل فيه حلولا سريانيا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة
ذاتية اليها ولا نعني بالحاجة الذاتية ان يكون منشأ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو
باعتبار لازم لها في الوجود من خارج ثم الصورة طبيعة متحصلة نوعية لانها انما تختلف بامور تقارنها
في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان
ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه
طبيعة فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون
خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها
بل يكون الخطية مثلا نفسها هي مقدارية التي تحل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة
اخرى لا يكون تلك الصورة التي تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية بل تكون الجسمية احدهما متحصلة
في نفسها ونعني بالجسمية التي كالصورة لا التي كالجنس انتهى ولعل اللبيب لا يتشكك في ان افراد الطبيعة
الاستعدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الاستعدادية بل في صور منضمة اليها
من خارج او اعراض كذلك على ما ثبت عليه الفهم الا ان تعتريه شبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما
او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستعدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن
قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر المتصل في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل
والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هدانا اليه الشيخ ايضا
فبما ذكره يهدى الناظر وان لم يتهم الناظر اذ ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر
في الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يتخالف بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون
مطلق الجسمية عرضيا عاما او طبيعة جنسية ولعمري هل هذا الشك الا مثل ان يمتري في كون الاثنينية مثلا
طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية

١٩٧

عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل باليشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة اذ دراك اهي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندر كنه الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد والاحيان تثبت في الكل المقام الثاني انه قد بان لك في الحكمة الطبيعية وجوب تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهي ابعادها في الجهات ولا يكون التناهي الا متلبسا بانقطاع تمادي الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به وهي الشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل وان كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام الثالث ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردا عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مولفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك في المتن ههنا احتمال ان تكون مولفة من جواهر فردة كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزء لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر الحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم يلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل بنقيض عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل

بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن رتبه وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد
بدون الصورة انفصل تجددا الفرق وكان الامران فى الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون
الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثانى ان الهيولى لو وجدت
بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهى ايضا مستعدة للاشياء فكانت
لها جهة القوة فهى اذن ذو جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا
تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعنى بها الا الجوهر القابل
فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرتها فما ابعدها من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه
يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انما يجوز ان تكون
متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان
يستعان فى ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال فى غير هذا البرهان وذلك ان
الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ فى قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد
تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس فى قوتها حين ما هى متلبسة
بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية
نفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منها غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية
فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين
مطلقا ونفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التى
تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هى بعينها مثل احد جزئيها الذى صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشئ
لو لم ينقص منه شئ مثل حكمه وقد انتقص منه شئ هف او يخالفه اما بان عدم احدهما وبقى الآخر وانما
اعدم احدهما رفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما فى الطبيعة هف
واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث
حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت فى المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جرمانية
لها صورة مقدارية هف وبالجملة كل شئ يجوز فى وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففى طباع ذاته
استعداد الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا بمقارنة المقدار الذات

واذا تقرر ما اثبتناه فى المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين **قلت فصل**
فى اثبات الصورة النوعية كانك اذ قد دريت ابهام الهيولى وصرافة قوتها واتحاد الجرمية بالنوع
فى الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام ببسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة
ولوازم وآثار لها تحكم بان هناك صورا اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها
اللوازم والآثار الخاصة بها وتسمى صورة نوعية وطبيعة ولا امتناع فى تقوم المادة بصورتين مطلقا بل صورتين
من حيز واحد فى درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم فى التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم يتدنس خطرتك
من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض بل انما يصح دخول
الاعراض فى تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف الآثار واللوازم الى صور مختلفة
فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب بلا تناهى فالجواب له اختلاف الصور
الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف استعداداتها المشتركة بحسب الصور السابقة
المتعاقبة فان عادك الوهم بتجويز رفع الصور من البين واستناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما اسند اليه
اختلاف الصور فالجواب انه اذا جرد اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من
الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء لآخر منها وللاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة
فى ذلك اللحاظ فان شككت بان لجسم واحد آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة واسنادها الى صورة واحدة
يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة طبعية فى درجة فالجواب
اسنادها الى صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الكل فائض من الاول تعالى ولو بروابط ومعدات
وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية
لا الجرمية تحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادى للآثار المختصة بالانواع
واما الجسمية المطلقة فمقتضاها من كل شئ امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصورة
طريقان الاول ان الاجسام ببسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتحصل
حقائقها المختلفة لا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع فى الاجسام كلها ولا بالهيولى اما فى العناصر خصوصا
فلوحدة هيولاها بالشخص واما فى الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة فى ذواتها وان اختلفت بالماهيات
فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر

او عنصر لكنا لا نشك في ان ذلك الفلك له مهية متحصلة بالفعل ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام
فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل
الا صورة ولا تحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهره والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلا بد
من صورة اخرى الثاني ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات
المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة في اقتضيها من الجهات وايضا منها ما هو برى عن الكيفيات
الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلهذه اللوازم
والآثار مبادٍ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة
في العناصر بل هو صور اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول
ما ساق الكلام فيه نحو نحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول
ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها
بصورتين والجواب منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد
في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتجعلها
جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدأ ميل مستديرا او ذات مبدأ ميل مستقيم مثلا او كانا في
درجتين وان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعة
وتلك الصور باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها
طبيعة اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته الغير
جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عند بهمنيار
والحق عكسه فانهما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق
والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون
الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض يقوم به محال
للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض يقوم بهما
كالكرسي المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر
والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي لكن الفطرة السليمة

التي لم يتدنس بخلبة ملكة الجدال عليها الا منشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين
لاسيما مقولة الجوهر وشئ من مقولات العرض مهية حقيقة وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل مهية
اعتبارية ونوع صناعي لكفاية الاتحاد الفرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات في
برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعية وبجوز دخول الاعراض في تصنيف الطبائع وتشخصها
وارتقب في ذلك كلاما مستوفى في النحو الثاني ما ساق الكلام فيه متوجه تجاه الثاني من طريقي اثبات
النوعية وذلك ايضا بوجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة
فان اخرج اختلاف الآثار الى الصور فليخرج اختلاف الصور ايضا الى صور اخر مختلفة ليسند اليها
اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى ما لا يتناهى ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف
في المواد بالمهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة
لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج
في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتري عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه
بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي
فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولي عالم الكون الى اوج عرش السرمد حتى
يدرك سلسلة الوجود الى ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار
في الاجسام اولا الى ما استندتم اليه اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها
تكاد تكون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض
من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها
الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور الفلكية
اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود الفيض وتخصيص قابليات
المواد يكفي لتخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصيصات الصور
دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات
خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر
النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متعلقة

٢٠٢

من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجية لانا
اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشئ من تلك الصور في قولنا نحو اقتضيا تلوح الى
ان المقتضي الجاعل ليس هو الجسم او صورته بل المبدأ الفياض والصور وسائط رابطة وشرائط معتبرة
والاجسام قوابل من جهة موادها وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم واحد كفلك او عنصر آثار و
لوازم متكثرة غير مرتبة حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند
الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا يناقض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة
للمادة وهذا يناقض منعكم لتقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة والجواب
انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحركة
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بداخلة الجرمية والشكل لعنصرة
تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار
شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض من الواحد الحق تعالى وان
٢٠٣ كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة
وشرائط او وسائط وشرائط ويدخل في صدور ما يختص بمادة او موضوع مختص وفي صدور الحوادث
معدات ولاح من ذلك ما مرت الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها
الى العلل الجاعلة **قلت فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون**
كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرميتها وطبيعتها لا توجد الا حالة في مادة لا تحتاج الى برهان
تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها محض القوة وانما
الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشئ افتقارا في الوجود الى محصله لاستلزامها فقط فالمادة
ايضا مفتقرة الى الصورة وليس شئ منهما يفتقر في تعين ماهيته الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا امكان
تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود الذات الى الذات
وان كانت من الصورة ليقبلها المادة ومن المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك
لا يدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم
الشئ على نفسه بالوجود بل انما ينفك عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث

طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج اليها لامكان طرو القسمة العقارية عليها والقسمة انما تطرو على الفرد دون الطبيعة والنوعيات انما نعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجها على نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعة الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من الطبيعة محتاج في الوجود الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها لا الى مادة مخصوصة واما من حيث انها هذا الفرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بها من المادة فيحتاج اليها من حيث انها هي المادة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة ما او هذه الصورة لتاخرها في الوجود عن هذه الحيثية من الهيولى بما هي هيولى او هذه الهيولى على ان الصورة الشخصية ففي العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين بل الحيثيات والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون الفردية بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية الطبيعة لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للهيولى المطلقة والا كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل الآلة المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون عند اعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهي من هذه الحيثية شريكة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولاستحالة في استناد واحد هو بالعدد الى جاعل واحد بالعدد وتمام التاثير بواحد من العموم سواء انحصر بوحدته العامة في فرد ككل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من انواعها في فرد فعلة وجودها هي علة تشخصها وهذه المسألة من غوامض الحكمة الالهية **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرمياتها وطبيعاتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستقف لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج

فی الوجود الی محصل خارج عن جوہر ذاتہ یتحصل بہ لانہ یستلزم المحتل ولا یحتاج الیہ کما ان الجسم
یستلزم الاین ولا یحتاج الیہ فان الجسم لہ تحصل فی ذاتہ فیمکن ان یوجد من غیر افتقار الی الاین
ویستلزم الاین ویستتبعہ بخلاف المادۃ اذ لیس لہا تحصل فی ذاتہا وانما لہا مجرد القوۃ فکیف یستبد
فی الوجود بدون محصل حتی یستلزمہ بعد قیامہا بالفعل فظہر ان الہیولی ایضا منتقرۃ الی الصورۃ و
اذا ثبت الحاجۃ من الجانبین فنقول لیس شئ منہما یفتقر فی نفس مہیتہ الی الآخر حتی یکون شئ
منہما مقوما لجوہر حقیقۃ الآخر اذ لا جزئیۃ بینہما بل احدہما حال فی الآخر علی انا نتعقل الصورۃ ولا نعلم
ان لہا مادۃ الا بتکلف شدید ونعقل المادۃ جوہرا مستعدا ولا نعلم من ذلک ان ما یستعد لہ
یجب ان یکون فیہ شئ منہ بالفعل الا ببحث وقد اتضح بذلک عدم التضایف بینہما وان کان
ذلک مما یہمنا فی اسلوب نسلکہ فی ہذا الفصل ولذلک لم یتعرض لہ فی المتن علی ان ذلک ظاہر من ثبوت
الافتقار بینہما اذ لا افتقار لشئ من المتضایفین الی الآخر بل الحاجۃ فی الحقیقتین لکل منہما الی محل الآخر وفی
المشہور بین اعنی الذاتین الماخوذتین مع الوصفین للوصف من کل الی الذات من الآخر فالحاجۃ اذن بین
الہیولی والصورۃ انما ہی فی الوجود فقط ثم انہ انما یستحیل ان یکون الحاجۃ من الجانبین فی وجود ذات کل الی
ذات الآخر لان ذلک دور محال لا یقال حیثیۃ الحاجۃ من جانب غیر حیثیۃ الحاجۃ من جانب الآخر فلا یلزم
الدور وذلک لان الحاجۃ من جانب الصورۃ الی المادۃ من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لہا والحاجۃ من المادۃ
الی الصورۃ لیست من حیث ان الصورۃ علۃ قابلیۃ لہا اذ المادۃ الاولی ہی القابل البسیط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذکرتم انما یفید تعدد الحیثیتین التعلیلیتین وذلک لا یدفع الدور اذ لا یورث تغایرا
فی المحتاج والمحتاج الیہ والعلل باسرہا متقدمۃ بوجوداتہا علی وجودات معلولاتہا فاذا کان احد
الذاتین علۃ للاخرے بایۃ علۃ کانت تکون متقدمۃ علیہا بالوجود فلو کانت الاخری ایضا علۃ للاولی
وان اختلفت نوع العلیۃ تکون ہی ایضا متقدمۃ بالوجود لا محالۃ علی الاولی المتقدمۃ علیہا فتکون
متقدمۃ علی نفسہا وہذا واضح بل انما یندفع اشکال لزوم الدور بان حاجۃ الصور الی القابل لیست من
حیث طبیعۃ الصور مع قطع النظر عن الفردیۃ بل باعتبار الفردیۃ اما الصورۃ الجرمیۃ فلانہا انما یحتاج
الی القابل علی ما بیناہ لامکان طرء القسمۃ المقداریۃ علیہا والقسمۃ المقداریۃ انفکاکیۃ کانت او وہمیۃ
انما تطرء علی الفرد من حیث انہ فرد دون الطبیعۃ من حیث انہا طبیعۃ واما الصورۃ النوعیۃ فلسنا نعنی

بما ہہنا الا الطبایع الجسمانیة لا ما یشمل الحقائق المفارقة فان الصور لا یطلق علیہا ایضا حیث یقال
انہا صور مجردة لا یحتاج فی الوجود الی قابل وان الصورة ہناک نفس الہیئة بخلاف المادیات فان
الصورة ہہنا جزء الہیئة واذا کان کذلک نابست الصور النوعیة یحتاج الی القابل لانہا صور بل
لانہا صور جسمانیة تنقسم بنظر القسمة علی الاجسام فاحتیاجہا الی القابل علی نحو احتیاج الصورة الجسمیة
باعتبار الفردیة دون الطبیعة فالصور مطلقا من حیث کونہا متشخصة لا من حیث طبائعہا محتاجة
الی مادة تقبلہا متشخصة لا یقال ما ذکرتم انما یدل علی ان الثابت بالدلیل انما ہو احتیاج الصور
المتشخصة الی المادة لا احتیاج طبیعة الصورة لکن لا یلزم منہ انتفاء احتیاج الطبائع اذ عدم الثبوت
لا یوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلک لکن فیما ذکرنا کفایة فی دفع الدور ثم انہ لما لم یثبت
حاجة طبیعة الصورة الی المادة وثبت حاجة المادة الیہا وجب نفی حاجة طبیعة الصورة الی المادة
کیلا یلزم الدور فان قلت کما ان الصور المتشخصة حالة فی المواد کذلک طبائعہا حالة فیہا وقد
اعترفتم مرارا بان الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة فیجب ان یکون الطبائع ایضا محتاجة الی
المواد فی الوجود قلت الحلول لا یکون الا لحاجة ذاتیة فی مرتبة من المراتب اما فی مرتبة الطبیعة
الجنسیة او النوعیة او فی مرتبة الفردیة فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبیعة النوعیة والجنسیة
لکن لا یستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبیعة فی نفسہا الیس کما ان طبیعة الصورة حالة فی المادة
کذلک طبیعة الجوہر التی ہی جنس للصورة وعدم تسویغ حاجة طبیعة الجوہر الی المادة فی الوجود مما
لا ینازع الوہم فیہ العقل فان قلت کیف استلزم حلول الفرد حلول الطبیعة ولم یستلزم حاجة
الفرد الی المحل حاجة الطبیعة الیہ قلت اذا حل فرد من الطبیعة فالحاجة الی المحل وان کانت ناشئة
من جہة الفردیة لکن الحکم بالحلول کما یصح علی الفرد یجب ان یصح علی الطبیعة لکونہا جزءا من الفرد عقلا
باعتبار ومتحدا بہ فی الخارج وفی العقل ایضا باعتبار وحلول الشیء فی شیء بدون حلول جزء او
بدون حلول ما ہو متحد بہ مما یاباہ الفطرة حتی لا یکفی فی حلول الشیء حلول بعض الاجزاء ولذا لا یجوز ان
یقال ان الجسم حال فی مادة الا ان یعنی بہ الصورة واما حاجة الشیء الی الشیء بدون حاجة الجزء او بدون
حاجة ما ہو متحد بہ باعتبار غیر اعتبار کونہ محتاجا فمما لا سترة فیہ فان الشیء محتاج الی ما ہو جزء مطلقا والی ما ہو
جزء باعتبار ومتحد بہ باعتبار آخر وذلک الجزء لا یحتاج الی نفسہ فان قلت اذا جوزتم حلول الطبیعة المتحققة

فى الفرد فى محل باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة فى المادة على العموم قلت نحن فى ان جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعنى بالفردية سنخها لا خصوصها فبينهما بون و المراد بسنخ الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باى تشخص كان مخلوطة بلوازمها فى الوجود ومكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة و ح اذا ثبت حلول طبيعة نوعية فى محل فى الجملة وجب حلولها فيه مطلقا فى ضمن اى فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت فى محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت الحاجة فى وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل او فى وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل فى ذلك المحل فاذا تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهى متحصلة بنفسها فلو لم تحتج فى وجودها او فى لازم لها فى الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها فى المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل فيحل فيه ولا يحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا انضم الى الماهية فى الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما ظن وتوهم ولا امرا يتحد مع الماهية فى الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منهما الشخص تركيبا عقليا و الجزآن متحدان فى الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس فى الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل فى وجود ذاتها ولوازمها فاضت لا فى محل فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص منتزع منها باعتبار مجعوليتها ومن سبيل آخر ليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان بدون لحاظ الحلول فى القابل لها تشخص يكون منحصرة فى فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة ودون اخرى وان لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها فى المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا ثبت حلول طبيعة نوعية فى الجملة وان لم نقض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون محلولة متأخرة عنه لكنا نقضى بحاجتها اليه ولو فى لازم من لوازمها فى الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية فى قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم

الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا الحكم جلى يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضى بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضى الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحال ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كما لا لطبيعة الطبيعة بالذات بل نقص يلحقها في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل يتقوم هي او لازمها فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعى هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردانى الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا وذلك لان الحال تتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا لتشخص من الحال فبين التشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تقوم الا بما اختص بها من المادة المتشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما وهذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما وهذه الصورة اعنى ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بتشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها علة للهيولى باى وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعنى حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية بنحويها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام

فى تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة الدور ثم لا خفاء فى ان نوع العلية من جانب
الهيولى بالنسبة الى الصورة هى القابلية الخارجية التى يكون للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية فى الوجود لا
الداخلية التى تكون للجزء المادى من المركب بالنسبة اليه والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية
لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجدون ندوها لتعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك
لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد
بقولهم ان علة تشخص الصورة هى المادة وان كل نوع يحتمل اشخاص كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان
المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور التشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها
شركة ما فى الصنع بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهى مشخصات
بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه كما مرت الاشارة اليه لا انها هى موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر
التشخص لا بمجرد الطبيعة الآبية عن الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما اوضحنا
اليك ويعتبر الطبيعة النوعية والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شئ يتحد معها فى
الوجود او تعينت وح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس وتكون
تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب
الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اى المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها
انما هى من حيث الطبيعة وهى من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا
للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعنى ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل
هى محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى
الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى فى التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعنى بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه
بين الجاعل وما يجعله من غير تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها فى ذلك غيرها حكمها فى وجوب وحدتها
بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند
ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة

فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست
الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان
الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة هو الجاعل او
الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون مطلق اطلاقه جاعلاً للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية
الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما
تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين متخالفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير
ملاحظة تشخصها وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن اسنادها
بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة
بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها الميتة من حيث هي متشخصة انقبض بداهة من صدورها عن تلك
الطبيعة من حيث اطلاقها بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل
يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص
بها فليس للعقل هناك تسلط سلطان باخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله
من انواع العلية بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل
وجزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله
يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء
في الوجود الى محصله ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة
لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه
على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث
هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في
تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريئا عن
المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تصدر عن ذلك
المفارق وتتقوم بالفعل باعانة من الصورة فيتشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث

انها معينة للمفارق فى وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل فى افاضة
الوجود من حيث ان وجود الصورة التى بانها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى
مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث
ہى صورة وهذا المجموع باق ابدا البراء المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون قوة قبول للزوال
واما الصورة فهى وان كانت الزوال فى عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقبت نعقب
البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها
يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان يفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث
ہى هذه الصورة لا من حيث ہى صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ نظيرا
فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب مضى ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا
لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى
تقيه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد
انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق واستحفاظه الهيولى الواحدة بالشخص
بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم
اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث ہى صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك فى العلة الجاعلة والالة المطلقة لا فى مطلق العلل لا يقال اليس
اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير
عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند فى وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض
عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل
المستقل منحطا فى التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متماته من الآلات والمعاونات
فلا نسلم استناد المعلول فى الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا
فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة التى تمت
بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذى استقل بانضمام ما يتم به

فاعليته زائداً عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد ولا ثم ان يخرج تلك العلة التامة
والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا
بالتاثير ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه سنه ما انحصر بوحدته العامة في فرد ككل من الصور النوعية للافلاك
فان كلا منها بطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة
الطبعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة
جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة
الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية
المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى هذه حال الصورة واما المادة فان لا قابل لها وتكثر
افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك
نوع على حدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي
علة تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسألة اعني مسألة تقدم الصورة من حيث
الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة
من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة
ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر الخفي وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

خاتمة الطبع

حمداً والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة الميادة لصاحب
الشمس البازغة بتحشية من هو في الفنون الحكمية عديم النظير وفي الفنون النقلية البدر المنير مولانا الحاج
ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي المتوفى سنة ١٣٠٤ه في ربيع الاول في المطبع المصطفائي
اهتم به ذو الفضل حائز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان ابن الحاج المرحوم
محمد مصطفى خان في سنة ١٣٠٨ ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة
سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله ما دام
دوران القمرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء لحقته الكلية شيء آخر كانسان وفرس فالانسان مثلا والحيوان معروضا للكلية ليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته ليس من حيث هو واحدا او كثيرا او لا موجودا او معدوما ولا غير ذلك مما ليس بنفس ذاته ولا داخلا فيها والحيوان يكتنفه من خارج فالعقل اذ قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يتأت له ان يحمل عليه الا ما ذاته او لذاتياته وانما يأتي الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه من هذه الحيثية وسلبه فلذلك بحيث يكون الترديد بين نقيضين محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك الا ان من تلك الحيثية ليقيد ذلك فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب الثبوت الحيثي ومفاد التقييد والنقيض ومصداقه افتقار كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية انما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقال السلب من حيث انه سلب التحييث كان مناط صدق الحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الحيثية قيدا للموضوع فان افاد ان الحمل عليه من هذه الحيثية على والامر الا لغنت الحيثية لو ردد بين العدم ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجابه سلبه لم يستحق الجواب فان اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثير ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل ويقال على ما نفس تصوره ولا يمنع عن ان يقال على كثيرين فهي اذا لم يكن نفس تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان او لم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالشمس او لم يجز حمله على الكثيرين لكن من حيث نفس تصوره بل لدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما اشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء لحقته الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء لحقته الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وما تضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم النامي ليس هو في نفسه ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذلك ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحيوان يحمله من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل معنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما دخل في ماهيته ليس من هذه الحيثية شيئا مما عداه اذ مصداق حمل لفرده ذاتيا ما هو ذاته وما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذ قصر اللحاظ على نفس الذات لم يتأت له ما هو خارج عنه منضم اليه ومنتزع عنه لم يتأت له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا ما ذاته او ذاتياته والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يأتي للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يأتي اذا قصر اللحاظ عن نفس الذات ومن ههنا يلوح لك ان مثل الذات والذاتي لكن لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نقيضه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين نقيضين روعي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يصير السلب سلبا ساذجا فعليا محضا لذلك الايجاب بقيوده بالمعنى الذي اريد فالجواب الصواب السلب اي ان كان في ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب الايجاب من هذه الحيثية التقييدية لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب اعني بذلك انه ليس هو من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيد الثبوت فيكون نفيا للمقيد ويصدق هذا السلب بافتقار كون المحمول ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق مع الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية ما يكون قيد السلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث

هو سلب و رفع لا يقبل ان يكيف بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعيد اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما وانتسب لشيء فيكون القيد اجمالي ثبوت السلب ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العلامة من اهل الصناعة فح يجوز ان يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو مصداق السلب وليس كذلك بل مصداقه ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ واقعين في طرفي النقيض يمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب ويتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوهمية بتقديرها عليها انما هي اذا اخذت باللفظ معناه ومآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت اذا ذكرتم انما اذا كانت الحيثية قيد النسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد من الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبيل الرابط حتى لا تحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامران الرابين لنقيضين حقيقيين اذ انما يقدح في التناقض تقييد السلب لا تقييد الموضوع فتقييد الموضوع مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لابد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بدون ارادة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما عداه بالذات فيؤتى به ليفيد تعيين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع من غير وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد يفيد العلم عن ان يحمل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من جهة العلم وقد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح امكان الحكم عليه من ذلك الاعتبار كان القيد مفيدا والا فلا فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميز زيدا من حيث انه عالم عن نفسه لا من تلك الحيثية فاذا لم يرد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم اهل الحكم بالكذب من حيث ان المفاد كون طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك اذا صغيت ذلك فنقول ان تقييد الموضوع هنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه والسلب انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد اما الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم يخص الجواب بالسلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد للاتيان بالحيثية على ذلك فالصادق هو السلب وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية الاولية وهو حاصل فكان الحيثية مقدرة مؤخرة والمتقدمة ملغاة وثانيا ان الموضوع مع قيوده مؤخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب واما زيد ليس هو بكاتب فهو وان كان صريحا في السلب على مصطلحهم لكنك لو نظرت فيه الى ورود السلب على القضية الموجبة برمتها لم يكن رفعا لها وقد تفضح لك بما سمعت انه اذا ورد في السؤال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب احدهما له كقولك او احد الانسان من حيث هو هو واحد كثير او موجود من حيث هو هو او معدوم او بين ايجاب امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب عدمه حتى يكون شقا الترديد موجبتين احدهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السؤال استحقاق ان يجاب لانه طلب للتعيين بعد وضع ثبوت واحد من ذينك الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد وكذا السؤال فلا يحق الجواب كيف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا يصح ابقاؤه فان تفضل عليه باعطاء ما لم يساله وتنبه على جهله المركب وعلى فساد الوضع الذي بني عليه السؤال خرج طلب بسلب الشقين **قلت** نقول من رأس ان حيوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي لا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا المقسم باقسام صورة مخصوصة فيجب في موضع ما ماداته لكن ان تعدمن ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالالهي اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه او يعتبر سلبه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة متحصلا فهو هو لا يكون في حيوانيته سوى جسمية وتغذ وحس وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه واخرى بحيث يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى امكان فيه مع ذلك انه امر كان المجموع حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه واما وجوده في الاذهان فجلي وذلك انا اذا تعقلنا الحيوان من حيث هو ولاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان تعقل الحيوان لا تصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية اما بان يحس او يتخيل الطبيعي او هو فرد من الالهي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي او جزءا منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها او يقترن بها وقد فرض خاليا عريا او على ان لا يكون كذلك فيكون من المفارقات ولم يكن له من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه ان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم وربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه يتصف في نفس الامر بالعراء اطلاقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل

عنوانا للاحکام حقه کما تقول انه لا یوجد فی الاعیان وان لم یکن هذا العنوان صادقا علیه نفسه بل من اباطیل لا یحاذی بها شیء فی نفس الامر وانه ربما لا یلاحظ معه شیء الا انه یلاحظ مع عدم
شیء معه فیکون منفردا فی الملاحظة بحیث لم یصاحبه فی الملاحظة عارض وان کان ملاحظة العقل ایاه ونحو ذلک عارضا له اقول المفهوم الکلی کالحیوان والانسان یکون ماخوذا بشرط شیء
ای باعتبار تحصله واقترانه بامر غیر مقومة لنفس مفهومه او بلا شرط شیء ای بلا اعتبار تحصله بشیء ولا بشرط الاقتران لشیء او عدم الاقتران به او بشرط لا شیء ای باعتبار عدم التحصل بشیء
وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة والتحمل لها وان کان ماخوذا بلا شرط لکن لم یلاحظ بهذه الحیثیة فیحتمل ان یکون هو ماخوذا بلا شرط وان لا یکون کذلک ثم الماخوذ بشرط شیء ویسمی المخلوطة ایضا
ان کان طبیعة جنسیة کالحیوان وکان الشیء المشروط تحصله به فصلا کالناطق فهو عین النوع کالانسان وان اشترط مع ذلک تحصله بالمادة ولواحقها ایضا کان عین الفرد کزید وکذا ان کان طبیعة
نوعیة واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عین الفرد والفرد المادی المحسوس هو الحیوان والانسان الطبیعی لا ریبة فی وجوده فی الاعیان وکذا فی وجوده عند النفس فانه وان لم یجز ان یرتسم
فی النفس المجردة صورته المادیة المخصوصة بالصورة الشخصیة لزید لکن ربما یرتسم فی قوة النفس مادیة کالحس المشترک او الخیال بحیث یطالعها النفس فهو موجود عندنا علی انه ربما یرتسم فی النفس مفهوم
کلی لا یصلح عنوانا الا للجزئی المادی کمفهوم الحیوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان کان کلیا مجردا عن المادة ولواحقها لکنه لما کان عنوانا للجزئیات المحسوسة المادیة الطبیعیة
فتلک الجزئیات موجودة فی النفس اجمالا او بالقوة فیجوز لک ان تعد ذلک ایضا من وجود الطبیعی عند النفس واذا کان الطبیعی المادی من الحیوان والانسان مثلا موجودا فی الاعیان فالحیوان
والانسان اللابشرط ایضا اعنی الماخوذ من حیث هو هو لا بشرط شیء موجود فی الاعیان والا لم یوجد الطبیعی ایضا فانه اما جزء من الطبیعی او عینه وذلک لانه یعتبر تارة محصلا لا بشیء یدخل فیه بل نفسه
بحیث لا یحتمل تحصلا لشیء آخر وذلک بان یعتبر الحیوان بحیث یختم ویتم حیوانیته بان یکون فیه جسمیة وتغذ وحس فلا یحتمل ان یدخل معنی زائد علی ذلک فی تحصیل حیوانیته برفع ابهامها
وان جاز ان یقارنه من خارج الف معنی علی التبادل او الاجتماع فیکون الحیوان ح بالقیاس الی المجتمع منه ومن معنی آخر کالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة علیه
فلا یکون محمولا ومن ههنا یقال ان الطبیعة اقدم وجودا من الطبیعی ویعتبر تارة اخری بها بحیث یحتمل ان یحصل فی الوجود بشیء او اشیاء یدخل فیه ذلک بان یکون فیه جسمیة وتغذ وحس
ولم یلاحظ اختتام اعنی بهذا القدر بل امکان شیء فیه مما ذکر او امر آخر کالنطق وغیره کان المجموع حیوانا اذ فیه جسمیة وتغذ وحس ولم یشترط فی الحیوان ان لا یکون فیه غیر ذلک فالحیوان ح بالقیاس
الی المجتمع منه ومما یدخل فیه ویحصله یکون جنسا متحدا معه محمولا علیه وقس علی ذلک الفصل کالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحدا بذاته کان صورة للنوع غیر محمول علیه وان اعتبر مبهما غیر متحد کان فصلا محمولا
علی النوع ایضا ویعتبر بالقیاس الی العوارض تارة محصلا فیکون مادة عقلیة للمجتمع من الطبیعة النوعیة والعارض واخری مبهما فیکون کالجنس له وان تعقب لهذه المعانی زیادة شرح فعلیک ان تتیقن انه اذا کان الحیوان
الطبیعی مثلا موجودا فی الاعیان فالحیوان اللابشرط ایضا موجود فی الاعیان بل اذا اخذ بحیث یکون مادة للطبیعی فهو متقدم علیه فی الوجود من جهة حکم العقل واما وجود اللابشرط فی الاذهان
فکانه لا سترة فیه ویتصور ذلک علی انحاء احدها ان یتعقل مفهوم الحیوان اللابشرط ای مفاد قولنا الحیوان من حیث هو ملحوظا بلا شرط ویلاحظ بهذه الحیثیة کما اذا حکم علیه بانه لیس من حیث
هو هو بواحد ولا کثیر فیکون هذا وجودا للنفس مفهوم الحیوان اللابشرط وثانیها ان یتعقل الحیوان ولا یتصور معه شیء لا داخلا فیه ولا منضما الیه من خارج فیکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو هو وان
لم یلاحظ بالحیثیة فیکون هذا وجودا لما یکون قولنا الحیوان اللابشرط او الحیوان من حیث هو هو بلا شرط عنوانا له وحکایة عنه وثالثها ان یری او یتخیل حیوان طبیعی کزید اذ هو فرد من اللابشرط فیکون اللابشرط
موجودا بوجوده فی الذهن ایضا کما انه یوجد بوجوده فی الخارج ولا اعنی بکون الطبیعی فردا للابشرط انه فرد لهذا العنوان اعنی قولنا الحیوان اللابشرط او الحیوان من حیث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم
یصدق علیه هذا العنوان وهو نفس مفهوم الحیوان واما الحیوان بشرط لا شیء اعنی بشرط التخلی عن المعانی الزائدة حتی لا یکون شیء منها داخلا فیه محصلا له بشرط التجرد ایضا عن الاقتران بتلک
المعانی حتی لا یکون مقترنا من خارج بشیء منها اصلا فلا وجود له فی الاعیان لانه لو کان فاما علی سبیل ان یکون محمولا علی الحیوان الطبیعی المخلوط او جزءا منه فیکون منطویا فی ذاته علی المادة
ولواحقها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خالیا عنها فی ذاته وعریا عن الاقتران بها من خارج واما الحیوان اللابشرط فهو وان کان محمولا علی الطبیعی باعتبار وجزءا باعتبار آخر لکن لا یلزم منه
خلاف المفروض اذ لم یفرض خالیا وعریا بل لم یلاحظ منطویا او مقترنا وبینهما بون او علی سبیل ان لا یکون محمولا علی الطبیعی ولا جزءا منه فیکون من المفارقات ولم یکن له من الحیوان الا الاسم دون
الحد لانه لا یکون جسما ولا متغذیا ولا حساسا فیکون النزاع فی وجود هذا المعنی من عالم المفارقات یطلق علیه الحیوان باشتراک الاسم فعلا فی وجود الحیوان بمعنی الجسم المتغذی الحساس معتبرا
بنحو من الاعتبار علی انه وان کان حینئذ عریا عن المادة ولواحقها لکنه یکون محفوفا البتة بعوارض فانه یکون موجودا واحدا ومغایرا لما عداه الی غیر ذلک من العوارض نعم ربما یوجد
الحیوان بشرط لا فی الذهن لا بمعنی انه یوجد شیء فی الذهن ویکون عین ما هو موجود فیه خالیا وعریا فی نفس الامر عن جمیع المعانی الزائدة علی مفهومه فان ذلک باطل البتة کیف وهو متصف بالوجود
فی الذهن وبالوحدة والمغایرة عما عداه بل الذی یقتضی ان یحمل علیه القول بوجود الحیوان بشرط لا فی الذهن امران احدهما انه یتصور مفهوم الحیوان المجرد ای بشرط لا او بالسلب عنوانا للاحکام حقة

كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس المفهوم موجودا والمحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه
لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذي به شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني
الخارجة عنه لانه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان يلاحظه العقل اياه
ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا يتوهمن ان ذلك حينئذ له بحسب الفرض الغير المطابق فليس الامر كذلك كيف وليس
هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** لا يتوهمن من وجود الآلي في الاعيان ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان
كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وليس يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل او الجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو الانسان والانسانية وهو بعينه
موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون انسانية واحدة تكتنفها اعراض عمرو وايا ها بعينها اكتنفت اعراض زيد ثم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون
لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد تكثرت فتكون انسانيات مختصات لا انسانية مشتركة
وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او مخيلة لم يختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها حضر
صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثر النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك
الاشخاص كلية لكنها من حيث انها حالة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة بالقياس
الى تلك الكثرة وكان الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثيرين يكون كليا مشتركا بين كثير **اقول** لما تقرر ان الآلي كالانسان بلا شرط مثلا موجود في الاعيان لا مرية في انه كلي
بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءه كما ان الوهم ذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك يوصف بالكلية والكلية عارضة
له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل
الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير
فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل للذي اظل على ما سياتي ومن البين ان الانسان والانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى
المطابقة بل ان كان فبمعنى الاشتراك ومن لم ينكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك
بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار
وجزءا منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء وكيف يجوز من له فطرة سليمة
ان يكون انسانية واحدة بالعدد تكتنفها اعراض زيد وهي بعينها تكتنفها اعراض عمرو فيكون هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد
والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه اما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد
المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ونتوهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متعلقة بالناطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذ قد ابطلنا
لحوق الكلية في الاعيان فلنذكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بهما في هذا وذاك وان لم يكن الوجود
ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقه الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات مختصة لا يكون فيها معنى مشترك
وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا انتهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد
بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكي عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان للغير الملحوظ ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد ان ما يحكي عنه بهذا العنوان موجود
في الاعيان وان لم يكن الوجود لحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله هو كلي ان كان مفهوم
الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبار
احدهما باعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه جزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى

اشخاص انسانية موجودة في الاعيان او متخيلة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فالاثر المنتقش من واحد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس ان حضرت
صورته في الخيال وستوضح ذلك بخواتم منتقشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب
عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية بقياسها الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما من جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون جزئية وتماثلها الصور
المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصور الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبر
الملحوظ اعني مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما من جهة كليته فهو انه معقول قابل للصورة كلية مطابقة لكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا
الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان عقل الذهن كان له صورة كلية مطابقة وبمعنى انه لم يكن في الاعيان الا متشخصا متشخص زيدا وعمروا وبكرا مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل
في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص واحد فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا
في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لا بد ان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات لازما به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم
والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس المحمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية باعتبار والجزئية باعتبار آخر والفرق بينهما
انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتمت المعنى بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن به معان آخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج
فيه لا محصلا له ويكون نسبته اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام الانحياز في الوجود لهذا المعنى مع عزل النظر عن
لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كالبسائط الخارجية فلا مادة وصورة لها الا عقليتين وان اخذته جوهرا كذلك من غير
ان تتم المعنى بهذا القدر بل انما يلاحظ وجود هذا المعنى حتى ان كان هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر على
ان يكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانما تلاحظ على انك تعين شيئا ما فقد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا فان يكون اياه كان حينئذ تلك المعاني كالنامي
والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجسم الى الفصل والى المركب من الجسمية ومن اي منها نسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين النوع وقس
على ذلك حال المعنى الجنسي وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حينما هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمجهول الذي يدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم تمكين اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض علينا من المعاني دراية انه على ما على
اشتراط في الفصول ام لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث لا يدخل في احد القسمين او يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالناطق الا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون لاستعداد الطبيعة
المنقسمة بها او لا فعلى الاول لا يكون بخارج ولا الاخص فانه كان لذاتي الاعم لا يكون الفصل مقسما لذلك كالذكورة والانوثة قسما الانسان لكونه حيوانا فاذا لم يختص الحيوانية بلحوق احدهما الصورة دون الاخرى
بل تقسيم النوع بها كالجنس لم يزد الا تنويع العام في الاخص الخاص ثم الا فانه كان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يندخل الاقسام لم يكن فصلا
كالذكورة والانوثة قسما الحيوان لما عرضت المادة حرارة او برودة استعدت بها الذكورة والانوثة لم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم
فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس قسم الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة بصورة النفس الغاذية يكون
فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا للكلية الطبيعية بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بالواسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية يتداخل اقسامها مع اقسام هذا كان ذلك بالنسبة الى سابقه حتى ينتهي
الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما خصص الجوهر بعد كونه ذا نفس شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا بل لم يكن مخصصا الا كان
الا على الشرطية لم يكن اول الممنوع عن ذلك لم يكن فصلا اصلا كالملتحي انما خصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا واتقان ذلك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس
فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له
ولا شك ان الجنس محمول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه مما هي مادة داخلة فيه اعني
المركب منها ومن الصورة وما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول وحاملة للثاني فالجنسية تنافي الجزئية والمادية فلا يجتمعان باعتبار واحد بل جنسية لما يقال له انه جنس باعتبار وجزء

باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم الثاني الحساس عين الحيوان والفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ
تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراءه كان ذلك
المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وجاز ان يقترن معه معان آخر كالنمو والحس تكون خارجة عنه غير مندرج فيه والمحصل له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون
علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحامل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب منه الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلا او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى انه داخل
في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه جاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام
والانحياز المشروط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الرجع والمعنى مع عزل النظر عن لحاظ احتمال كان العنوان اي المعنى الجنسي والمقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجتين وان كان ذلك انما هو بحسب لحاظ
العقل كان العنوان مادة وصورة عقليتين في المركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة بكلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا
ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والانحيازة عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخالطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك
معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لوحظ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف معنى كان
المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان يكون مقترنة اليه من خارج بل على ان يكون مخلوطة معه متحدة حتى اذا حصلت الى شيء منها فانما تلاحظ على انك
تعين شيئا ما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه كان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا لا مباينة لا يكون الجسم متحازا عنها ولا هي متحازة عنه ويكون نسبة الجسم الى
اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني كذا المركب عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس اي الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم مع الحيوان تاما بمعناه والنامي والحساس او الناطق تضاف اليه من خارج
بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك محصل له غير متحاز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة واذا اخذ لا بشرط شيء اذ القطوت (؟) اسمونا في المعنى الجنسي من جهة
الاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما الجنا اليه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس وعرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين كذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم
ان الطبيعة الجنسية كذا النوعية تؤخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليها فقس حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على
حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية النوعية بالنسبة الى الاقسام الاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة عن انضياف الطبائع
الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض كذا الحيوان الابيض فلا يكون حينئذ كل
جزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض او عدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيصير هو هو وكان هذا مضمنا
كان متحدا مع الحيوان الابيض كذا الابيض مع الحيوان مع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا
الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب والضاحك فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وههنا امر يجب ان تنبه عليه وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس
الى ما يضاف اليها كالجسم والحساس وفي الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيمكن ان يحاله تعينها وكما ان الطبيعة
المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يتمنع ذاتها من ان يدخل هناك شرط او شرط لم يدخل فيكون لا محالة متحققة بتحقق الشرط في الشرط لا في نفسها بلحاظ الاعتبارات بل سواء كانت هي في نفسها مع
امر باينة بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسع بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فان هذه الاعتبارات متغايرة في نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبار لا بشرط يمتنع
من ان يحمل بالتواطؤ على معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين اعني بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجموع من البدن
والنفس وهو الجسم المخلوط بما عرض للاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على الآخر فلا يقال على الحيوان انه البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان
ولا يقال احدهما على الآخر وقس على ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة الى
تلك الذوات اذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة تختص بالطبيعة الجنسية ونحوها بل تجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما تتاتى في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وانه
يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية

اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدرى انه على اي معنى كم من معنى يشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيئ محصل ولذلك اذا اخطرنا اللون مثلا
بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب فضل معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوع فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت
النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه يشار اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معان آخر بعد اللونية
قبل الاشارة وليس يمكنه ان يجعل اللون هو لون بعينه بلا زيادة شيئا مشارا اليه بلون في هذه المادة ليس ذلك الشيئ الا لونا فقط وقد يخصص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان تتوهم بعينه و
باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية بقي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا وايها
لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت معناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وايها ينتظر فيها بعد تحصيلها من حيث المعنى
فيكون طبيعة جنسية فههنا مقامان تميز الفصول عن العرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول انا نقول انا انما يسعنا في ذلك معرفة القانون الكلي الجملي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل
في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا
الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء
وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجملي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه
بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب
في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا
معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية ان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك
نقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا قسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احدى القسمين لا يجوز
ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته بل يكون اعني القاسم لا يفارق قسطه الخاص من المقسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين للتقسيم
الذاتي اي بالذي يراد به تحصيل قسمين متمائزين بمعنى داخل في الذات ويكون ما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم
تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام تلك القسمة بلحوق المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا
تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعدادها لذلك المعنى اخص البتة ولا يكون استعدادها للمعنى خارج عنها البتة فحينئذ
ان كان استعدادها لذلك الذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا قسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص
من الذكورة والانوثة فصلا قسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا المعنى الاعم ولم يختص بالمجوّز بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان ينقسم به كما انقسم الجنس لم يكن يدخل
في تنويع العام نوعا عن ان يجوز ان يدخل في تنويع الخاص واما كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل
اقسام التقسيمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى للمادة حيث عرضت لها انفعال من مسخن فقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من مبرد فقبل مزاجا باردا
استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة
كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا او انثى فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان
استعدادها لذلك لصورتها كالحساس للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون اولا حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام
هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه تخصيص للجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة
الا نفسا غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذو نفس غاذية او غير ذي نفس كذلك وان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر الانفعال
ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات المعارضة معارقة لها عن الغاية
المقصودة فتقرر فيها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فصادف مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية

دة توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتحلل وربما لم يعرض فتخمر وربما كانت متوقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف كما اذا تحرك المادة
بالبعض الى الجزئية فعرض لها انفعالات متوقعة لاختلافات في تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ذا يد وبعضها ذا باد وربما كانت متوقعة لاختلافات في نفس الغاية المقصودة بل في امور
مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا فانما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معها المادة متوجهة الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل المذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال آلات التناسل
والتناسل امر عارض بعد الحيوة وتنوعها شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات اللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصولا لما
لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا للمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة كذلك فذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقه
بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان هناك فصلان او فصول مترتبة يكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول
للطبيعة الاولى كالجوهر انما يكون للمقابعد كونه ذا نفس شاعرة انما هو بعد كونه جسما ناميا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا على الشرط
لم يكن وان خرج عن ذلك وكذا ما اشتمل فصلا البتة لو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم والمستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان
جسما طبيعيا لزم ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي وقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا يكون ما بعده اعني قابل الميل
المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشيء منهما وكالجوهر انما يكون متحيزا وكونه متحيزا بعد كونه جلا وانما يكون جلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس
المتحرك بالارادة اليه كونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الجل
ثم الملتحي والكوسج فصولا لما الحيوة وما قبل ذلك فمعان ذاتية وبعدما تعرفت ذلك لم يبق لنا حاجة الى التجشم كما في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع
التي يلتبس الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** هذه المعاني اللاحقة
اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة عارض لازم كذلك فما كانت لازمة للطبيعة لنفسيهما من اي جهة كانت ولما فوقها تكون لازمة لما تحتها
والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها عن الشخص المشار اليه وكان الجنس لكونها ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة تفصيل
كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون بها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان كان الفصل تحتاج اليها
في تحصيل معنى مستقر بالفعل يجوزان يكون اي مشارا اليها فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس يشاركها في الاول دون الثاني فهي من العوارض
ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد كنحو مغايرة اللازمة ومنها ما ليس كذلك وكانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز
بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس والفصل اللهم الا في بعض الالحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس
او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض الالحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة
وكذا الجنس الاعلى والبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس تكون فصولا واتيها لا تكون فاعلم
ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة
عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة بلا واسطة او بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة
كان قد يكون لازما لها لنفسها اي لاجل صورتها الخاصة به او مادتها كالعرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما مادية او صورية وعارضة واللازم للاعم يكون لازما لما تحته
من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة تساويه او ما يعمه ثم العوارض
وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة فالمجموع المحصل
المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة لسنا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان هذا الانسان
الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض في عباراتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت
العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزءا منه فتذكر ما سلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم

للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فيقض على ذلك كل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعلم به
اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق لسنا نشترط ختم المعنى بذلك بل اي كان فيه ذلك فهو جسم والشكال فيه مع ذلك الف معنى آخر
فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني متضمنة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما الا ان يكون جزء منه جسما فان قلت
هذا خرق اجماع الحكماء على ان الشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بل
حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان يكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك ما توجد بدونها واما ان للنفس تحتاج اليها في تحصل حتى تتقرر بالفعل بجوز ان يكون
ذلك المعنى في الوجود اي مشار اليه كان باقيا فان للنفس اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق تحصيل لها ماهية نوعية تامة المعنى يجوز
ان تتقرر بالفعل فليحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك الى ان يدرك العوارض ايض فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايض تشارك العوارض
في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازم
لنوع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطارئ على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم
ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما دعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع
حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون
مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء فان النوع يمتاز
من جهة عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في لحظ التعرية
واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنييهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء ولا بالخارج مع الشركة في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما يتجوهر به الماهية فان قلت
اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينها فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضي بخلاف قوله على
وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انا نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من
الاعراض العامة للفصول وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في
الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد ما استيقنت ان الجعل البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في التأيس والتعلق
الا الفقير فالغني الا هو فاذن من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة دائمة لدوام الامكان المتعلق الواقع من الجانبين
بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان في ذلك وستعرف في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع
بمحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه بدوام محاذاتها كان ذلك مستغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها فليس
على ذلك حال البطلان والعدم بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الكل انما ينسد الغنى وضم الفاقة الى الفاقة
لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند بعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما تخففظن العامة من
ان يتوهم ان المتعلق من المجعول بالفاعل انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويحكى بل ههنا
حالة بين العدم والوجود وهي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعل الوجود
لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا كذلك في نفسه وكذلك كونه في اول آن فلنسلم ان للحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود
وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا تختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة آخر

ثم السيل الى وجوب المعلول بعد العلة التامة ثم تخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك اذ لا كان معلولها الواجب بالغير قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا والتعلق بالغير
يشمل قسمية الضرورة فيكون ذلك مفهوم الاعم اولا وبالذات الاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير متلازم الوجود ما دام واقتضا محذ التعلق وجهة الحاجة حينئذ تكون الامكان وهو ذلك لما على ان
المسبوقية بالعدم ايضا كذلك ومما اوهم في هذه الورطة تشابه بقاء البناء بعد البناء ونحو ذلك وتخيل ان الاثر حين البقاء انما هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل الحاصل والثاني امر احدي الالة فتحصل
الذات الباقية وجودا اولا من اخذ الليس بعلة جاعلية كانها فليس البناء جاعل البناء بل حركة هو سبب اجزاء [illegible] انتهائها هو الحركة لاجتماعها والاجتماع شكل لا يحافظ تلك الاجزاء على ذلك الشكل
طبائع [illegible] الطبيعة [illegible] عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على بينهما من التراخي الثاني من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات في الوجود المستمر انما
هو تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فجملة ما سوى الله تعالى فقير ولا غني الا هو [illegible] ان علة الحاجة
هو الامكان الذاتي وجهة تعلقه به وجوده ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر المرجح وجهة التعلق هو الوجوب
بها سلوب آخر انا اذا فرضنا الامكان لا ندري عن الغني كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات لعين وجوب احد الطرفين وذلك يزيل الحاجة ويوجب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين يحقق انه لا محالة يزيل الغني
يوجب الحاجة او يقتضي الطرفين علة [illegible] فكان وجوب احد الطرفين هو العلة للغني فيكون سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة
الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق هي الوجوب بالغير لان الممكن ذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين لما لا امكانه بالذات ثم احد الطرفين الواقع الثاني هو
الوجود واما ان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب لما وان كان هو العدم واما كان التعلق فيه كذلك وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في حده مع [illegible] ان الموجب وجود
معدوم يجب ان يكون وجود الموجب علة [illegible] عدم هو انتفاء الموجب وجوده ضرورة وان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد [illegible] هذه الجملة
كما هو حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا لافاضتها عن المبدأ الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن [illegible]
مسبوقا بالعدم [illegible] منافيا للتعلق بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها حال حدوثه كذلك في بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكان
وجوده مرتبطا بمحاذاتها [illegible] بها واذا كان شأن المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق به هكذا فما ظنك بالمعلول مع الجاعل ثم ان تحديد النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هي الى موجب بالذات
اذ الشيء انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له واما الى الغير فاستحال عليه تمام انحاء العدم [illegible] جار عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة لو فرضنا الموجب الشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بملاحظة عدم جاعله
دون [illegible] فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ فلك الموجب [illegible] علة [illegible] الى ما لا نهاية [illegible] عن غيرها الى الواجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل من حيث الكل جائزا قطعا
فالحاجة انما تغني بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة يحتاج الى آخر ولو دار او تسلسل [illegible] يوجب الغني اصلا فهذا سر [illegible]
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كالوجود [illegible] الذات ام المتعلق بالذات المحتاج فيه لا هو نفس الذات باعتبار [illegible] ذلك التعلق والحاجة في التأسيس او الوجود وقد عرفت [illegible] الجاعل
البسيط [illegible] ان الحق [illegible] ان الامكان المحوج بالذات [illegible] وجوب [illegible] وفي ان جهة التعلق بالذات وجوب
وجود الذات [illegible] وانما غالت [illegible] بالاوهام العامية فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله انما هو [illegible] في ذلك فرقا فمنهم من ظن
ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود [illegible] في اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل [illegible] منهم جعلوا الحدوث استقلالا ومنهم من جمع الامكان
شطرا او شرطا [illegible] فكيف يكون علة لها [illegible] على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون بسبب البتة ان الحادث
وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء اعني الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود والوجود في اول آن لكنه مستغن عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد
الآن الاول ولما [illegible] من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقاء العالم [illegible] فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض [illegible]
التجدد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب [illegible] الاوهام [illegible] الاعراض [illegible] وكانت فيما [illegible] من الحق كفاية في [illegible]
لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن [illegible] فالامكان الاول فيهما عدم وجود وكون ذلك الوجود
متصفا بالمسبوقية بالعدم اما العدم فهو [illegible] لا يحتاج الى موجب [illegible] يتعلق به لكن ذلك عدم قابل للوجود كما عرفت [illegible] بالضرورة قابل للوجود والكلام في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم
فواجب الثبوت له [illegible] فلا يحتاج في كونه [illegible] الى جاعل يجعله كذلك فلم يبق من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود [illegible] والثاني فمعناه [illegible] كون الوجود في اول آن [illegible] المعنى

ينظر الى امر رابع بها انه يصح ان مسبوقا بالعدم غير ازلى قد عرفت ان الثانى ان يكون غير مسبوق بعدم وذلك الشئ فى آن او زمان فيثبوت الوصف بعد فيه رى للوجود فى اول آن فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود فى الوجود الازلى
فى اول آن الوجود بعد بمعنى النظر فى جهة التعلق علة الحاجة فلا تشمل ذلك الكل والحصر البعض فنقول انه اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلة الحاجة الى التاثير بها بين المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فان فرضت العلة ثابتة قديم ساوقها
فى المفروض ولم يكن معلولها الواجب قديما ايضا لان الواجب بالغير بسبب بعضه ليس ان يكون قديما وما فرضناه ان عن الواحد انه نوع خارج التعلق بالغير فلا يكون حصة الحد التقسيم كالحادث الاول المحوج التقسيم
الامر كالقديم بل يجوز ان يكون بالذات لانه عنى ان الواجب بالغير لانه يتعلق بالغير لو وجوب بدون الحدوث الوجوب بالغير لازم الوجود ما دام الفعل لكن التعلق ايضا ان كان التعلق حتى الوجوب بناء على انه لو كانت علة الحاجة
الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق انما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير لازمة ثم نقول المشهور ما ذكر فى هذه الورطة وجهان الاول ما شاهد من بقاء البناء بعد البناء ونحو ذلك كبقاء
الابن بعد الاب وسخونة الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هى الامكان كان الاثر محتاجا فى البقاء الى المؤثر البتة فما زوال تلك المؤثرات الثانى انه لو كان فى البقاء تعلق الاثر من المفعول
وتاثير الفاعل لازم حينئذ ان كان مع الذات المجعولة والوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا فى الذات الباقية والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات جاعلا ما ليس
فان البناء ليس علة البناء بل حركة يديه سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات تلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل والحافظ
لشكل الاجزاء على ذلك الشكل هو ما يلزم من طبيعته وذلك لان تلك الاجزاء بحيز مكانه بالطبع طبيعة حافظة لمكانه كاللبنات فى القواعد الموضوعة فى الاساس فى هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة
والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع ويمنع تحرك اليابس على الاستقامة من المركز فهى لا تعقلها عن الهبوط مع ما فيها من التزوق المانع من الافتراق وفى تحركه وعن الثانى انه من باب اشتباه تحصيل المحال بمعنى تحصيل الحاصل
بتحصيل الحاصل المستحيل هو الاول وذلك لان تحصيلا مستمرا وان استمر اول الذات المستتبع للحصول فى جزء الزمان فلا حظ فى التحصيل ابتداء او بقاء وكان فى الاثر فيه ابتداء او بقاء فالحاصل ابتداء التحصيل ابتداء والاثر وبقاء بقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا نقيض له والصلوة على رسوله الذى لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون فى المفردات بان يعتبر معلوم فى نفسه وان اعتبار صدقه على شئ وضم اليه معنى كلمة النفى فيحصل معلوم آخر فى غاية البعد عنه
رفع المعلوم فى نفسه وليس فى شئ منهما اعتبار صدق الصدق على شئ اصلا فاذا حملا على شئ احد ان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا اثبات له فعلم عدم الاتيان فيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة
فى زمان واحد من جهة واحدة لا كذب بجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر عنوان المفهومان فى انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة
صدقهما على شئ لا انهما يجتمعان فى ذات واحدة او يرتفعان عنها بجواز الارتفاع عنها عند عدمها كالامر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان يقتضى كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت
صدقهما على شئ لا انهما ... الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان من ادعاء متناقضين متنع تناقضين على ما موجبة محصلة والآخر سالبة بسيطة اذ حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حملت موجبة لا يكون المحمول سالبة كالسالبة البسيطة
على زعم المتاخرين فهى ليست بنقيض الموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على ما هو المراد اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبى هو بالفارسية نيست فقد يؤخذ بالمعنى المصدرى ومعناه بالفارسية نيستى كما يقال الوجود والعدم متناقضان
على وجه فنقيض بمعنى الرفع المصدرى وهو العدم ونقيض بالمعنى المصدرى نقيضه ... ومعنى نيست وجود فيجوز ان المفهوم لا متناقضان فصاعدا باعتبارات فيقولهم نقيض مفهوم واحد المكون اثنا احد الاشكال
الوجود والعدم ليس شئ منهما بمحمول مواطاة على زيد مثلا متناقضان لكن احدهما بمحمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود ليس الوجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول
مفهومات نقائض المفهومات التصورية ثبات ان التناقض فى بعضها باعتبار الحمل مواطاة وفى بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فنقيضها
نقيضها موجبة هى سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اى تطابقان الواقع باعتبار الصدق والكذب باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصورى مفهوم تصورى ونقيض المفهوم
التصديقى مفهوم تصديقى فان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هى السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هى السالبة الكلية مبنى على المسامحة
والمساواة والنقيضين الحقيقى بطاهلة منهما حصلا فى نسخة وقد صرح بمثل ذلك فى بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان
يكون كل منهما محمولا على شئ بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شئ منهما محمولا عليه كذلك لا كون احدهما محمولا على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل
مفهوم الكلى على مفهوم الجزئى الذى غير ذلك وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شئ والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كالان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود محمول عليه مواطاة واذا
كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار ذلك الحمل لا يحمل احدهما على نفس الآخر او على صدق على الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود على افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما
عن شئ بان لا يكون شئ منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا التناقض فى القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع

النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي بمعنى يجوز ان لا يكون شئ من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا
ان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور ان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين هو السلب
لا يكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه واشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين لكون هو خاليا الذهن عنهما ما
تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احديهما في تحقيق الكلي الطبعي والاخرى في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره ومدقق عصره ملا محمود
الجونفوري رحمه الله الباري حسب ما امر المولوي **عبد الاحد** مالك المطبع المجتبائي الواقع في الدهلي في المطبع المصطفائي باهتمام **عبد الواحد خان** اللكنوي ابن الحاج محمد مصطفى خان
في سنة ١٣١٢ اثنتي عشرة وثلث مائة بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وتحية فقط

ترجمة مؤلف الشمس البازغة

الحمد لك يا من هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود وعلى من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفو ربه القوي **محمد عبد الحي** اللكنوي قد سألني بعض خلاني
ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبته الى مسئوله فاقول هو العلامة في عصره والفهامة في دهره محقق الفنون الحكمية
ومدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجونفوري نسبة الى جونپور بفتح الجيم وفتح الواو وبعدها نون ساكنة بعدها باء فارسية بعدها واو ثم راء مهملة بلدة رفيعة الشان كانت
من قديم الايام لارباب العلم والشان من بلاد پورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين واثنين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل الجونفوري وفرغ من التحصيل
وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بحار التصنيف فصنف الشمس البازغة ولم يتفق لاحد ايراد جميع فنون الطبعي لضرب طبل الرحيل في اثناء عمره
الطبعي وحرر على الفوائد الغياثية للعضد الايجي شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية حجمها اكثر من حجم شرحه واتى فيه بعجائب تنشط به الاذهان وتفرح بسماعها الآذان ويحكى انه لما صدر عنه في
تمام عمره قول رجع عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبر آباد ولقي آصف خان اعاظم امراء السلطان شاهجهان فبجله وعظمه ثم رجع الى جونفور واشتغل بالتدريس وله
رسالة هو جزء تاربعة اوراق في الفارسية في اقسام النسوان ثم توفي في سنة اثنين وستين والف في التاسع من الربيع الاول وقد كان استاذه الشيخ افضل اذ ذاك حيا فحزن عليه
حزنا وفيا وما تبسم اربعين يوما الى ان لحق به والحق انه لم يظهر بالهند مثل الفاروقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السهرندي في علم الحقائق وثانيهما هذا المحمود كذا ذكره المورخ غلام علي
آزاد البلكرامي في سبحة المرجان ومن تصانيفه مالم يطلع آزاد الدوحة المياده في الصلوة والماده ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق اجتماع النقيضين وارتفاعهما ورسالة
فارسية في تحقيق القضاء والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجونفوري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية ومدح في
ديباجة الآداب استاذه غاية مدح ومن مشاهيرهم مولانا عبد الرشيد الجونفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفية وزاد السالكين وشرح اسرار الخلوة والمكتوم المربوط وحواشي
كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيرها المتوفى سنة ثلث وثمانين والف ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستنكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على
الفن الطبعي في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بفن الالهيات وقد بالغ في تصحيحه المحشون لكن لم يات احد منهم بما يشفي العليل
والحق على ما صححه بحر العلوم في حاشية شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الالهي والطبعي قبل الالهي
مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط